الفوائد الدراري

في ترجمة

الإمام البخاري

تأليف

الإمام العجلوني

إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي الشافعي

المولود سنة ١٠٨٧ والمتوفى سنة ١١٦٢ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

إدارة مساجد محافظة الفروانية

الفوائد الدراري

في ترجمة

الإمام البخاري

تأليف

الإمام العجلوني

إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي الشافعي

المولود سنة ١٠٨٧ والمتوفى سنة ١١٦٢ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

إدارة مساجد محافظة الفروانية

بسم اللہ الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم
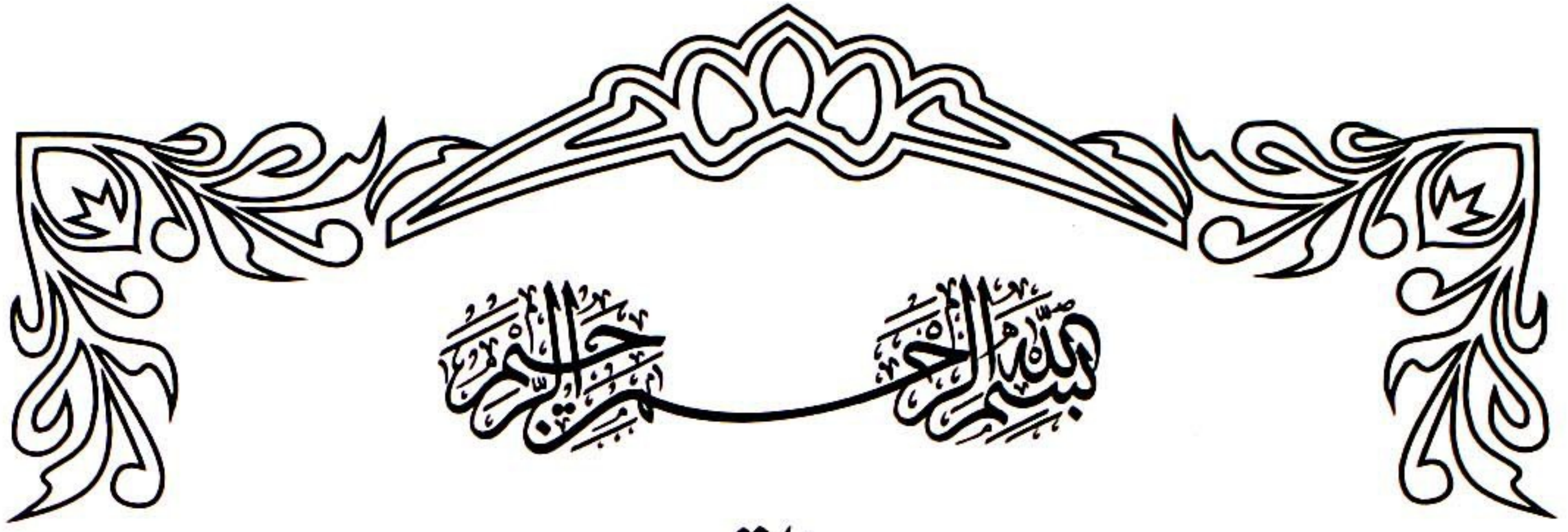
مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنه لا يخفى على أحد أن الإمام المجدد محمد بنَ إسماعيل البخاري واحد من جهابذة العلماء الأعلام الذين حفظ الله بهم سنة النبي ﷺ من الزَّيف والتحريف والضياع، فهو إمام الدنيا في الحديث، وأمير المؤمنين فيه، قد أجمعت الأمة على شهرته بالعلم وحمله، وعلى قوة حفظه ونبله، وكُتب لكتابه «الصحيح» القبول في القديم والحديث، وحصل إجماع الأمة على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، ولذا قدموا واضعه ومصنفه على غيره من الحفاظ والأعلام.

ومن هنا عني العلماء بترجمته وذكر أخباره، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب شروح الحديث أو غيرها ـ أورد فيها ذكر الإمام البخاري ـ إلا وللبخاري فيها ترجمة مطولة أو مختصرة.

بل قد ذهب كثير من العلماء إلى إفراد ترجمته بكتب مستقلة، لما كانت أخباره كثيرة، وفضائله شهيرة، فهو كما قيل:

حسنك لا تنقضي عجائبه كالبحر حدث عنه بلا حرج

ومن أولئك العلماء:

الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ).

والإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ).

والحافظ شمس الدين السخاوي، المتوفى سنة (٩٠٢هـ).

والمؤرخ أبو العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني، صاحب «نفح الطيب»، المتوفى سنة (١١٤١هـ).

والمحدث ابن علان المكي، المتوفى سنة (١١٥٧هـ).

ثم أتى الإمام المحدث إسماعيل بن محمد جراح، المشهور بالعجلوني، مقتفياً طريقة أولئك الأئمة في إفراد ترجمة الإمام بكتاب مستقل، ناسجاً على منوالهم في الاستفاضة بترجمته، ناهلاً من علومهم وكتبهم عيون الأخبار، ملتقطاً الجواهر والدرر فيما ندَّ من أموره ونَدَر، فجاء كتاباً حافلاً، غزيراً بمادته العلمية، حقيقاً أن يطالع من مبتدأه إلى منتهاه.

وقد قسَّمه المؤلف إلى أربعة أبواب، كل واحد منها كثير الفوائد والاستيعاب.

فذكر في الباب الأول: مولد الإمام البخاري ونسبه ونسبته، ونشأته، وغير ذلك من الفوائد النفيسة.

وفي الباب الثاني: بيان رحلته الواسعة، وشيوخه الكثيرين، ومن أخذ عنه من المشايخ والطالبين، وبيان سعة حفظه، وسيلان ذهنه، وثناء الناس عليه، وغيرها من المآثر والمناقب، وذكر فيه جملاً مما ورد عن الإمام البخاري نظماً ونثراً.

وفي الباب الثالث: ذكر ما ورد في أهل الحديث من الأحاديث والآثار، ومنهم الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

وفي الباب الرابع: عدَّد تصانيفه المفيدة والتي بلغت أربعة وعشرين مصنفاً، ثم بين اسم كتابه «الجامع الصحيح»، وسبب ترجيحه على غيره من التآليف، ثم سرد شارحيه وبلغ بهم السبعين شارحاً، ثم عدَّد أحاديثه، وتكلم عن تراجمه وأبوابه، وغير ذلك من أبحاث منيفة.

وقد ذكر في هذه الأبواب فصولاً وتنبيهات كثيرة، وقد قال: وقد يذكر في كل فصل مما ليس منه لمناسبة واستطراد، فعليك بتحصيل الفائدة، وتجنب الانتقاد.

كما حلّى الأبواب بالكثير من نظمه الرائق ونظم غيره من العلماء، كما ستراه في فهرس النظم والأشعار.

وقد لخَّص هذه الترجمة الحافلة من كتب معتبرة ـ كما قال ـ؛ كشروح «صحيح البخاري» السديدة وكـ«المقدمة» للحافظ ابن حجر المشتملة على فوائد كعقود الدرر، وكـ«تهذيب الأسماء واللغات»، و«شرح مسلم» للنووي ذي الكرامات، وكـ«الطبقات الكبرى» للعلامة تاج الدين السبكي، انتهى

وقد تم الوقوف على موارده ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب مجموعة على النحو التالي:

* كتب التاريخ والتراجم :

١ـ «التاريخ الكبير» للبخاري .

٢ـ «الثقات» لابن حبان .

٣ـ «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي .

٤ـ «الإكمال» لابن ماكولا .

٥ـ «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي .

٦ـ «وفيات الأعيان» لابن خلكان .

٧ـ «تاريخ الإسلام» للذهبي .

٨ـ «سير أعلام النبلاء» للذهبي .

٩ـ «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي .

١٠ـ «البداية والنهاية» لابن كثير .

١١ـ «الدرر الكامنة» لابن حجر .

١٢ـ «إتحاف السامع بافتتاح الجامع» لابن ناصر الدين الدمشقي .

١٣ـ «مقدمة ابن خلدون» .

١٤ـ «حسن المحاضرة» للسيوطي .

١٥ـ «بغية الوعاة» للسيوطي .

١٦ـ «لب الألباب في تحرير الأنساب» للسيوطي .

* ومن شروح «صحيح البخاري» :

١٧ـ «الكواكب الدراري» للكرماني .

١٨ـ «بهجة النفوس» لابن أبي جمرة .

١٩ـ «شرح البخاري» للنووي .

٢٠ـ «التوضيح» لابن الملقن.

٢١ـ «فتح الباري» لابن حجر.

٢٢ـ «انتقاض الاعتراض» لابن حجر.

٢٣ـ «هدي الساري ـ مقدمة فتح الباري» لابن حجر.

٢٤ـ «عمدة القاري» للعيني.

٢٥ـ «إرشاد الساري» للقسطلاني.

*** ومن شروح الحديث الأخرى:**

٢٦ـ «شرح مسلم» للنووي.

٢٧ـ «المفهم» للقرطبي.

٢٨ـ «شرح مسلم» للسيوطي.

٢٩ـ «الفتح المبين بشرح الأربعين النووية» لابن حجر الهيتمي.

٣٠ـ «الفتوحات الربانية على الأذكار النووية» لابن علان.

*** ومن كتب مصطلح الحديث:**

٣١ـ «ألفية العراقي».

٣٢ـ «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن.

٣٣ـ «تدريب الراوي» للسيوطي.

٣٤ـ «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسيوطي.

٣٥ـ «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري.

٣٦ـ «اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر» للمناوي.

*** ومن الكتب التي التقط منها المؤلف ـ رحمه الله ـ نكاتٍ وفوائد عدَّة:**

٣٧ـ «منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين» للغزالي.

٣٨ـ «الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري» لابن عربي.

٣٩ـ «حياة الحيوان» للدميري.

٤٠ـ «الترخص في الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» للنووي.

٤١ـ «المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم» للتفتازاني.

٤٢ـ «القاموس المحيط» للفيروزأبادي.

٤٣ـ «مغني اللبيب» لابن هشام.

٤٤ـ «شرح كافية ابن الحاجب» للجامي.

٤٥ـ «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي.

٤٦ـ «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي.

٤٧ـ «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي.

٤٨ـ «الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف المكرم» لابن حجر الهيتمي.

٤٩ـ «كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة» لبرهان الدين الناجي.

٥٠ـ «الجامع الصغير» للسيوطي.

٥١ـ «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي.

٥٢ـ «المواهب اللدنية» للقسطلاني.

٥٣ـ «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني.

٥٤ـ «حاشية الشبراملسي على المواهب اللدنية».

٥٥ـ «الحديقة الندية بشرح الطريقة المحمدية» لعبد الغني النابلسي.

* ومن كتبه التي ذكرها وأحال إليها:

٥٦ـ «الفيض الجاري في شرح صحيح البخاري».

٥٧ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس».

على أنه ـ رحمه الله ـ لم يستوف ترجمة الإمام البخاري كما ذكر، فإنه قال: إن استيفاء ترجمة البخاري كصحيحه، يحتاج إلى مزيد تطويل، إلا أنه التقط الجواهر والدراري، فكان اسمه: «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري»، اسم منبىء عن فحواه، ومبرز لمعناه وما احتواه، فالله يجزي مؤلفه خير الجزاء، ويثيبه خير العطاء، آمين.

* وقد تمَّ ـ بفضل الله تعالى ـ الوقوف على نسخة خطية قيمة لهذا الكتاب، وهي من محفوظات مكتبة عارف حكمت، وقد كتبت في حياة مؤلفها بيد تلميذه الشيخ إبراهيم بن عبد الله العمري العجلوني سنة (١١٥٣هـ)، وجاء على طرتها تملك مفتي الديار البعلية آنذاك الشيخ يحيى بن عبد الرحمن سنة (١١٥٤هـ)، ثم تملك محمد بن يحيى الباجي سنة (١١٦١هـ)، وتتألف هذه النسخة من (٨٧) لوحة، في كل لوحة وجهان، وفي الوجه (٣٠) سطراً، وفي السطر (٩) كلمات تقريباً.

وهذه النسخة تعدُّ نسخةً أصليةً؛ كونها حملت في طرتها إجازة من الإمام العجلوني لمالك النسخة يحيى البعلي بخطه، وكتب آخرها: «وكتبه مؤلف هذه الرسالة الفقير إسماعيل بن محمد جرَّاح العجلوني... سنة ١١٥٣هـ» مما يجعل هذه النسخة كأنها نسخة مقابلة على نسخة المصنف رحمه الله.

* وكان العمل في تحقيق هذا الكتاب:

١ـ نسخ الأصل المخطوط، ثم معارضة المنسوخ بالمخطوط.

٢ـ ضبط الأحاديث النبوية والأشعار بالشكل شبه الكامل، وضبط ما يشكل ضبطه من الكلمات، ووضع الأوزان الشعرية بين معكوفتين في صلب النص.

٣ـ إدخال علامات الترقيم المعتادة على النص، ووضع الكتب والمصنفات بين قوسي تنصيص لتمييزها.

٤ـ تخريج الأحاديث النبوية بذكر رقم الحديث والكتاب والباب من الكتب الستة، والجزء والصفحة أو رقم الحديث من غيرها، وذلك بتقديم تخريج الصحيحين، وإلا فالسنن الأربعة أو أصحاب الكتب الأخرى من الصحاح والمعاجم والمسانيد، وذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث إن لم يذكره المؤلف رحمه الله.

٥ـ تخريج الآثار وعزو الأقوال المأثورة.

٦ـ توثيق ما يذكره المؤلف رحمه الله عن غيره من العلماء في كتبهم وكتب غيرهم.

٧ـ تذييل الكتاب بفهرس للأحاديث والآثار والأشعار المبثوثة في ثنايا هذا الكتاب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

نور الدين طالب

دمشق ـ دومة

٢٤ ذي الحجة، ١٤٣٠هـ

ترجمة المؤلف(١)

هو الشيخ، الإمام، العالم، الهُمَام، الحجَّة، الرُّحلة، العمدة، الورع، العلامة، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني، الشهير بالجرَّاحي، الشافعي، العجلونيُّ المولد، الدمشقيُّ المنشأ والوفاة.

كان عالماً بارعاً صالحاً مفيداً محدثاً مبجَّلاً قدوة خاشعاً، له يد في العلوم، لا سيما الحديث والعربية، وغير ذلك مما يطول شرحُه، ولا يسع في هذه الطروس وصفُه، له القدم الراسخ في العلوم، واليد الطُّولى في دقائق المنطوق والمفهوم، كما قيل:

حدث عن البحر لا عتب ولا حرج   وما تشاء من الإجلال قل وقل

ولد بعجلون تقريباً في سنة سبع وثمانين بعد الألف، وسماه والدُه أولاً باسم محمد مدة من الزمان لا تزيد على سنة، ثم غيَّر اسمَه إلى مصطفى نحو ستة أشهر، ثم غيَّر اسمَه بإسماعيل، واستقرَّ الأمرُ بهذا الاسم.

ثمَّ لمَّا بلغ سِنَّ التمييز، شَرَع في قراءة القرآن العظيم حتى حَفِظَه عن ظهر قلبه في مدة يسيرة، ثم قدِم إلى دمشق وعمره نحو ثلاثة عشر سنة تقريباً لطلب العلم، وذلك في منتصف شوال سنة ألف ومئة، واشتغل على جماعة

---

(١) هذه الترجمة منقولة باختصار عن «سلك الدرر» للمرادي (١/ ٢٥٩_ ٢٧٢).

أجلاَّء بالفقه والحديث والتفسير والعربية، وغير ذلك، إلى أن تميَّز على أقرانه بالطلب.

ومن أسباب توجهه إلى طلب العلم: أنه لما كان في بلاده، وكان صغيراً يقرأ في المكتب، رأى في عالم الرؤيا: أن رجلاً ألبسه جوخة خضراء مركبة على فرو أبيض في غاية الجودة والبياض، وقد غمرته لكونها سابغة على يديه ورجليه، فأخبر والده بالمنام فحصل له بذلك السرور التام، وقال له: إن شاء الله يُجعل لك يا ولدي من العلم الحظ الوافر، ودعا له بذلك.

قلت: ومشايخه كثيرون، والكتب التي قرأها لا تعد؛ لكثرتها، ما بين كلام وتفسير وحديث وفقه وأصول وقراءات وفرائض وحساب وعربية بأنواعها ومنطق، وغير ذلك، وقد ألف ثبتاً سماه: «حلية أهل الفضل والكمال باتصال الأسانيد بكُمَّل الرجال»، وترجم مشايخه به.

فمن مشايخه: الشيخ أبي المواهب، مفتي الحنابلة بدمشق، والشيخ محمد الكاملي الدمشقي، والشيخ إلياس الكردي، نزيل دمشق، والأستاذ الشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي، والشيخ يونس المصري، نزيل دمشق، والشيخ عبد الرحمن المجلد الدمشقي، والشيخ عبد الرحيم الكابلي الهندي، نزيل دمشق، والشيخ أحمد الغزي الدمشقي، ومفتيها الشيخ إسماعيل الحائك، والشيخ نور الدين الدسوقي الدمشقي، والشيخ عثمان القطان الدمشقي، والشيخ عثمان الشمعة الدمشقي، والشيخ عبد القادر التغلبي الحنبلي، والشيخ عبد الجليل بن أبي المواهب المذكور، والشيخ عبد الله العجلوني، نزيل دمشق.

ومن غير الدمشقيين: الشيخ محمد الخليلي المقدسي، والشيخ محمد شمس الدين الحنفي الرملي، وأجازه الشيخ عبد الله بن سالم المكي

البصري، والشيخ تاج الدين القلعي، مفتي مكة، والشيخ محمد الشهير بعقيلة المكي، والشيخ محمد الوليدي، والشيخ محمد الضرير الإسكندراني المكي، والشيخ يونس الدمرداشي المضري ثم المكي، والشيخ أبو طاهر الكوراني المدني، والشيخ أبو الحسن السندي ثم المدني، والشيخ محمد بن عبد الرسول البرزنجي الحسيني المدني، والشيخ أحمد النجلي المكي، والشيخ سليمان بن أحمد الرومي واعظ أيا صوفية.

وارتحل إلى الروم في سنة تسع عشرة ومئة وألف، فلما كان بها، انحل تدريس قبة النسر بالجامع الأموي عن شيخه الشيخ يونس المصري بموته، فأخذه صاحب الترجمة، وجاء به إلى دمشق، وكان والي دمشق إذ ذاك الوزير يوسف باشا القبطان عارضاً به إلى شيخه الشيخ محمد الكاملي، وألزم القاضي بعرض على موجب عرضه، وأنه يعطي ما صرفه شيخه الشيخ أحمد الغزي، مفتي الشافعية بدمشق للقاضي، وكان مراد الغزي أولاً التدريس، فحين وصول العروض إلى دار الخلافة قسطنطينية للدولة العلية ما وجهوا التدريس لشيخه الكاملي، ووجهوه للمترجم، واستقام بهذا التدريس إلى أن مات، ومدة إقامته من سنة ابتداء عشرين إلى أن مات إحدى وأربعون سنة، وهو على طريقة واحدة، مبجلاً بين العال والدون، ودرس بالجامع الأموي، وفي مسجد بني السفرجلاني، ولزمه جماعة كثيرون لا يحصون عدداً.

وألَّف المؤلفات الباهرة المفيدة منها: «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، **ومنها**: «الفوائد الدراري بترجمة الإمام البخاري»، **ومنها**: «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين»، **ومنها**: «تحفة أهل الإيمان فيما يتعلق برجب وشعبان ورمضان»، **ومنها**:

«نصيحة الإخوان فيما يتعلق برجب وشعبان ورمضان»، **ومنها**: «عرف الزرنب بترجمة سيدي مدرك [و] السيدة زينب»، **ومنها**: «الفوائد المجردة بشرح مصوغات الابتدا بالنكرة»، **ومنها**: «الأجوبة المحققة عن الأسئلة المفرقة»، **ومنها**: «الكواكب المنيرة المجتمعة في تراجم الأئمة المجتهدين الأربعة، ولكل واحد منها اسم خاص يعلم من الوقوف عليها»، **ومنها**: «أربعون حديثاً كل حديث من كتاب»، **ومنها**: «عقد الجوهر الثمين بشرح الحديث المسلسل بالدمشقيين». وهذه الكتب الكاملة، وأقلها نحو الكراسين، وأكثرها نحو العشرين.

ومنها: التي لم يكمل، وهي كثيرة أيضاً، **منها**: «أسنى الوسائل بشرح الشمائل»، **ومنها**: «استرشاد المسترشدين لفهم الفتح المبين على شرح الأربعين النووية لابن حجر المكي»، **ومنها**: «عقد اللآلي بشح منفرجة الغزالي»، **ومنها**: «إسعاف الطالبين بتفسير كتاب الله المبين»، **ومنها**: «فتح المولى الجليل على أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي»، **ومنها**: وهو أجلها شرحه علي البخاري المسمى: بـ«الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري»، وقد كتب من مسوداته مئتين واثنين وتسعين كراسة، وصل فيها إلة قول البخاري: باب مرجع النبي من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم من المغازي، ولو كمل هذا الشرح لكان من نتائج الدهر.

وكان صاحب الترجمة حليماً، سليم الصدر، سالماً من الغش والمقت، صابراً على الفاقة والفقر، وملازماً للعبادات والتهجد والاشتغال بالدروس العامة والخاصة، كافاً لسانه عمَّا لا يعنيه، مع وجاهة نيرة، ولم يزل مستقيماً على حالته الحسنة المرغوبة إلى أن مات.

قرأ عليه الوالد مدة ولازمه، وأخذ عنه وأجزاه، ولمَّا حجَّ الوالد في سنة سبع وخمسين ومئة وألف كان هو أيضاً حاجة في تلك السنة، فأقرأ كتاب

«صحيح البخاري» في الروضة المطهرة، وأعاد له الدرس الوالد، وقد أجاز الوالد نثراً ونظماً.

وكان ينظم الشعر، وشعره شعر علماء؛ لأنهم لا يشغلون أنفسهم به.

وقد ترجمه الشيخ سعيد السَّمَّان في كتابه، وقال في وصفه: خاتمة أئمة الحديث، ومن ألقت إليه مقاليدها بالقديم والحديث، اقتدح زناده فيه فأضاء، وشاع حتى ملأ الفضاء، أخذ بطرفي العلم والعمل، متُسنِّماً ذروة عن غيره بعيدة الأمل، يقطع آناء الليل تضرعاً وعبادة، ويوسع أطراف النهار قراءة وإفادة، لا يشغله عن ترداده النظر في دفاتره مرام، ولا عن نشر طيها نقض ولا إبرام، مع ورع ليس للرياء عليه سبيل، وغض بصر عما لا يعني من هذا القبيل، وهو وإن كانت عجلون تربة ميلاده، فإن الشام تشرفت بطارف فضله وتلاده، فقد طلع في جبهتها شامة، وأرهف مصل فكرته بها وشامه، حتى صار هلاله بدراً، ومنازله طرفاً وقلباً وصدراً، فاستحث عزمه نحو الروم، وقصد بها إنجاز ما يروم، فأحتله بين السمع والبصر، وجنى غصن أمانيه واهتصر، وعلى ما به قوا معاشه اقتصر، فآب ولم يخب مسعا، وطرف الدهر بمقلة الارتقاء يرعاه، فأظلته قبة النسر المنيفة، وصار لمن سلفه خليفة، وأي خليفة، فتغص حلقته بالخاص والعام، فيملي على «فتح الباري» ما يوضح خفايا البخاري، بناطقة تسحر العقول بأدائها، وتسخر بالعقود ولألائها، ووجاهة ملء البصيرة والبصر، على مثلها الوقار اقتصر، وخلق ما شابه انقباض، وسجية لم تنقد بإعراض، ولم يزل نسيج وحده تأليفاً وتقريراً وحديثاً حسناً تسطيراً وتحريراً حتى شرب الكأس المورود، وذوت من روض محاسنه تلك الورد، فتنفذ عليه البصر والدمع، وعمي البصر والسمع، بَلَّ الله بالرحمة ثراه، فهو ممن أخذت عنه الإسناد، وأمدني بقراءتي عليه بما ينفع ـ إن شاء الله ـ يوم التناد.

وكانت وفاته بدمشق في محرم الحرام، افتتاح سنة اثنين وستين ومئة وألف، ودفن بتربة الشيخ أرسلان، والجراحي نسبة إلى أبي عبيدة الجراح أحد الصحابة العشرة المبشرين بالجنة، رضي الله عنهم أجمعين.

* * *

صور المخطوطات

صورة لوحة غلاف النسخة الخطية لمكتبة عارف حكمت

ويظهر فيها إجازة العجلوني بخطه لمالك النسخة الشيخ يحيى البعلي

صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لمكتبة عارف حكمت

الفوائد الدراري

في ترجمة

الإمام البخاري

تأليف

الإمام العجلوني

إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي الشافعي

المولود سنة ١٠٨٧ والمتوفى سنة ١١٦٢ هـ

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله بجميع الأشياء جملة وتفصيلاً، الهادي إلىٰ الصراط المستقيم فلا يضل من سلكه سبيلاً، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد المرسل رحمة للخلق كافة ومرشداً ودليلاً، وعلىٰ إخوانه النبيين، وآله وأصحابه، ما دام التاريخ بمعرفة الأنساب والأحوال كفيلاً.

أما بعد:

فيقول العبد الفقير إلىٰ مولاه الفتاح، إسماعيل العجلوني بن محمد جراح:

قد التمس مني بعض أرباب الفضل من أصدقاء الإخوان، أن أفرد برسالة ترجمة الإمام البخاري - عليه رحمة المليك الدَّيَّان -، فأجبته لسؤاله، منفذاً لآماله؛ لتكون مرجعاً عند الاحتياج إليها؛ لسهولة الأخذ مما لديها، ولأنه عند ذكر الصالحين، تنزل الرحمة من رب العالمين.

فقد رَوَينا بسندنا إلىٰ العارف الكبير سيدي الشيخ محيي الدين بن العربي[1]: أنه قال في كتابه «الكوكب الدري في مناقب ذي النون

---

(١) قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/٤٨): هو العلامة صاحب التواليف الكثيرة، أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي، المعروف بابن عربي، نزيل دمشق. كان ذكياً، كثير العلم، كتب الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهد وتفرد، وتعبَّد وتوحَّد، وسافر وتجرد، وعمل الخلوات، وعلق شيئاً كثيراً في تصوف أهل الوحدة، ومن أردأ تواليفه كتاب «الفصوص»، وقد عظمه جماعة =

المصري»: جاء في بعض الآثار: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحينَ تنَزلُ الرَّحْمَةُ»(١)، قَالَ: لأنَّ ذِكْرَهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ، وَهُمُ الذينَ إذا رُؤوا، ذُكِرَ اللهُ ـ تعالىٰ ـ؛ كَمَا صَحَّ عن النَّبيِّ ﷺ(٢)، فَهُمْ لا يُذْكَرُونَ إلاّ به، ولا يُضَافُونَ إلا إليهِ؛ إذْ هُمْ عَبِيْدُو الاختِصَاصِ، الذين عَبَدُوا اللهَ علىٰ الصِّدْقِ والإِخْلاصِ، فأصْبَحُوا لا يُعْرَفُونَ إلا بِهِ، ولا يُقْصَدُونَ إلا مِنْ أَجْلِهِ، وَهُمُ الغِيَاثُ للخَلْقِ، والقَائِمونَ بِأَمْرِ الحَقِّ؛ كَمَا قَالَ ذُو النُّونِ: [من الطويل]

مُرادُونَ قَدْ خُصُّوا وَصُفُّوا وَطُيِّبوا فَعاشُوا بِرُوحِ اللهِ في أَعْظَمِ القَدْرِ
رِجَالٌ أَطاعُوا اللهَ في كُلِّ حالَةٍ وَما باشَروا اللَّذَّاتِ يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ

= وتكلفوا لما صدر منه ببعيد الاحتمالات. ولا ريب أن كثيراً من عباراته له تأويل إلا كتاب «الفصوص». توفي سنة (٦٣٨هـ).

(١) قال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٥/ ٩٥): ليس له أصل في الحديث المرفوع، وإنما هو من قول سفيان بن عيينة، انتهى. **قلت**: رواه عنه الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ٣٢٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٢٨٥).

لكن قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤٥): روينا عن أبي عمرو إسماعيل بن نُجيد: أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان ـ وكانا عَبدين صالحين ـ فقال له: «بأي نية أكتب الحديث؟» فقال: «ألستم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟» قال: «نعم». قال: «فرسول الله ﷺ رأس الصالحين».

قال المؤلف في كتابه «كشف الخفاء» (٢/ ٩١): ولم ينبه على ذلك العراقي في نكته عليه. قال القاري: لكن اللفظ إن كان «تروون» ـ بواوين من الرواية ـ فيدل في الجملة على أنه حديث وله أصل، وإن كان «ترون» ـ من الرؤية مجهولاً أو معلوماً ـ فلا دلالة فيه، انتهى.

(٢) رواه ابن ماجه (٤١١٩)، كتاب: الزهد، باب: من لا يؤبه له، والإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٥٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٥٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٦٧)، وغيرهم من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها.

أُنـاسٌ عَلَيْهِـمْ رَحْمَـةُ اللهِ أُنْـزِلَـتْ فَظَلُّوا سُكوناً في الكُهوفِ وفي القَفْرِ
يُراعونَ نَجْمَ اللَّيْلِ لا يَرْقُدونَهُ فَباتُوا بِإِدْمَانِ التَّهَجُّدِ وَالصَّبْرِ[1]

انتهى[2].

أعاد الله علينا من بركاتهم، ونفحنا بنفحة من نفحاتهم.

وقد لخصتُها من كتب معتبرة؛ كشروح «صحيح البخاري» السديدة، وكـ «المقدمة» للحافظ ابن حجر، المشتملة علىٰ فوائد كعقود الدرر، وكـ«تهذيب الأسماء واللغات» و«شرح مسلم» للنووي ذي الكرامات، وكـ«الطبقات الكبرىٰ» للعلامة تاج الدين بن أحمد السبكي تقي الدين.

وسميتها:

الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري

أعاد الله علينا من بركاته، وسلك بنا مسلك سعاداته، آمين.

* * *

وهذا أوان الشروع في المراد، بعون ذي الطَّول والإمداد، فنقول:

اعلم أن هذه الرسالة تشتمل علىٰ أربعة أبواب، كل واحد منها كثير الفوائد والاستيعاب:

الباب الأول: في بيان مولد الإمام البخاري، وبدء أمره ونشأته، وفي بيان نسبه ونسبته، وغير ذلك مما يناسب المقام من الفوائد النفيسة المتعلقة بذلك الإمام.

---

(١) انظر الأبيات في «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩/ ٣٨٦).

(٢) انظر: «الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري» لابن عربي (ص: ٥٣ـ ٥٤) من «رسائل ابن عربي ـ المجلد الثالث، بتحقيق سعيد عبد الفتاح».

الباب الثاني: في بيان رحلته الواسعة، لأخذ العلم من الأقطار الشاسعة، وبيان شيوخه الكثيرين، ومن أخذ عنه من المشايخ والطالبين، وفي بيان سعة حفظه، وسيلان ذهنه، وفهمه الثاقب، وثناء الناس عليه بالعلم والحفظ والزهد، وغيرها من المآثر والمناقب.

الباب الثالث: فيما ورد في أهل الحديث، ومنهم البخاري الساعي سعيَهم بالسير الحثيث.

الباب الرابع: في بيان تصانيفه المفيدة، وبيان اسم كتابه الجامع الصحيح، وترجيحه علىٰ غيره من تآليف البشر العديدة، وفي بيان شارحيه، وعدد أحاديثه، وفوائد أُخر شريفة؛ كالكلام علىٰ تراجمه، وعدد أبوابه، وغير ذلك من أبحاث منيفة.

* * *

البَابُ الأوَّلُ

في مولده، وبدء أمره، ونشأته، وفي بيان نسبه ونسبته، إلىٰ غير ذلك من الفوائد، التي هي كدرر الفوائد

وقد يُذكر في كلِّ فصلٍ مما ليس منه لمناسبةٍ واستطراد، فعليك بتحصيل الفائدة وتجنب الانتقاد، فنقول:

هو الإمامُ، المُحَدِّثُ، بَلِ المُسْنِدُ، الحُجَّةُ، بَلِ الحَاكِمُ، حافظ الإسلام، ذِرْوَةُ الجَهَابِذَةِ النُّقادِ الأَعْلامِ، شيخُ السُّنَّةِ والحَدِيثِ، وطبيبُ عِلَلِهِ في القديمِ والحَديثِ، الحافظُ الذي لا تغيبُ لديه الشَّارِدَةُ، والضابطُ الذي استوتْ عنده الطَّارِفَةُ والتَّالِدَةُ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل أبي الحسن بن إبراهيم بن المُغِيرَةِ ـ بضم الميم، وقد تكسر، وبالغين المعجمة المكسورة، فمثناة تحتية، فراء، فهاء تأنيث ـ ابن بَرْدِزْبَةَ ـ بفتح الموحدة أوله، وقد تكسر، وبسكون الراء، فكسر الدال المهملة، فسكون الزاي، فموحدة بعدها تاء تأنيث، علىٰ المشهور في ضبطه ـ، وعبارة التاج السبكي في «طبقاته»: بَرْدِزْبَه ـ بفتح الراء الموحدة، بعدها راء ساكنة، ثم دال مكسورة مهملة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة مفتوحة، ثم هاء ـ ابن بَذِذْبِه ـ بباء موحدة مفتوحة، ثم ذال معجمة مكسورة، ثم ذال ثانية معجمة ساكنة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم هاء ـ، هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد، وقيل بدل بردزبة: الأحنف[١]، وقيل غير ذلك، انتهت[٢].

---

(١) في الأصل: «الأحرف».

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٢/ ٢١٢).

وأراد بقوله: «وقيل بدل. . .» إلخ: أن بذذبة ـ بذالين ـ تجعل بدل بردزبة، وعليه فلا تعرض لذكر والد بردزبة.

ولعله أشار بقوله: وقيل غير ذلك، إلىٰ ما ذكره ابن خَلِّكان؛ فإنه قال: وقد اختلف في اسم جده، فقيل: إنه يَرْذِبَهْ ـ بفتح المثناة من تحتها، وسكون الراء، وكسر الذال المعجمة، وبعدها باء موحدة، ثم هاء ساكنة ـ، وقال أبو نصر بن ماكولا في كتاب «الإكمال»: هو ابن زَذْزبه ـ بزاي، فذال معجمة، فزاي، فباء موحدة، وهاء[1]، انتهىٰ.

ثم قال: ووجدته في موضع آخر عوض يرذبة: الأحنف، ولعل يرذبة كان أحنف الرجل، انتهىٰ، هكذا رأيته في ابن خَلِّكان[2].

لكن نقل ابن المُلَقِّن في «توضيحه شرح البخاري» عن ابن خَلِّكانَ خِلافَهُ؛ فإنه قال: ابن يَزْدِزْبَه ـ بفتح المثناة التحتية أوله، ثم زاي ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي، ثم باء موحدة، ثم هاء ـ، ويقال: بَرْدِزَبَه ـ بموحدة أوله بدل المثناة، ثم راء مهملة، والباقي مثل الأول ـ، كذا ضبطه أولاً ابن خلكان عن بعضهم، ثم نقل الثاني عن ابن ماكولا[3].

ثم رأيته في نُسَخٍ من ابن خَلِّكانَ كما نقل ابن الملقن، فنُسَخُ ابنُ خَلِّكانَ مختلفةٌ، ولعل المعوَّل عليه ما نقله ابن الملقن عنه.

وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة» بعد أن ضبطه بفتح الموحدة، ثم راء ساكنة، فدال مهملة مكسورة، فزاي ساكنة، فموحدة، فهاء تأنيث، قال: وبه جزم ابن ماكولا[4]، ثم قال: وبردزبة بالفارسية: الزَّرَّاعُ، كذا

---

(١) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٢٥٩).
(٢) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩٠).
(٣) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٥).
(٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٢٥٩).

تقوله أهل بخارىٰ، ومات بردزبة علىٰ دين قومه ـ يعني: مجوسياً ـ[1].

وقال ابن الملقن في «التوضيح»: قال ـ أعني: ابن ماكولا ـ: هو بالبخارية، ومعناه بالعربية الزَّرَّاع، وقال ابنُ دِحْيَةَ: قال لي أهل خراسان بعد أن لم يعرفوا معنىٰ هذه اللفظة: يقال للفلاحين بالفارسية: بَرْزِكرْ ـ بباء موحدة، ثم راء ساكنة، ثم زاي مكسورة، ثم كاف غير صافية، ثم راء ساكنة ـ، وهو لقب لكل من سكن البادية، زَرَّاعاً كان أو غيره، وقيل: إنه المغيرة بن الأحنف[2]. انتهىٰ.

وعليه: فيكون في والد المغيرة خلاف، هل هو الأحنف، أو بردزبة؟

وعلىٰ ماتقدم عن ابن خَلِّكان، فهما شيء واحد، والأحنف لقب بردزبة، يعني: أو بزدبة أو يزدبة، فالكل بمعنى، فتأمل.

وأسلم المُغِيرةُ بنُ بَرْدِزْبَه علىٰ يد يَمَانٍ الجُعْفِيّ والي بُخَارَىٰ، فنُسِبَ إليه نِسْبَةَ ولاءٍ؛ عَمَلاً بمذهب من يرىٰ أن من أسلم علىٰ يده شخصٌ كان ولاؤه له، فقيل للبخاري: الجُعْفِي؛ لكون جده الأعلىٰ أسلم علىٰ يد الجعفي المذكور. وهو بضم الجيم، وسكون العين المهملة، وبالفاء، وإلىٰ ذلك أشارَ الزينُ العِراقيُّ في «ألفيته» بقوله: [من الرجز]

وَرُبَّمَا إِلَىٰ القَبِيلِ يُنْسَبُ   مَوْلَى عِتَاقَةٍ وَهٰذا الأَغْلَبُ
أَوْ لِوَلاءِ الحِلْفِ كَالتَّيْمِيِّ   مالكٍ أو للدِّينِ كالجُعْفِيِّ[3]

قال ابنُ عَلاَّن المَكِّيُّ الصديقيُّ في «شرح أذكار النووي» نقلاً عن «شرح

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٧).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٥ـ٤٦).

(٣) انظر: «ألفية العراقي»، (البيتان: ٩٩٤ ـ ٩٩٥).

المشكاة» لابن حجر الهيتمي: الجُعفي، مولاهم ولاء إسلام، علىٰ مذهب من يرىٰ أن من أسلم علىٰ يد شخص كان ولاؤه له، وذلك لأن جده المغيرة كان مجوسياً، فأسلم علىٰ يد اليمان الجعفي والي بخارىٰ، نسبةً لـ«جُعفي بنِ سَعْدِ العَشِيرةِ» أبي قبيلةٍ من اليمن، ووهم من قال: إنه اسم بلد، وكأنه توهمه من قول ياقوت الحَمَوي في كتابه «معجم البلدان» أنه مِخْلافٌ باليمَنِ منزلُ قبيلةٍ من مَذْحج، بينه وبين صنعاء أربعون فرسخاً[١]، انتهىٰ.

ثم قال ابنُ عَلاَّنَ، وأصلُهُ للعاقولي في «شرح المصابيح»[٢]: وعلىٰ قول ياقوت فيُحتمل: أن يكون جُعْفِيْ مشتركاً لفظياً بين القبيلة والمكان، ويحتملُ: أنه حقيقة في الأول، وسُمِّيَ المكانُ به من تسمية المَحَلِّ باسم الحَالِّ، أو بالعكس، وكلامه إلىٰ الثاني أقرب، انتهىٰ[٣].

وقال ابن الملقن: ويمان هذا هو أبو جد المُحَدث عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المَسندي ـ بفتح النون ـ شيخ البخاري[٤].

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: ويمان هذا هو أبو المغيرة عبدِ الله بن محمد بن جعفر بن يمان المَسْندي ـ بفتح النون ـ شيخ البخاري[٥].

---

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت (٢/ ١٦٨).

(٢) لابن العاقولي محمد بن محمد بن عبد الله الواسطي الأصل ثم البغدادي، أبي المكارم، غياث الدين مدرس المستنصرية وعالم بغداد في وقته والمتوفى سنة (٧٩٧هـ)، شرح على «مصابيح السنة» للبغوي. انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٦٩٨)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٤٣).

(٣) انظر: «الفتوحات الربانية على الأذكار النووية» لابن علان (١/ ١٧٦ـ ١٧٧).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٦).

(٥) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٦).

وقال ابن خلكان: ونسبة البخاري إلىٰ سعيد بن جعفر الجعفي والي خراسان، وكان له عليهم ولاء، فنسبوا إليه، انتهىٰ[1].

فتأمله مع قولهم السابق: إن الجُعْفي نسبته إلىٰ يمان والي بخارىٰ، وقد يجمع بضرب من التجوز، ويكون سعيد لقباً ليمان، أو بالعكس، فتدبر.

وكذا ليتأمل في قول النووي: «ويمَانُ هذا هو أبو المغيرة عبد الله... إلخ»، فلعل قوله: أبو المغيرة كنيةُ يمانٍ، ولعل في قوله: عبد الله... إلخ، حذفاً قبله يدل عليه كلام ابن الملقن السابق، والتقدير: ويمان هذا هو أبو المغيرة أبو جد المحدث عبد الله بن محمد... إلخ، فتأمله.

وفي بعض نسخ «التهذيب»: أبو عبد الله بن محمد... إلخ، بدل: أبو المغيرة عبد الله... إلخ، فتدبر.

وقال الكرماني في كتاب «التوحيد» في باب المشيئة والإرادة، في ترجمة عبد الله المذكور المَسندي ـ بلفظ الفاعل أو المفعول ـ قال: وإنما نسب إليه؛ لأنه كان يتبع الأحاديث المسندة، ولا يرغب في المراسيل، انتهىٰ[2].

وقال السيوطي في «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»: اعلم أن المُسْنِدَ ـ بكسر النون ـ أدنىٰ درجة من الحافظ والمحدث؛ إذ هو من يروي الحديثَ بإسنادٍ، سواء علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية، وأما المُحَدِّثُ، فهو أرفع منه، أي: فإنه العالم بحديث رسول الله ﷺ متناً وطريقاً وأسماء رواة له.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: كان السلفُ يطلقون المحدث والحافظ بمعنىٰ

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩١).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٨١).

واحد، والحق أن الحافظَ أخصُّ من المُحَدِّثِ؛ إذ هو من اجتمعت فيه شروط الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، وبالجرح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم؛ بحيث يكون ما يستحضره أكثر مما لا يستحضره، مع استحضاره لكثير من المتون، انتهىٰ[1].

وقال بعضهم: **الحافظ** من حفظ مئة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو بتعدد الطرق، وفوقَه: **الحجة**، وهو من حفظ ثلاث مئة ألف حديث كذلك، وفوقه: **الحاكم**، وهو من أحاط بجميع الأحاديث كذلك[2].

فظهر الفرق بين المُسْنِد والمحدث والحافظ والحجة والحاكم، وقد بسطنا الكلام علىٰ ذلك وعلىٰ غيره في أوائل خُطبةِ «الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري».

* **فائدة**: قال ابن المُلَقِّنِ في «التوضيح»: قد أسلفنا أن البخاريَّ ـ رحمه الله ـ أميرُ المؤمنين في الحديث، وقد شاركه في ذلك جماعة، أفردهم الحافظ أبو علي الحسن بن محمد البَكري في كتابه «التبيين لذكر من تَسمَّىٰ بأمير المؤمنين»، قال فيه: وأول من تسمىٰ بهذا الاسم ـ فيما أعلمه ورويته ـ، وكذا بالإمامِ في أول الإسلام: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وبعده إمام دار الهجرة مالك بن أنس. ثم عدَّ بعدهما محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، والبخاري، والواقدي، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والدارقطني، وذكر فيه أن أبا إسحاق الشيرازي أمير المؤمنين، فيما بين

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٦٨). وانظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٩ـ ٣٠، ٣٤ـ ٣٥).

(٢) انظر: «اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر» للمناوي (٢/ ٤٢١).

الفقهاء نقلاً عن الموفق الحنفي إمام أصحاب الرأي ببغداد، هذا مجموع ما ذكره في تأليفه، وأغفل أبا نعيم الفضل بن دُكَين الملائي الكوفي؛ فإن الحاكم في «تاريخ نيسابور» ذكر أن أهل الكوفة يقولون له: أمير المؤمنين في الحديث؛ لعلمه بالحديث، وكذا هشام بن عبد الله الدَّسْتَوائِي؛ فإن أبا داود الطيالسي قال فيه: كان أمير المؤمنين في الحديث، وكذا مسلم بن الحجاج جدير بأن يلقب بذلك، وإن لم أرهم نصوا عليه[1]، انتهىٰ، فاعرفه.

قال النووي وغيره: واتفقوا علىٰ أن البخاريَّ وُلِدَ بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة[2]، انتهىٰ.

ومثله في كلام ابن الملقن[3]، لكن قال ابن كثير: ولد ليلة الجمعة ليلة الثالث عشر من شوال، انتهىٰ[4].

فليُتَأَمَّلْ نقلُ الاتفاقِ والإجماع، ويمكن أن يجاب بأن مراد ابن كثير الولادة بالقوة؛ كالأخذ في الطلق، وكلامهم محمول علىٰ الولادة بالفعل، أو بأنهم لم يعتدوا به، أو بأن كلامه محمول علىٰ حذف مضاف، أي: ولد يوم ليلة الجمعة، فتدبر.

وما ذكره النووي وابن الملقن من أن ولادته كانت سنة أربع هو المعروف في كلامهم، وعليه ما في النظم الآتي.

وقال ابن خَلِّكان: وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٩_ ٥٠).
(٢) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ٤).
(٣) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٦).
(٤) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٥).

ليلة خلت من شوال سنة ست وتسعين ومئة، انتهى[1].

وهو ضعيف جداً لقولِ النووي: واتفقوا... إلخ.

وكذا قول أبي يعلىٰ الخليلي في كتاب «الإرشاد» له: إن ولادته كانت لاثنتي عشرة ليلة خلت من الشهر المذكور، انتهىٰ[2]. ضعيفٌ، إلا أن يؤول ككلامِ ابنِ كثيرٍ السابق، فتأمل.

وكانتْ ولادته في التاريخ المذكور ببُخَارىٰ ـ بضم الموحدة، وبالخاء المعجمة، وبعد الألف راء، يليها ألفٌ مقصورة ـ مدينة من أعظم مدن ما وراءَ النهرِ، بينها وبين سمرقند ثمانية أيام.

قال النَّاجيُّ في مولده المسمىٰ بـ«كنز الراغبين العفاة»[3]: وبُخَارىٰ علىٰ فُعالىٰ، وأَبْعَدَ صاحب «القاموس» في زعمه أنها تمدّ وتقصر[4]، فتنبه له، واحذره، انتهىٰ[5].

وقال العيني في شرحه المسمىٰ بـ«عمدة القاري بشرح صحيح البخاري» في ترجمة محمد بن سلِام البيكنديِ البُخاري ما نصه: البخاري نسبة إلىٰ بخارىٰ ـ بضم الموحدة ـ مدينة مشهورة بما وراء النهر، خَرَجَتْ منها العلماءُ والصلحاءُ، ويَشْتَمِلُ علىٰ بخارىٰ وعلىٰ قراها ومصالحها: سوراً واحداً نحو اثني عشر فرسخاً في مثلها، وقال ابن حَوْقل: رساتيق بخارىٰ تزيد علىٰ خمسة عشر رستاقاً، جميعُها داخل الحائط المبني علىٰ

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩٠).

(٢) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى الخليلي (٣/ ٩٥٩).

(٣) في الأصل: «كنز الراغبين والعفاة»، والصواب ما أثبت.

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروز أبادي (ص: ٤٤٣)، (مادة: بخر).

(٥) «كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة» لبرهان الدين الناجي المتوفى سنة (٩٠٠هـ) مخطوط في الأزهرية.

بلادها، ولها خارج الحائط ـ أيضاً ـ عدة مدن، منها فِرَبْر، وغيرها، انتهىٰ كلام العيني[1].

ومات البخاري ليلة السبت عند دخول وقت العشاء ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين.

قال في المقدمة: وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[2]، انتهىٰ.

ودفن يوم الفطر صَبيحتَها بعد الظهر بـ«خَرْتَنْك» ـ بفتح الخاء المعجمة، وقد تكسر، وسكون الراء، وبفتح المثناة الفوقية، فنون ساكنة، فكاف ـ: قرية علىٰ فرسخين من سمرقند ـ قاله النووي[3] وغيره، وبه يعلم ما في قول القسطلاني: إن بينهما ثلاثة أيام[4]، فليتأمل، إلا أن يجاب بأن لها طريقين، فتدبر.

ومن لطيفِ ما وقع للبخاري: أن شَهْرَ وفاتِهِ وافقَ شهرَ ولادته في الاسم، وهو شوال.

وذلك أنه لما خرج من بخارىٰ أو من نيسابور ـ لأمر ستأتي الإشارة إليه ـ كتب إليه أهل سمرقند يطلبونه إلىٰ بلدهم فسار إليهم، فلما كان بـ«خَرْتَنْك»، بلغه أنه قد وقع بسببه فتنة، فقومٌ يريدون دخوله، وآخرونَ يكرهونه، وكان له بـ«خَرْتَنْك» أقرباء، فنزل عندهم حتىٰ ينجلي الأمر، فأقام بها أياماً، فحصل له بها مرض خفيف، وأرسل إليه أهل سمرقند ثانياً يلتمسون ذهابه إليهم، فأجاب وتهيأ للركوب، فلما مشىٰ قدر عشرين خطوة

---

(١) انظر: «عمدة القاري» (١/ ١٦٥ـ١٦٦).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩٥).

(٣) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ٤).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٣٩).

أو نحوها، قدمت إليه دابة ليركبها، فشق عليه ذلك، فقال: أرسلوني؛ فقد ضعفتُ، فأرسلوه، فدعا بدعواتٍ، ثم اضطجع، فقُضِيَ عليه، فسال منه عَرَقٌ كثيرٌ جِدّاً، ولم يسكن حتىٰ أُدْرِج في أكفانه.

وقيل: إنه ضَجِرَ ليلةً، فدعا بعد أن فَرَغَ من صلاة الليل بقوله: اللهم قد ضاقت عَلَيَّ الأرضُ بما رحبت، فاقبضني إليك، فمات في ذلك الشهر[1].

وَعِبَارةُ «المُقَدِّمَةِ» للحافظِ ابنِ حَجَرٍ: قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: سمعتُ عبدَ القُدُّوسِ بن عبد الجبار يقول: خرج البخاري إلىٰ «خَرْتَنْك» ـ قرية من قرىٰ سمرقند ـ، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعته ليلة من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت عَلَيَّ الأرضُ بما رَحُبَتْ، فاقبضني إليك، فما تم الشهر حتىٰ قبضه الله تعالىٰ[2].

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت غالب بن جبريل ـ وهو الذي نزل عليه البخاري بـ«خَرْتَنْك» ـ يقول: إنه أقام أياماً، فمرض حتىٰ وُجِّهَ إليه رسولٌ من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم، فأجاب، وتهيأ للركوب، ولبس خُفَّيه وتعمَّم، فلما مشىٰ قدر عشرين خطوة أو نحوها، قرَّبوا له الدابة ليركبها، وأنا آخذ بعضده، فقال: أرسلوني؛ فقد ضَعُفْتُ، فأرسلناه، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقضىٰ، فسال منه عرق كثير، انتهت[3].

وقال الحافظ في «المقدمة» ـ أيضاً ـ: قال الخطيب: أخبرنا علي بن أبي حامد في كتابه قال: أخبرنا محمد بن محمد بن مكي، سمعت

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٣).

(٢) رواه ابن عدي في «من روى عنهم البخاري في الصحيح» (ص: ٦٠ ـ ٦١)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٧ ـ ٩٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦٦).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٦٦).

عبد الواحد بن آدم الطواويسي يقول: رأيت النبي ﷺ في النوم، ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع، فسلمت عليه، فَرَدَّ عَليَّ السَّلامَ، فقلت: ما وقوفك هاهنا يا رسول الله؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام، بلغني موته، فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت فيها النبي ﷺ[1]، انتهى[2].

* تنبيه: استُشْكِلَ دعاؤُهُ بالموتِ، مع أنه أخرج في «صحيحه» عن أبي هريرة: «لا يتمنينَّ أحدُكم الموتَ لضرّ نزلَ به»[3]، وفي لفظ للصحيحين عن أنس: «لا يتمنينَّ أحدُكم الموتَ لضرّ أصابه، فإنْ كان لا بدَّ فاعلاً فليقلْ: اللهم أحيني ما دامتِ الحياةُ خيراً لي، وتوفَّني ما دامت الوفاة ـ وفي رواية: إذا كانت الوفاة ـ خيراً لي»[4].

وأُجيب بأن المراد بالضر في الحديث: الدنيوي، أما الأخروي، فيجوز تمني الموت لأجله بلا كراهةٍ، بل يُسَنُّ خوفاً من تطرق خَلَلٍ في دينه، علىٰ أن النهي في الحديث ليس للتحريم، بل للتنزيه كما هو مقرر في الفروع، وقال بعضهم: والأولىٰ أن يدعو الإنسان بما في الحديث السابق من قوله ﷺ: «اللهمَّ أَحْيني ما كانتِ الحياةُ خيراً لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيراً لي».

---

(١) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦٦).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩٤).

(٣) رواه البخاري (٥٣٤٩)، كتاب: المرضى، باب: نهي تمني المريض الموت، بلفظ: «ولا يتمنين أحدكم الموت، إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً فلعله أن يستعتب».

(٤) رواه البخاري (٥٣٤٧)، كتاب: المرضى، باب: نهي تمني المريض الموت، ومسلم (٢٦٨٠)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: كراهية تمني الموت لضر نزل به.

وفي معنىٰ هذا قلتُ: [من مجزوء الكامل المرفَّل]

طُـــولُ الحَيــــاةِ حَميـــدَةٌ ... إنْ راقَــبَ الــرَّحْمـٰــنَ عَبْــدُهْ
وَبِضِـــدِّهـــا فَـــالمَــوْتُ خَيْـ ... ـــرٌ والسَّعيــدُ أَتــاهُ رُشْــدُهْ[1]

واختُلِفَ في تمنيهِ لا لضَرَرٍ نزَلَ به، والراجح أنه لا يكره؛ ففي «التحفة المكية» لابن حَجَرٍ: والذي يتجه أنه لا كراهة؛ لأن علتها أنه مع الضر يَشْعُرُ بالتبرُّمِ بالقضاء، بخلافه مع عدمه، بل هو دليل علىٰ الرضا، لأن من شأنِ النُّفوسِ النُّفْرَةَ عن الموت، فتمنيه لا لضُرٍّ دليلٌ علىٰ محبته الآخرة، بل حديث: «من أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ الله لقاءه»[2] يدل علىٰ نَدْبِ تمنيه محبةً للقاءِ الله؛ كهو ببلد شريف، بل هو أولىٰ[3]، انتهىٰ.

* **فائدة**: وقال ابن الملقن في «التوضيح»: قد علمتَ أن البخاريَّ مات بـ«خَرْتَنْك» سنة ستٍ وخمسين ومئتين عن اثنتين وستين سنة، ومات مسلم بنيسابور سنة إحدىٰ وستين ومئتين، ومات أبو داود بالبصرة سنة خمس وسبعين ومئتين، ومات الترمذي بها سنة تسع وسبعين ومئتين، ومات النسائي بمكة سنة ثلاث وثلاث مئة[4]، انتهىٰ.

وأقول: لعله لم يذكر ابن ماجه؛ لأنه ليس من أصحاب الكتب الستة عند كثيرين، ومات سنة ثلاث وسبعين ومئتين.

وما تقدم من أن البخاري مات بـ«خَرْتَنْك» هو الصواب؛ فقد قال ابن

---

(١) ذكرهما المؤلف أيضاً في كتابه «كشف الخفاء» (١/ ٤٨).

(٢) رواه البخاري (٦١٤٢)، كتاب: الرقاق، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومسلم (٢٦٨٣)، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، من حديث عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) انظر: «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٢٦).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٨).

خلكان: ذكر ابن يونس في «تاريخ الغرباء» أن البخاريَّ قَدِمَ مِصْرَ، وتوفي بها، قال: وهو غلط، والصواب أنه بـ«خَرْتَنْك»، انتهى[1].

وقد نَظَمَ بعضهم[2] زمن ولادة البخاري ووفاته ومقدار عمره رامزاً لذلك، مع الثناء عليه، وأجاد بقوله: [من الكامل]

كانَ البُخاريُّ حافِظاً ومحدِّثاً ... جَمَعَ الصَّحيحَ مُكَمَّلَ التَّحْرِيْرِ
ميلادُهُ «صدقٌ» ومُدَّةُ عُمُرِهِ ... فيها «حميدٌ» وانْقَضَىٰ في «نُوْرِ»

ونظيره للشهاب أحمد المقري المغربي في أئمة المذاهب الأربعة، لكن في زمن موتهم فقط، قال: [من المجتث]

نظمتُ مَوتَ صُدور ... هُمُ مِنَ النَّجمِ أَهْدَىٰ
أبو حَنيفةَ «سيفٌ» ... ماضي الشّبا ليسَ يَصْدَىٰ
ومالِكٌ «قَطْعُ» ضِدٍّ ... بِعِلْمِهِ قَدْ تَبَدَّىٰ
والشَّافِعِيْ «دُرُّ» عِقْدٍ ... بِهِ تَنَظَّمَ عِقْدا
وأَحْمَدٌ «رامَ» عِلْماً ... فَنالَ عِلْماً وزُهْدا

ولنا في ميلادهم ووفاتِهِم ـ أعاد الله علينا من بركاتهم ـ: [من الكامل]

ميلادُ نُعْمانٍ أتىٰ في «عِزَّةٍ» ... واستَثْنِ منها اثنين في الأعداد
ووفاتُهُ «سَيْفٌ» نُضِيْ مِنْ غِمْدِهِ ... فَسَعىٰ إلىٰ الجَنّات بالإعْدادِ
وإمامُ دارِ المُصْطَفىٰ ميلادُهُ ... «مُنْجٍ» أتانا عاليَ الإسنادِ
وَبِمَوْتِهِ في عامِ «قطعٍ» قُطِّعَتْ ... لِلْعِلْمِ أَطْنابٌ علىٰ أوتادِ
والشافِعِيُّ إمامُنا ميلادُه ... في عام «سَيْفٍ» سُلَّ مِنْ أَغْمادِ

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩٠).

(٢) هو الشيخ العلامة الصالح شهاب الدين أحمد بن بدر الدين العباسي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٩٩٢هـ) بأحمد أباد، كما نقله ابن العماد في «شذرات الذهب» (٨/ ٤٢٧).

ووفاتُه في عام «رَدٍّ» يا لَهُ مِنْ رَدِّ مَنْ أَضْحىٰ مِنَ الأَوْتادِ
وبِأَحْمَدٍ لَمّا تَبَدّىٰ وَجْهُهُ في عامِ «قُدْسٍ» زيدَ في الإمْدادِ
وبِمَوْتِهِ في «رامَ» أسلمتِ العِدَا لِكَرامَةٍ ظَهَرَتْ ولِلإِسْعادِ

وأشرنا بقولنا: «أسلمت العدا لكرامة. . . . » إلخ، الى ما نقله النووي في «التهذيب»[1]، والدَّميري في «حياة الحيوان»[2]: أنه أسلم يوم موته ببغداد عشرون ألفاً من اليهود والنصارى وغيرهم.

ومثله لشيخ مشايخنا الشيخ عبد القادر بن عبد الهادي العمري[3] في أصحاب الكتب الستة، لكن في وفاتهم ـ كالمقري ـ قال: [من المجتث]

مُحَمَّدٌ «نورُ» فَضْلٍ وَهْوَ البُخارِيْ المُفَدَّىٰ
ومُسْلِمٌ «سارَ» حَتّىٰ قَدْ فاقَ ضَبْطاً ونَقْدا
أَبٌ لِداودَ «هرعٌ» إلىٰ العَوالي تَصَدَّىٰ
والتِّرْمِذيْ «عِطْرُ» نَدٍّ قَدْ فاحَ لَمّا تَبَدّىٰ
وأَحْمَدٌ «قَبْرُ» جودٍ وهو النَّسائِيْ المُرَدّىٰ
مُحَمَّدٌ «جَرْعُ» كَأسٍ لِمَعاجَةٍ لَنْ يُرَدَّىٰ

انتهى.

وقد كان البخاريُّ أوصىٰ أن يُكَفَّنَ في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ، ليس فيها قميص ولا عِمَامَة، ففعل به كذلك، وهذا أفضل في مذهبِ الشافعيةِ،

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ١٢٤).

(٢) انظر: «حياة الحيوان» للدميري (١/ ٩٦).

(٣) هو الشيخ المتكلم النحوي الأديب عبد القادر بن بهاء الدين بن نبهان بن جلال الدين بن أبي بكر، المعروف بابن عبد الهادي العمري الدمشقي الشافعي، مشارك في عدة علوم، صنف اختصار «همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي»، و«شرح إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة»، توفي سنة (١١٠٠هـ). انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٣١٨)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٥/ ٢٨٥).

وتكون كلها لفائف، كل واحدة منها يستر جميع البدن، والأفضل كونها من قُطْنٍ.

ولما دُفِنَ البخاريُّ ـ رضي الله عنه ـ فاح من قبره رائحة أطيب من ريح المسك الأذفر، وظهر شاخص أبيض في السماء مستطيلاً حِذَاء القبر، واستمر حتىٰ دفن، ولم يعلم أين ذهب، ولعل ذلك روحه الشريفة تصورت بما ذكر؛ لتدخل في جسده بعد دفنه، كما ذكروا في ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: لما وضع ليُصلَّى عليه، جاء طائر أبيض، فوقع علىٰ أكفانه، فدخل فيها، فالتُمِسَ فلم يُوجد، فلما سُوِّيَ عليه التراب، سمعوا صوتاً من غير رؤية شخصه يقرأ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾[1] [الفجر: ٢٧ـ ٣٠].

ويحتمل في قضية البخاري أنه مَلَك، أو صَالحٌ آخَرُ أراد حضور جنازته، والله أعلم بحقيقة الحال.

ولما دُفِنَ صَارَ الناسُ يأخذون من تراب القبر للتبرك به، وأكثروا من ذلك حتىٰ ظهرت الحفرة للناس، ولم يقدروا علىٰ حفظ القبر بالحُرَّاسِ، فنَصَبوا علىٰ القبر أخشاباً مشبكة، فصاروا يأخذون ما حولها من التراب والحصىٰ للتبرك، ودامت الرائحة الطيبة التي فاحت من قبره أياماً كثيرة، وتواترت عند أهل تلك البلاد، واشتهرت تلك الكرامات، وأمثال هذه لا تستعظم بالنسبة لمثل هذا الإمام المعظم ـ نفعنا الله به وبغيره من الصالحين، وحشرنا في زمرتهم بجاه محمد سيد المرسلين ـ.

* **وأما والد البخاري**، وهو إسماعيل، وكنيته أبو الحسن، فقد كان من خيار الناس وصلحائهم، ومن العلماء الورعين.

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٨١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٢٩)، وغيرهما.

فقد قال أحمد بن حَفْصٍ: دخلت علىٰ أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم - والد البخاري - عند موته، فقال: لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة، قال أحمد: فتصاغرتْ إليَّ نفسي عند ذلك[1].

وقال الذَّهبيُّ: كان أبو البخاري من العلماء الورعين، ومن الأئمة المعتبرين، وحَدَّثَ عن جَمَاعَةٍ، منهم: أبو معاوية، وغيره، وروى عنه: أحمد بن جعفر، ونصر بن الحسين[2].

وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: إسماعيل بن إبراهيم - والد البخاري - يروي عن حماد بن زيد، ومالك، وروىٰ عنه العراقيون[3].

وذكره ولده في «التاريخ الكبير» فقال: سمع من مالك، وحماد بن زيد، وصحبَ ابنَ المُبَارَكِ[4].

وأما جده إبراهيم - والد إسماعيل المذكور -، فذكر الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: أنه لم يقف علىٰ شيءٍ من أخباره، انتهىٰ[5].

يعني علىٰ شيء زائدٍ علىٰ الإسلامِ، وعلىٰ أخباره الظاهرة، وكذا يقال في المغيرة، فافهم.

وأما أم البخاري - رحمها الله تعالىٰ - فلم أقف علىٰ اسمها، وقد ذكر بعضهم أنها كانت صالحة مجابة الدعوة، قال: وذلك لأن ولدها محمد بن

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٧)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ٢٣٩).

(٣) انظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٦٠).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٣٤٢) وعبارته عنده: «رأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكاً».

(٥) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٧).

إسماعيل البخاري لما ذهب بصره في حال صغره، رأت أمه في المنام إبراهيم الخليل ـ علىٰ نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ـ قائلاً لها: يا هذه! قد رَدَّ اللهُ علىٰ ابنك بَصَرَهُ؛ لكثرة دعائك، أو بكائك[١].

وقال التاج السبكي في «طبقاته الكبرىٰ» بعد نقل ما ذُكِرَ، قال: وعن جبريل بن ميكائيل: سمعت البخاري يقول: لما بلغتُ خراسان، أُصِبْتُ ببصري، فعلمني رجل أن أحلق رأسي وأغسله بالخطمي، ففعلتُ، فَرَدَّ اللهُ ـ تعالىٰ ـ عليَّ بصري. رواها غنجار في «تاريخه»، انتهىٰ[٢].

وذكر ابن حجر الهيتميُّ في «شرح الأربعين»: أن البخاري هو الرائي لإبراهيم الخليل، وعبارته: حُكِيَ أنه عَمِيَ صبياً، فرأى في نومه إبراهيم ـ علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ، فتفل في عينيه، أو دعا له، فأبصر، فمن ثَمَّ لم يُقْرَأ كتابُهُ في كرب إلا فرج[٣]. انتهت.

ويمكن الجمع بأن كلاً منهما رأىٰ إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: مات إسماعيل ـ يعني: والد البخاري ـ ومحمدٌ صغير ـ أي: والحال أن البخاري صغير السن لم يبلغ ـ فنشأ البخاريُّ يتيماً في حِجْرِ أمه، وحج معها مرةً صحبةَ أخيه أحمد، وكان أسنَّ منه، فأقام البخاري بمكة لطلب العلم، ورجع أخوه أحمد إلىٰ بُخَارىٰ مع أمه، ومات بها[٤].

---

(١) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠)، واللالكائي في «كرامات الأولياء» من كتابه «أصول اعتقاد أهل السنة» (ص: ٢٤٧). وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٥).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٦).

(٣) انظر: «الفتح المبين في شرح الأربعين النووية» للهيتمي (ص: ٧٢).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٧ـ ٤٧٨).

* تنبيه: الظاهر أن البخاري لم يتزوج، ولم أر من تعرض له بنفيٍ ولا إثباتٍ، فراجعه.

ولا ينافيه تكنيته بأبي عبد الله لأن التكنية مطلوبة في حق الصغير، وكذا لا ينافيه قصة جاريته الآتية قريباً.

وقال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري: قلت للبخاري: كيف كان بَدْءُ أمرك؟ قال: ألهمت حفظ الحديث في المكتب، ولي عشر سنين أو أقل، ثم خرجتُ من المكتب بعد العشر، فجعلتُ أختلف إلىٰ الداخلي، وإلىٰ غيره، فقال الداخلي يوماً فيما كان يقرأ للناس: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلىٰ الأصل إن كان، فدخل فنظر فيه، ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني، وأصلح كتابه، وقال: صدقت، فقال له إنسان: كم كان عمرك حينئذ؟ قال: ابن إحدىٰ عشرة سنة، قال: فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتبَ ابنَ المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي -، قال: ثم خرجت مع أمي وأخي إلىٰ الحج. انتهىٰ.

قال الحافظ ابن حجر في «المقدمة» - أيضاً - عقب ذكره هذا الكلام:

قلت: فكان أول رحلته علىٰ هذا سنة عشر ومئتين، ولو رحل أول ما طلب، لأدرك ما أدركه أقرانه من طبقةٍ عاليةٍ، وإن كان أدرك ما قاربها؛ كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وقد أدرك عبد الرزاق، وأراد أن يرحل إليه، وكان يمكنه ذلك، فقيل له: إنه مات، فتأخر عن التوجه إلىٰ اليمن، ثم تبين أن عبد الرزاق كان حياً، فصار يروي عنه بواسطة، أي: لأنه لم يجتمع به، ولم يكن له منه إجازة.

ثم قال البخاري: فلما طعنت في ثماني عشرة - أي: سنة - صنفت

كتاب «قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم»، ثم صنفت «التاريخ الكبير» يومئذ في المدينة عند قبر النبي ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، وقلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت أن يطول الكتاب[1]، انتهىٰ.

وكان ـ رضي الله عنه ـ نحيف الجسم، رَبْعَةً من الناس.

ففي «التهذيب» للنووي: روينا من أوجهٍ عن الحسن بن الحسين البزاز ـ بزايين ـ قال: رأيتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير[2]، انتهىٰ.

وكان لا يأكل إلا قليلاً، وربما يمضي عليه النهار والليل ولا يأكل شيئاً، وربما اقتصر أحياناً علىٰ نحو لوزتين، أو ثلاث، لا عن احتياج، بل زهداً في الدنيا وإعراضاً عنها؛ فقد ذكروا أنه كان له مال كثير ورثه من أبيه، وكان يتصدق منه علىٰ الفقراء والمساكين، لا سيما طلبة العلم المحتاجين؛ فقد نُقِلَ عنه أنه قال: كنت أستغل في كل شهر خمس مئة درهم، فأنفقها في الطلب، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[3] [الشورى: ٣٦].

وفي «المقدمة» للحافظ ابنِ حَجَرٍ: وكان قليل الأكل جداً، كثيرَ الإحسانِ إلىٰ الطَّلَبَةِ، مفرِطَ الكَرَمِ[4]، انتهىٰ.

وحُمِلَ إليه مرةً بضاعةٌ أنفذها إليه أبو حفصٍ، فاجتمعَ إليه بعضُ التُّجَّارِ

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٥٧). وانظر «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٨).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٦).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٩)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠).

(٤) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).

عَشِيَّةً، وطلبوهَا منه بربحِ خمسةِ آلافِ دِرْهَمٍ، فقالَ لهم: انصرفوا هذه الليلةَ، فجاءَهُ من الغَدِ جماعةٌ آخرونَ، فطَلَبوهَا منه بربحِ عشرةِ آلافِ دِرْهَمٍ، فلم يجبهم لما طلبوه، وقال لهم: إني نويت البارحةَ بيعها للذين أتوني ليلاً، ولا أحب تغيير نيتي(١).

وحَكَىٰ وَرَّاقُهُ أنه ورث من أبيه مالاً جزيلاً، وكان يعطيه مضاربةً، فقطع له غريم خمسة وعشرين ألفاً، فقيل للبخاري: استعن عليه بكُتَّابِ الوَالي، فقال: إن أنا أخذت منهم كتاباً، طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي، ثم صالحه غريمُهُ علىٰ أن يعطيَه كل شهر عشرةَ دراهم، ولم يعطه، وذهبَ المالُ كله(٢).

ونقل الشعراني في «طبقاته»: أنه كان لا يأكل من مال أحدٍ شيئاً، بل كان أبوه يطعمه من ماله، ويقول له: يا محمد! كُلْ، فإني لا أعلم في مالي شيئاً من الحرام، انتهىٰ.

ولِيُنظر هذا مع [ما] تقدم أنه نشأ يتيماً في حجر أمه، إلا أن يقال: صَدَر هذا القول من أبيه له في صغره لما كان مميزاً، ثم مات أبوه وهو صغير، فلا منافاة.

ونُقِلَ عنه ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: ما اشتريت من أحد شيئاً، ولا بدرهم، ولا بعت أحداً كذلك، فسئل عن الورق والحبر، فقال: كنت أوكِّلُ إنساناً في ذلك، فقيل له: فَلِمَ؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط(٣).

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٦)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

وعليه: فيُحْمَلُ ما تقدم قريباً عنه من قوله: إني نويت البارحة بيعها للذين أتوني ليلاً... إلخ، علىٰ أنه يُوَكلُ في ذلك، فافهم.

وحُكِيَ عنه أنه مَرَّ به بعضُ جواريه، فَعَثَرَتْ بِمِحْبَرَةٍ بين يديهِ، فقال لها: كيف تمشين؟ فقالت: إذا لم يكن طريق، كيف أمشي؟ فقال لها: اذهبي، فأنت حرة لوجه الله ـ تعالىٰ ـ، فقيل له: يا أبا عبد الله! أغْضَبَتْكَ وأعْتَقْتَهَا؟! فقال: أرضيتُ نفسي بما فعلت[1].

وحَكَىٰ أبو الحسنِ يوسفُ بنُ أبي ذَرٍّ البُخَارِيُّ: أن محمدَ بنَ إسماعيل مرض، فعرضوا ماءَهُ علىٰ الأطباء، فقالوا: إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصارىٰ، فإنهم لا يأتدمون، فَصَدَّقَهُمْ، وقال: لم أتناول أدماً منذ أربعين سنة، فسألوهم عن علاجه، فقالوا: علاجه الأدم، فامتنَعَ، حتىٰ ألَحَّ عليه الأشياخُ وأهلُ العِلمِ، فأجابهم إلىٰ أن يأكل مع الخبز سكرة[2].

وحُكِيَ عنه ـ رضي الله عنه ـ: أنه ركب في سفينة لطلب الحديث، ومعه كيس فيه ألف دينار، فجعل بعض من في السفينة يخدم الشيخ ويتلطف به حتىٰ رَكَنَ الشيخُ إليه، وأطلعه علىٰ ما معه، فتناوم الرجل، ثم استيقظ، فصاح وشق ثيابه، فقال له الناس: ويحكَ مَالَكَ؟ قال: كان معي كيسٌ فيه ألف دينار، وقد سُرِقَ مني، فجعلوا يفتشون السفينة، ويفتش بعضهم بعضاً، فألقىٰ الشيخ الكيس في البحر من غير أن يشعر به أحد، فلما فتشوا البخاري، ولم يجدوا معه الكيس، سبوا ذلك الرجل وضربوه، ثم لما خرجوا، خلا الرجل بالشيخ، وقال له: ما فعلتَ بالكيسِ؟ قال: ألقيتُهُ في البحر، قال: هل سَمَحَتْ نفسُكَ بذهابِ ألفِ دينارٍ؟ فقال له الشيخ:

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٥٢)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).

يا قليلَ العقل! أنا أذهبت عمري ومالي في طلب الحديث، وقد ثَبَتَ عند الناس أني ثقة، أفلا أَنفي عني اسمَ السَّرِقَةِ؟

فرحم الله تعالىٰ نفسه الكريمة، المنزَّهةَ عن الأوصاف الذميمة، فهذا من أخلاقه الحميدة، الدالة علىٰ زهده ومروءته، وحسن تصرفه ونَبَاهته.

ومن ذلك أنه كان يختم في كل يومٍ من رمضانَ ختمةً يفعلُهَا عند الإفطار، ويقول: عند كل ختمة دعوةٌ مستجابةٌ[١].

وكان يقول: دعوتُ ربي مرتين، فاستجاب لي - يعني: في الحال - بعين ما دعوت به، فلن أحب أن أدعو بعد ذلك، فلعله ينقصُ من حسناتي[٢].

وكان يقومُ لياليَ رمضان بعد التراويح، يختم في كلِّ ثلاثِ ليالٍ ختمة؛ لأنه كان يصلي في وقت السحر كل ليلة ثلاث عشرة ركعة، يوتر بواحدةٍ منهن؛ يقرأُ فيها بثلثِ القرآن.

وعبارةُ التاج السبكي في «الطبقات الكبرىٰ»: وكان البخاري يختم القرآن كل يوم نهاراً، ويقرأ في الليل عند السحر ثلثاً من القرآن، فمجموع ورده ختمة وثلث ختمة، انتهىٰ.

ثم قال: وقال مسبح بن سعيد: كان محمد بن إسماعيل إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، يجتمع إليه أصحابه، فيصلي بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلىٰ أن يختم القرآن[٣]، انتهىٰ، فليتأمل.

وقد كان - رضي الله عنه - علىٰ غاية من الخوف والأدب مع الله -

---

(١) انظر: «صفة الصفوة» لابن الجوزي (٤/ ١٧٠)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٣-٢٢٤).

تعالىٰ ـ؛ فقد حكي عنه أنه دُعِيَ مرةً إلىٰ بستان، فلما صلىٰ بهم الظهر، قام يتطوع، فلما فرغ من صلاته، رفع ذيل قميصه، وقال لبعض من معه: انظر هل ترىٰ تحت قميصي شيئاً، فنظر فإذا زنبورٌ قد لسعه في ستة عشر أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورَّم من ذلك جسده، فقيل له: كيف لم تخرج من الصلاة أوَّلَ ما لَسَعَكَ؟ قال: كنتُ في سورةٍ، فأحببت أن أُتمها[1].

وقال وَرَّاقُ البخاري: سمعته يقول لأبي معشر الضرير: اجعلني في حِلٍّ يا أبا معشر، فقال: من أي شيء؟ فقال: رويت حديثاً يوماً، فنظرتُ إليكَ، وقد أعجبتُ به وأنت تحرك رأسك ويديك، فتبسمتُ من ذلك، فقال لي: أنت في حل من ذلك، رحمك الله يا أبا عبد الله[2].

وقال أيضاً: ركبنا يوماً إلىٰ الرمي ونحن بـ«فِرَبْر»، فخرجنا إلىٰ الدرب الذي يؤدي إلىٰ الفُرْضَة[3]، فجعلنا نرمي، فأصاب سهم أبي عبد الله وتد القنطرة التي علىٰ النهر، فانشق الوتد، فلما رأىٰ ذلك، نزل عن دابته، فأخرج السهم من الوتد، وترك الرمي، وقال لنا: ارجعوا، فرجعنا، فقال لي: يا أبا جعفر! لي إليك حاجة، وهو يتنفس الصعداء، فقلت: نعم، فقال: تذهب إلىٰ صاحب القنطرة، فتقول: إنا قد أخللنا بالوتد، فتحب أن تأذن لنا في إقامة بدلِهِ، أو تأخذ ثمنه، أو تجعلنا في حل مما كان منا؟ وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر، فقال لي: أبلغ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حل مما كان منك؛ فإن جميع ملكي لك الفداء، فأبلغتُهُ الرسالةَ، فتهلَّل وجهه، وأظهر سروراً كثيراً، وقرأ ذلك اليوم

---

(١) رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/٧٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٤٦).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠).

(٣) الفرضة ـ بالضم ـ من النهر: ثلمة يستقى منها.

للغرباء خمسَ مئةِ حديثٍ، وتصدق بثلاث مئة درهم[1].

وقال العارف الشَّعْرانيُّ في «طبقاته»: كان البخاري من العلماء العاملين، وممن تنزل الرحمة عند ذكرهم، وكان صائم الدهر، لا يفطر إلا لمرض أو عذر شرعي، وكان كثير الاحتمال للأذىٰ، زاهداً ورعاً، قوَّام اللَّيل، نوَّاماً في الظلام؛ لقلة دراهم من حلال يشتري بها زيتاً، وربما كان يقوم في الليلة الواحدة نحو عشرين مرة يَقْدَح الزِّناد ويُسْرِجُ الفتيلة، ويكتب بعض أحاديث، ثم يضع رأسه، ثم يقوم. إنتهىٰ.

ولينظر وجهُ الجمع بينه وبين ما تقدم أنه كان له مال كثير من حلال، ولعل ما هنا في بعض الأوقات، فافهم.

وقال ورَّاقُ البخاريِّ: كان البخاري يركب إلىٰ الرمي كثيراً، ولم يُخْطِ سهمَهُ الهدف، إلا مرتين، وكان لا يسبقه أحد[2].

وقال وَرَّاقُه ـ أيضاً ـ: رأيته يوماً استلقىٰ ونحن بـ«فربر» في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في التخريج، فقلت له: إني سمعتك تقول: ما أَتَيتُ شيئاً بغير علم، فما الفائدة في الاستلقاء؟ قال: أتعبت نفسي اليوم، وهذا ثغر، خشيت أن يحدثَ حدثٌ من أمر العدو، فأحببت أن أستريح وآخذ أهبة، فإن عافصنا العدو، كان بنا حَرَاكٌ[3].

وقال وَرَّاقه ـ أيضاً ـ: كان البخاريُّ إذا كنت معه في سفر، أراه يقوم في الليل نحو خمسَ عشرةَ مرةً إلىٰ عشرين مرة، وفي كل ذلك يأخذ القداحة،

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٣)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٤).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣ ـ ١٤)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧١). والحراك: الحركة.

فيوري ناراً بيده، ويسرج، ويخرِّجُ أحاديث، فيتكلم عليها، ثم يضع رأسه، فقلت: إنك تحمل علىٰ نفسك كل هذا، ولا توقظني؟! قال: أنت شاب، فلا أحب أن أفسد عليك نومك[1].

وقال: كان معه شَعْرٌ من شعر النبي ﷺ، فجعله في قُلنسوته، وفي لفظة له: كان مع البخاري شيءٌ من شعر النبي ﷺ، فجعله في ملبوسه[2].

وقال: سمعتُه يقول ـ وقد سُئِلَ عن خَبَرٍ ـ: يا أبا فلان! تراني أُدَلِّسُ، وقد تركتُ عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركتُ مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر[3]؟!

وقال الحافظُ أبو الفضل أحمد بن علي السليماني قال: سمعت علي بن محمد بن منصور يقول: سمعت أبي يقول: كنا في مجلس أبي عبد الله، فطرح إنسان من لحيته قَذَاةً في المسجد، فرأيت محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلىٰ الناس، فلما غَفَلوا، رأيته مدّ يده، ورفع القذاة من أرض المسجد، وأدخلها في كُمِّهِ، فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها فطرحها علىٰ الأرض[4]، انتهىٰ.

فانظر كيف صان ـ رحمه الله تعالىٰ ـ المسجدَ عما تُصَانَ عنه لحيته، ففيه دليل علىٰ مزيد ورعه وصلاحه.

---

(١) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣ـ ١٤)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧١).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).

(٣) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٧).

(٤) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣). وانظر: «صفة الصفوة» لابن الجوزي (٤/ ١٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٤٥)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).

وكان البخاري يقول: أرجو أن ألقىٰ الله - تعالىٰ - ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً[1].

ورُوِيَ عنه أنه قال: ما اغتبتُ أحداً منذ علمتُ أن الغيبة حرام تضرُّ أهلَهَا[2].

واستُشْكِلَ هذا بما وقع له في «التاريخ» من التجريح والتضعيف لبعض الرواة.

وأجيب بأن المُرادَ ما اغتبتُ أحداً، أي: من عند نفسي، أو غيبةً محرمة، وأما مثل هذه، فهي واجبة؛ لما فيها من النصيحة التي هي من الدين، فليست لغرض دنيوي، وأبلغ ما كان يقول في المتروك أو الساقط: فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو نحو ذلك، ولا يكاد يقول: فلان كَذَّابٌ أو وَضَّاعٌ، بل يقول: كَذَّبَه فلان، ورَمَاه فلان بالكذب، علىٰ أنه لو قاله، لم يكن غيبة محرمة.

ويدل للأول أنه لما قال له وَرَّاقُهُ أبو جعفر محمد بن أبي حاتم حين سمعه يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة: يا أبا عبد الله! إن الناس ينقمون عليكَ «التاريخ»، قال: إنما روينا ذلك رواية، ولم نَقُلْهُ من عند أنفسنا، وقد قال ﷺ: «بِئْسَ أَخو العَشيرةِ»[3].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٣).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٠). وقد روى هذا الكلام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٣٦)، عن أبي عاصم.

(٣) رواه البخاري (٥٦٨٥)، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، ومسلم (٢٥٩١)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: مداراة من يتقى فحشه، من حديث عائشة - رضي الله عنها -.

وما أحسن قولَ الحافظ العراقي في «ألفيته»[1]: [من الرجز]

واعْـنَ بِعِلْـمِ الجَـرْحِ والتَّعْـديـلِ ... فـإنَّـهُ المَـرْقَـاةُ للتَّفْضيْـلِ
بَيْـنَ الصَّحِيـحِ والسَّقيـمِ واحْـذَرِ ... مِـنْ غَـرَضٍ فـالجَـرْحُ أيُّ خَطَـرِ
وَمَـعَ هَـذَا النُّصْـحُ حَـقٌّ وَلَقَـدْ ... أَحْسَـنَ يَحيـىٰ فـي جَـوَابِـهِ وَسَـدْ
لأنْ يَكُـونـوا خُصَمَـا لِـيَ أَحَـبْ ... مِنْ كَون خَصْمِيَ المُصْطَفَىٰ إذْ لَمْ أَذُبْ

ومما يدل علىٰ أن فعلَهُ للهِ لا لِغَرَض نفسِهِ: أنه كان يحلف بعد المحنة أن المادح عنده والذام سواء[2]، ومراده أنه لا يكره ذامه طبعاً، حتىٰ لا ينافي أنه يكره ذلك شرعاً، فقيامه بالحقِّ لا بالحَظِّ.

ومنه ما سيأتي من أنه دَعَا علىٰ خالد بن أحمد خليفة بن طاهر ومن وافقه حين نفاه من البلد، فتأمل.

ويدل لذلك ـ أيضاًـ أنه لم يحذف شيخه محمد بن يحيىٰ الذّهلي من «جامعه الصحيح» مع أنه وَقَعَ بينهما وحشةٌ، بل أثبتَ روايتَه عنه فيه علىٰ وجهين، بل ثلاثة:

أحدها: يقول: حدثنا محمد، ويقتصر.

ثانيهما: يقول: حدثنا محمد بن خالد، فينسبه إلىٰ جد أبيه، ولم يذكره بنسبه المشهور لما اقتضاه نظره أن يبقي روايته عنه خشية أن يكتم علماً رزقه الله علىٰ يديه، وقد عذره في طعنه فيه لتأويله، فخشي علىٰ الناس أن يقعوا فيه بأنه قد عدَّل من جرحه، وهذا يوهم أنه صَدَّقَهُ في طَعْنِهِ فيه، فيجر

---

(١) انظر: «ألفية العراقي» (الأبيات: ٩٧٩ـ ٩٨٢). وانظر عن هذا البحث: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٤٦) وما بعدها، فإنه قد شفى وكفى.

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٦).

ذلك إلىٰ إثبات وَهن في البخاري، فأخفىٰ نسبه المشهور، وما كتم ما أخذه عنه جمعاً بين المصلحتين، فتدبر.

وأما ثالثهما: فيستفاد من كلام ابن خَلِّكانَ، فإنه قال في ترجمة الذهلي: هو أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذُؤيبٍ الذّهلي النيسابوري، كان أحد الحفاظ الأعيان، روىٰ عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وكانَ ثقةً مأموناً، وسببُ الوحشةِ بينه وبين البخاري: أنه لما دخل البخاري مدينة نيسابور، شَغَبَ عليه محمد بن يحيىٰ الذهلي في مسألة خلق اللفظ، وكان البخاريُّ قد سمع منه، فلم يمكنه تركُ الرواية عنه، فروىٰ عنه في الصوم والطب والجنائز والعتق، وغير ذلك مقدار ثلاثين موضعاً، ولم يصرِّح باسمه ونسبته، فيقول: حدثنا محمد بن يحيىٰ الذهلي، بل يقول: حدثنا محمد، ولا يزيد عليه، أو يقول: محمد بن عبد الله، فينسبه إلىٰ جده، وينسبه أيضاً إلىٰ جد أبيه[1]، انتهىٰ.

وبيانُ سببِ الوَحْشَةِ بينهما بأبسط مما تقدم آنفاً: ما ذكره التاج السبكي في «طبقاته»[2]، والحافظ ابن حجر في «المقدمة»[3]، وغيرهما.

وحاصله أن البخاري لما قدم نيسابور، وتلقاه أهلها من مرحلتين أو ثلاثة ـ وكان من استقبله منهم ـ كما نقله السبكي ـ أربعة آلاف رجل علىٰ الخيل، سوىٰ من رَكِبَ بَغْلاً أو حِمَاراً، وسوى الرجالة، انتهىٰ.

قال محمد بن يحيىٰ الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً، فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله هو وسائر علماء

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٩٥ـ١٩٦).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩٠).

نيسابور، فدخلها علىٰ غايةٍ منَ الإكرامِ، وقال الذهلي لأصحابه: لا تسألوه عن شيء من الكلام؛ فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه، وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل نَاصبيٍّ ورافضيٍّ وجهميٍّ ومرجئٍ، وقد أقبل الناس علىٰ البخاري، وازدحموا علىٰ بابه حتىٰ امتلأت الدار والسُّطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من قدومه، قال له رجل: هل اللفظ بالقرآن مخلوق؟ فقال البخاري: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، فحصل بين الناس اختلاف في فهم كلامه، فقال بعضهم: إنه قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال آخرون: لم يقل ذلك، فوقع بينهم بسبب ذلك اختلاف كثير، حتىٰ قام بعضهم للمُقَاتَلَةِ، فاجتمع أهل الدار عليهم، فأخرجوهم، هكذا قاله مسلم.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: لَمَّا وَرَدَ نيسابورَ، واجتمع الناس عنده، حسده بعض شيوخها، فقال لأهل الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس، قال له رجل: يا أبا عبد الله! ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري، فألحَّ عليه بالجواب، فقال له البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فَشَغِبَ الرَّجُلُ، وقال: إن البخاريَّ قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق[1].

وفي «المقدمة» للحافظ: وقال أبو أحمد الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي الهيثم، قال: حدثنا الفربري قال: سمعتُ محمدَ بن إسماعيل يقول: إن أفعال العباد مخلوقة، فقد حدثنا علي بن عبد الله، ثنا مروان بن معاوية أبو مالك، عن رِبعيٍّ، عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال

---

(١) انظر: «من روى عنهم البخاري في الصحيح» لابن عدي (ص: ٥٤) وما بعدها.

رسول الله ﷺ: «إنَّ الله يَصْنَعُ كُلَّ صانِعٍ وصَنْعَتَهُ»[(١)]، انتهىٰ.

وقال فيها أيضاً: قال الحاكم: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ محمدَ بن نعيم يقول: سألت محمد بن إسماعيل ـ لما وقع في شأنه ما وقع ـ عن الإيمان، فقال: قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وأفضل أصحابِ رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، علىٰ هذا أحيا، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله تعالىٰ[(٢)]. انتهىٰ.

ومراده بالقرآن هنا كلام الله النفسي الذي هو صفةٌ له قديمة[(٣)]، فلا تخالف بينه وبين ما نقل عنه أيضاً: إن القرآن مخلوق؛ لأنه أراد به المُنَزَّل على نبينا ﷺ، فتدبر.

وقال أبو حامد الشرقي: سمعت محمد بن يحيىٰ الذهلي يقول: القرآنُ كلامُ الله غير مخلوق، ومن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع، لا يجلس إلينا، ولا نكلم بعد هذا من ذهب إلىٰ محمد بن إسماعيل، فانقطع الناس عن البخاري، إلا مسلم بن الحجاج، وأحمد بن سلمة،

---

(١) رواه البخاري في كتابه «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦). والحديث رواه البزار في «مسنده» (٢٨٣٧)، والمحاملي في «أماليه» (٣٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥ ـ ٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٠)، وغيرهم.

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩١).

(٣) قلت: قوله: «مراده بالقرآن هنا: كلام الله النفسي» فيه مؤاخذة، فمن المعلوم أن هذه المقولة قد أحدثت عند بعض المتكلمة من المتأخرين، والذي عليه سلف هذه الأمة أن الكلام صفة ذاتية للباري سبحانه وتعالى، وهو سبحانه لم يزل متكلماً، وليس كلامه المعنى النفسي؛ لأنه يسمى متكلماً، ولا يشتق اسم الفاعل لشيء، والفعل ما تم بغيره، وهو متكلم بحرف وصوت، وقد كلم موسى كذلك، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، والقرآن كذلك بحرف وصوت، قال الشيخ عبد القادر الجيلاني الحنبلي الصُّوفي رحمه الله تعالى: وقد نصَّ الإمام أحمد على إثبات الصوت.

وأرسل مسلم إلىٰ الذهلي جميع ما كان كتبه عنه لَمَّا سمع منه هذا القول.

وقال التاج السبكي في «طبقاته»: إنما أرادَ محمدُ بن يحيىٰ الذهلي ـ والعلم عند الله ـ ما أراده أحمد بن حنبل من النهيِ عن الخوضِ في هذا، ولم يرد مخالفة البخاري، فإن خالفه، وزعم أن لفظه الخارج من بين شفتيه المحدثتين قديم، فقد باء بأمر عظيم، والظن به خلاف ذلك، ولا يرتاب المُنْصِفُ أن محمد بن يحيىٰ الذهلي لحقته آفة الحسد في العلم، والعلمُ من رزق الله، يؤتيه من يشاء.

قال الحسن بن محمد بن جابر: قال لنا الذهليُّ لمَّا ورد البخاري نيسابور: اذهبوا إلىٰ هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا علىٰ السماع منه حتىٰ ظهر الخلل في مجلس الذهلي، فَحَسَده بعد ذلك، وتكلم فيه بما هو بريء منه.

قال السُّبْكِيُّ: وقد صَحَّ أَنَّ البُخَارِيَّ تَبَرَّأَ مِنْ هَذا الإِطْلاقِ، فَقَالَ: كلُّ مَنْ نَقَلَ عَنِّي أني قلتُ: لَفْظِي بالقرآنِ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَيَّ، وإِنَّما قلتُ: أفعالُ العِبادِ مَخْلُوقَةٌ.

ثمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ: تأَمَّلْ كَلامَهُ ما أَزْكَاهُ! ومعناهُ ـ والعلمُ عندَ اللهِ ـ أنِّي لم أَقُلْ: لَفظي بالقُرآنِ مَخْلُوقٌ؛ لأنَّ الكلامَ في هذا خَوضٌ في مسائلِ الكلامِ، وصفاتِ اللهِ ـ تعالىٰ ـ التي لا ينبغي الخَوضُ فيها إلا للضَّرورةِ، وَلكنِّي قلتُ: أفعَالُ العبادِ مَخْلُوقَةٌ، وَهي قَاعدةٌ مُغْنِيَةٌ عن تخصيصِ هذهِ المسألةِ بالذِّكْرِ؛ فإنَّ كُلَّ عَاقلٍ يَعْلَمُ أنَّ لَفْظَنَا من جُملةِ أفعالِنَا، وأفعالُنا مخلوقة، فألفاظُنا مخلوقة، ولقد أفصح بهذا المعنىٰ في رواية أخرىٰ صحيحة عنه.

ثم قال السبكي: فإن قلتَ: إذا كان حقاً، فلمَ لمْ يفصح به؟ قلت: سبحان الله! قد أنبأناك أن السر فيه تشديدهم في الخوض في علم الكلام

خشية أن يجر الكلام فيه إلىٰ ما لا ينبغي، وليس كل علم يُفْصَحُ به، فاحفظ ما نلقيه إليك، واشدد عليه يديك[1].

ويعجبني ما أنشده الإمام الغزالي في «منهاج العابدين» لبعض أهل البيت: [من البسيط]

إنِّي لأَكْتُمُ مِنْ عِلْمي جَواهِرَهُ	كَيْ لا يَرىٰ الحَقَّ ذو جَهْلٍ فَيُفْتَتَنا
يا رُبَّ جَوْهَرِ عِلْمٍ لَوْ أَبوحُ بِهِ	لَقيلَ لي أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الوَثَنا
ولاَسْتَحَلَّ رِجالٌ صالِحونَ دَمي	يَرَوْنَ أَقْبَحَ ما يَأْتونَهُ حَسَنا
وقَدْ تَقَدَّمَ في هذا أَبو حَسَنٍ	إلىٰ الحُسَيْنِ وأَوْصَىٰ قَبْلَهُ الحَسَنا[2]

انتهىٰ مُفرَّقاً.

وأقول: يدلُّ لما ذكره السُّبكي من قوله: ولا يرتاب المنصف... إلخ: ما ذكره في «المقدمة» الحافظُ بقوله: وقال الحاكم أبو عبد الله: سمعت محمد بن صالح بن هانىء يقول: سمعت أحمدَ بن سلمةَ النيسابوري يقول: دخلت علىٰ البخاري، فقلت: يا أبا عبد الله! إن هذا رجل مقبول بخراسان، خصوصاً في هذه المدينة، وقد لحَّ في هذا الأمر حتىٰ لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه، فما ترىٰ؟ قال: فقبض علىٰ لحيته، ثم قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]. اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور شراً ولا بَطَراً، ولا طلباً للرئاسة، وإنما أَبَتْ عليَّ نفسي الرجوع إلىٰ الوطن لغلبة المخالفين، وقد تصدىٰ هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي: يا أحمد! إني خارج

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٩ـ ٢٣١).

(٢) انظر: «منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين» للغزالي (ص: ٣٧)، ونسبها إلى زين العابدين علي بن الحسين.

غداً ليتخلصوا من حديث لأجلي[1]، انتهىٰ.

* **تنبيه**: الفرق بين الناصبي والرافضي والجهمي والمرجىء كما في «المقدمة» للحافظ ابن حجر: أن **الناصبيَّ** من يُبغضُ عليَّ بن أبي طالب، ويقدِّمُ غيره عليه، **والرافضيَّ** من يُقَدِّمُ علياً علىٰ أبي بكر وعمر، **والجهميَّ** من ينفي صفات الله الواردة في الكتاب أو السنة، ويقول: إن القرآن مخلوق، **والمرجىءَ** من يرجىء القول، أي: يؤخر القول في الحكم على مرتكب الكبيرة بالنار، وعبارته فيها: الإرجاء بمعنىٰ التأخير عندهم علىٰ قسمين: قسم أراد تأخير القول في تصويب إحدىٰ الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان، وقسم أراد تأخير القول في الحكم علىٰ من أتىٰ الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ لأن الإيمان عندهم هو الإقرار والاعتقاد لا يضر العمل مع ذلك، **والتشيعَ** محبة علي ـ رضي الله عنه ـ وتقديمه علىٰ الصحابة، فمن قدمه علىٰ أبي بكر وعمر، فهو غال في التشيع، ويطلق عليه: رافضيٌّ، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلىٰ ذلك السبُّ والتصريح بالبغض، فغالٍ في الرفض، وإن اعتقدَ الرجعةَ إلىٰ الدنيا، فأشد في الغلو، **والقدريةَ** من يزعم أن الشر فعل العبد، وأن الله لم يقدر عليه وحده، **والجهميةَ** من ينفي صفات الله ـ تعالىٰ ـ التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول: إن القرآن مخلوق، **والنَّصبَ** بغض علي وتقديم غيره عليه، **والخوارجَ** الذين أنكروا علىٰ علي في التحكيم، وتبرؤوا منه ومن عثمان وذويه، فإن أطلقوا تكفيرهم، فهم الغلاة منهم، **والإباضيةَ** منهم أتباع عبد الله بن إباض، **والقعديةَ** الذين يزينون الخروج علىٰ الأئمة، ولا يباشرون ذلك، **والواقفَ** في القرآن من

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩١). وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/٤٥٩).

لا يقول: مخلوق، ولا ليس بمخلوق[1]، انتهت.

وأقول: ذكر تعريف تسع فرق، آخرهم الواقفية، أي: المتوقفون في القرآن عن القول بخلقه وعدمه.

ولقد وقع للبخاري ـ أيضاً ـ مع خالد الذهلي منافرة، وذلك أنه لما رجع إلىٰ بخارىٰ، نصبت له القِبَاب علىٰ فرسخ من البلد، واستقبله عامة أهلها، حتىٰ لم يبق مذكور، ونُثِرَ عليه الدراهم والدنانير، وبقي مُدَّةً يحدثهم، فأرسل إليه أمير البلد خالد بن أحمد بن خالد الذهلي نائب الخلافة العباسية يتلطف به، ويسأله أن يأتيه بالصحيح ليحدثه به في قَصْرِهِ، فامتنع البخاري من ذلك، وقال لرسوله: قل له: أنا لا أُذِلُّ العلمَ، ولا أحمله إلىٰ أبواب السلاطين، فإن كانتْ له حاجة إلىٰ شيء منه، فليحضُرْ مجلسي، فإن لم يعجبه هذا، فهو السلطان، فليمنعني من مَجْلسي؛ ليكون لي عذرٌ عند اللهِ يومَ القيامة في أن أكتمَ العلم، فحصلت بينهما وحشةٌ، فأمره الأميرُ بالخروجِ عن البلد، وقال: لا يساكنني محمد بن إسماعيل فيها، فخشي البخاري علىٰ نفسه، فسافرَ منها، ودعا عليه، وكان مجاب الدعوة، فلم يأت شهر إلا وَوَرَدَ أمر من الخليفة بأن ينادى علىٰ خالد في البلد، فنودي عليه علىٰ أَتَانٍ، وحُبِسَ إلىٰ أن مات، وما بقي أحد ممن ساعده إلا ابتلي ببلاءٍ شديدٍ[2].

وفي «الطبقات» للسبكي بعد نَقْلِ ما تقدم: وقال أبو بكر بن أبي عمرو البخاري: كان سببُ منافرة البخاري مع خالد: أن خالد بن أحمد خليفةَ الطاهرية ببخارىٰ سأله أن يحضر منزله، فيقرأ «الجامع» و«التاريخ» علىٰ

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٥٩).

(٢) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٦). وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٦٤).

أولاده، فامتنع، فراسله أن يعقد مجلساً خاصاً بهم، فامتنع، وقال: لا أخص أحداً، فاستعان عليه بحريث بن [أبي] الورقاء وغيره حتىٰ تكلموا في مذهبه، ونفاه عن البلد، فدعا عليهم، فلم يأت شهر حتىٰ ورد أمر الطاهرية بأ ن يُنَادَىٰ علىٰ خَالدٍ في البلد، فنودي عليه علىٰ أَتَانٍ، انتهىٰ[1].

وقال ابن خَلِّكَانَ: وكان خالد بن أحمد بن خالد الذهلي أمير خراسان قد أخرجه من بخارىٰ، فانتقل إلىٰ «خَرْتَنْك»، ثم حج خالد المذكور، فوصل إلىٰ بغداد، فحبسه الموفق بن المتوكل أخو المعتمد، انتهىٰ[2].

وعبارةُ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في «المقدمة»: قال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عمرو يقول: كان سببُ مفارقة أبي عبد الله البخاري البلد: أن خالد بن أحمد خليفةَ ابنِ طاهرٍ سأله أن يحضر منزله، فيقرأ «التاريخ» و«الجامع» علىٰ أولاده، فامتنع من ذلك، وقال: لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم، فاستعان خالد بحريث بن أبي الورقاء وغيره من أهل بخارىٰ حتىٰ تكلموا في مذهبه، فنفاه عن البلد، قال: فدعا عليهم، فقال: اللهم أَرِهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم، قال: فأقام خالد، فلم يأت عليه إلا أقل من شهر حتىٰ ورد أمر الطاهر بأن يُنَادىٰ عليه، فنُودي عليه وهو علىٰ أَتَان، وأشخص علىٰ إكاف، ثم صار عاقبة أمره إلىٰ الذل والحبس، وأما حريث بن أبي الورقاء، فإنه ابتلي في أهله، فرأىٰ فيهم ما يجلُّ عن الوصف، وأما فلان، فإنه ابتلي بأولاده، فأراه الله فيهم البلايا[3]، انتهت.

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٣٣).

(٢) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩٠).

(٣) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٧). وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩٤).

فهذه من كراماته الظاهرة، ويمكن الجمع بين ما في «المقدمة»، وما في «الطبقات» للسبكي، وبين ما ذكره ابن خلكان، فتأمل.

ومن مآثره الجميلة ما ذكره الحافظ في «المقدمة» بقوله: وقال وراقه: كنا بـ«فربر»، وكان أبو عبد الله ـ يعني: البخاري ـ يبني رباطاً مما يلي بخارىٰ، فاجتمع بشرٌ كثير يعينونه علىٰ ذلك، وكان ينقل اللبن، فكنت أقول له: يا أبا عبد الله! إنك تُكْفَىٰ ذلك، فيقول: هذا الذي ينفعني، قال: وكان ذبح لهم بقرة، فلما أدركت القدور، دعا الناس إلىٰ الطعام، وكان معه مئة نفس أو أكثر، ولم يكن عَلِمَ أنه يجتمع ما اجتمع، وكنا أخرجنا معه من «فربر» خبزاً بثلاثة دراهم، وكان الخبز إذ ذاك خمسة أَمْنَاء بِدِرْهَمٍ، فألقيناه بين أيديهم، فأكل جميع من حضر، وفضلت أرغفة صالحة[1]، انتهىٰ.

وقال في «التهذيب» للنووي: روينا عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري راوية صحيح البخاري قال: رأيت النبيَّ ﷺ في النوم، فقال: إلىٰ أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل البخاري، فقال النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ: أقرئه مني السلام.

وروينا عن المقبري قال: رأيت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري خلفَ النبيِّ ﷺ، والنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ يمشي، كلما رفع النبي ﷺ قدمه، وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع، انتهىٰ[2].

ومن الكرامات التي وقعتْ له بعْد موته ما ذكره أبو الفتح نصرٌ السمرقنديُّ قال: قَحَطَ المطر عندنا في بعض الأعوام، فاستسقىٰ الناس مراراً، فلم يُسْقَوا، فأتىٰ رجل معروف بالصلاح إلىٰ قاضي سمرقند، وقال

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١). وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٥٠).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٦).

له: إني رأيت رَأياً أعرضه عليك، قال: وما هو؟ قال: أرىٰ أن تخرجَ ويخـرجَ النـاسُ معـكَ إلـىٰ قبـرِ الإمـامِ محمـدِ بـنِ إسمـاعيـلَ البخـاري، ونستسقي، فعسىٰ الله ـ تعالىٰ ـ أن يسقيَنَا، فقال له القاضي: نِعْمَ ما رأيتَ، فَخَرَجَ القاضي ومعهُ النَّاس، واستسقىٰ بهم، وبكىٰ الناس عند القبر، وتشفعوا بصاحبه، فأرسل الله ـ تعالىٰ ـ السماءَ بمطرٍ عظيمٍ غزيرٍ أقامَ النَّاسُ من أَجْلِهِ بـ«خرتنك» سبعةَ أيامٍ أو نحوِها[1].

وله مآثر جميلة أخرىٰ تأتي الإشارة إلىٰ شيء منها في الأبواب الآتية ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ فراجعه.

* * *

---

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٦٩).

الباب الثاني

في بيان رحلته الواسعة لأخذ العلم من الأقطار الشاسعة، وفي بيان شيوخه الكثيرين، ومن أخذوا عنه من المشايخ والطالبين، وفي بيان سعة حفظه، وسيلان ذهنه، وفهمه الثاقب، وثناء الناس عليه بالعلم والحفظ والزهد، وغيرها من المآثر والمناقب

اعلم أن الإمام البخاري ـ رضي الله عنه ـ قد رحل رَحَلات واسعةً في طلب الحديث إلىٰ الأمصار، وكتب عن شيوخ كثيرين من الأئمة الكبار، فقد نقل عنه كما في «المقدمة» وغيرها: أنه قال: كتبت عن ألف شيخ وثمانين، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[1].

فمنهم الإمام أحمد بن حنبل، روىٰ عنه في «الصحيح» في النكاح فقال: وقال لنا أحمد[2].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩). وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٢) جاء في هامش الأصل: وأخرج البخاري عن أحمد في آخر المغازي لكن بواسطة، وليس له عنده في الصحيح إلا هذان الموضعان، قاله في «فتح الباري».

قلت: قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ١٥٤): قوله: «وقال لنا أحمد» هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء: أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة، وكأنه لم يكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد، فاستغنى بهم، وفي رحلته =

ومنهم: الزعفراني، والكرابيسي، وأبو ثور، وهم من أصحاب الإمام الشافعي، ولم يأخذ البخاري عن الشافعي؛ لأنه لم يلقه، ولا روىٰ عنه بالواسطة إلا قليلاً، قالوا: لأنه أدرك أقرانه، والشافعيُّ مات مكتهلاً، فلا يرويه نازلاً، وقيل: روى عنه في «صحيحه» في موضعين: في الزكاة، وفي العرايا، علىٰ خلافٍ في المُرَادِ من قوله: ابن إدريس فيهما[1].

وما ذُكر من كون شيوخه يزيدون علىٰ ألف بالنسبة لمطلق من روىٰ عنهم، وأما بالنسبة لمن روىٰ عنهم في «جامعه الصحيح»، فهم كما قال الكرماني وغيره: مئتان وتسعة وثمانون شيخاً، وعدد من تَفَرَّدَ بالرواية عنهم دون مسلم: مئة وأربعة وثلاثون، وتفرد أيضاً بالرواية عن أشياخ لم تقع لبقية أصحاب الكتب الخمسة إلا بالواسطة[2]، انتهىٰ.

وقال ابنُ نَاصِرِ الدين في «إتحاف السامع»[3]: ومبلغُ مشايخه الذين رَوَىٰ عنهم في «الجامع» مئتان وتسعة وثمانون شيخاً ممن سمع منهم، علىٰ ما ذكره أبو أحمد بن عدي عداً وافياً، وخالفه الحاكمُ أبو عبد الله، فنقص من العَدِّ ثلاثة عَشَر راوياً، انتهىٰ.

ولم أر بيان أسماء هؤلاء الثلاثة عشر.

واعلم أنه ليس اعتناء البخاري وغيره بالأخذ عن المشايخ والإجازة عنهم لأنه شَرْطٌ في جواز رواية الحديث، بل هو محمول علىٰ الكمال.

= الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد، انتهى.

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٥).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢_ ١٣).

(٣) للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي المتوفى سنة (٨٤٢هـ) كتاب: «إتحاف السامع بافتتاح الجامع» ذكر فيه فضل الحديث وأهله، وفضل الصحيحين وتدريسه. انظر: «كشف الظنون» لحاجي (١/ ١).

فقد قال الحافظ السيوطي في «الإتقان» وغيره: الإجازة من الشيخ ليست بلازمة في جواز رواية الحديث، بل الشرط أن يكون أهلاً للرواية والدراية، لكنها أولىٰ وأكملُ[1].

ولهذا اعتنىٰ الأئمة بذلك؛ لما قالوه من أن الإسناد من الدين، وبقاؤه من خصوصية أهل هذه الملة المحمدية الكاملين، ومن ثم قال بعض مشايخنا المعتمدين: الإسناد أنساب العلماء العاملين.

وقال بعض الفضلاء المعتبرين: الأسانيد أنساب الكتب ـ كما سمعه منه الحافظ ابن حجر، كما نقله في أول خطبة «فتح الباري»[2].

وقال الإمام عبدُ اللهِ بنُ المُبَارك: الإسناد من الدين، ولولاه لقال من شاء ما شاء[3].

وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن له سلاح، فبأي شيء يقاتل؟[4]

وقال حافظ الغرب ابن عبد البر الإمام الخبير: الإجازة رأس مال كبير، أو كثير[5].

---

(١) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (١/ ٢٧٣).

(٢) لم أقف عليه عند الحافظ ابن حجر في المطبوع من «فتح الباري»، والله أعلم.

(٣) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤١)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (ص: ٨٩)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص: ٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٠٤)، وغيرهم.

(٤) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص: ٨).

(٥) نقله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٢٦)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٤٣) لكن عن عيسى بن مسكين.

وقال الإمام الشافعي: الذي يطلب الحديث بلا سند كحاطب ليل، يحمل الحطب، وفيه أفعىٰ، وهو لا يدري[1].

وقال الإمام أحمد ـ كما أسنده عنه البخاري ـ: إنما الناس بأشياخهم، فإذا ذهبَ الشيوخُ، فمع مَن العيش؟[2]

وقال غيره: لا يزال الناسُ بخير ما تفاضلوا، فإذا تساووا، هلكوا[3].

وقال آخر: ما فرحتُ بنكبةِ رئيسٍ، فإذا هلكتْ الرؤساء، فمع من يكون العيش؟[4]

وقال الزُّهريُّ لمن قال له: حَدِّثْ بلا إسْنَادٍ: أتريدُ أن تَرقىٰ السطح بلا سُلَّمٍ؟[5]

وما زال الأئمةُ يعتنونَ بالحديث، فيرتحلون إلىٰ أقاصي البلدان في طَلَبِهِ، ويتحملونَ مشاقَّ المتاعب بسببه، فما عند من طلب الرواية أجل من أبناء جنسه، ولا عند المُفيدِ أحلىٰ من قوله: حدثنا فلان، وأنشدنا لنفسه، ولذا نُقِلَ عن الإمام أحمدَ ـ رحمه الله ـ: أنه قيل له: ما تشتهي؟ فقال: سنداً عالياً، وبيتاً خالياً[6].

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٢٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ٢١١).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٣٦٢).

(٣) روى البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٠٨٤) عن الحسن قال: لا يزال الناس بخير ما تباينوا، فإذا استووا فذاك حين هلاكهم. وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٦).

(٤) رواه أبو طاهر السِّلفي في «معجم السفر» (ص: ٣١٨) عن أبي المناقب عبد الباقي بن علي المعري الشاعر المعروف بالحظي.

(٥) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (١/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٦) أورده السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٩) لكن عن يحيى بن معين.

وأعلىٰ سندٍ وقع للبخاري إسناد الأحاديث الثلاثيات، وجملتها ـ كما قاله الكرماني[1] وغيره ـ اثنان وعشرون حديثاً[2]، ودونها الرباعيات، وهكذا إلىٰ التساعيات، وهي غاية ما فيه، قاله بعضهم.

وقال الحافظ في «فتح الباري»: أعلىٰ سند في البخاريِّ الثلاثيات، وأطول سند في البخاريِّ حديث في يأجوج ومأجوج تُسَاعِي[3].

* **تنبيه**: ما تقدم آنفاً من أخذ البخاري عن الكرابيسي، والزعفراني، وأبي ثور الشافعيين لا يستلزم أن يكون شافعياً، وقد اخْتُلِفَ في مذهبه، فقيل: إنه شافعي المذهب، وجرىٰ عليه التاج السبكي في «طبقاته»، فقال: وذكره أبو عاصم في طبقات أصحابنا الشافعية، وقال: إنه سمع من الكرابيسي، وأبي ثور، والزعفراني، وتفقه علىٰ الحميدي، وكلهم من أصحاب الشافعي، انتهىٰ[4].

وقيل: إنه حنبلي، وذكره أبو الحسين بن الفراء في أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وأسند عن البخاري أنه قال: دخلت بغداد ثمان مرات، وفي كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل، فقال لي آخر ما ودعته: يا أبا عبد الله! تتركُ العلمَ والناسَ، وتصير إلىٰ خراسان؟ فقال البخاري: فأنا الآن أذكر قوله[5].

وقيل: كان مجتهداً مطلقاً، واختاره السخاوي، قال: والميل لكونه

---

(1) انظر: «الكواكب الدراري» (1/ 13).

(2) وقد أفردها العلماء بالتأليف؛ كالمولى علي القاري الهروي، والشيخ عبد الباسط القنوجي، وغيرهما. انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: 176).

(3) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (13/ 107).

(4) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (2/ 214).

(5) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (1/ 277).

مجتهداً صرح به تقي الدين بن تيمية، فقال: إنه إمام في الفقه من أهل الاجتهاد[١].

ولجلالة كتاب «الصحيح» قال اللؤلؤي ـ يعني ابن خلدون في مقدمة «تاريخه»ـ: شَرْحُهُ دَيْنٌ علىٰ هذه الأمة[٢].

قيل: هذا كان قبل «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، فبه ارتفع عنهم ذلك الدَّيْن، أي: وبغيره من شروحه الجليلة ـ كما سيأتي بيانها ـ.

وقدمنا أن شيوخ البخاري يزيدون علىٰ الألف.

وقال النووي في «التهذيب»: روينا من جهات عن جعفر القطان قال: سمعتُ البخاريَّ يقول: كتبتُ عن ألفِ شيخٍ من العلماء، وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده.

وقال: روينا عن الخطيب البغدادي قال: رحل البخاريُّ إلىٰ مُحَدِّثي الأمصارِ، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، ومصر، والشام، وورد بغداد مرات[٣].

وقال ـ أيضاً ـ قبله: وهذا باب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه، فأنبِّهُ علىٰ جماعة من كل إقليم وبلد، ليُسْتَدَلَّ بذلكَ علىٰ اتساع رحلته، وكثرة روايته، وعظم عنايته[٤].

فأما شيوخه:

فقال الحاكم أبو عبد الله في «تاريخ نيسابور»:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٠).

(٢) انظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص: ٤٤٣).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/ ٥).

(٤) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٩) وما بعدها.

ممن سمع منه البخاري بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأزرقي، وعبد الله بن يزيد المقري، وإسماعيل بن سالم الصائغ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وأقرانهم.

وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحزامي - بالزاي بعد الحاء المهملة المكسورة -، ومطرف بن عبد الله، وإبراهيم بن حمزة، وأبو ثابت محمد بن عبد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وأقرانهم.

وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي، وأبو نصر إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحَيوة بن شريح، وأقرانهم.

وببخارىٰ: محمد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن محمد المَسْنَدي، ومحمد بن عزيز، وهارون بن الأشعث؛ وأقرانهم.

وبمرو: علي بن حسن بن شقيق، وعبدان، ومحمد بن مقاتل، ومعاذ بن أسد، وصَدَقة بن الفضل، وأقرانهم.

وببلخ: مكي بن إبراهيم، ويحيىٰ بن بشْر الزاهد، ومحمد بن أبان، والحسن بن شجاع، ويحيىٰ بن موسىٰ، وقتيبة، وأقرانهم.

وبِهَراة: أحمد بن أبي الوليد الحنفي، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، وأقرانهم.

وبالري: إبراهيم بن موسىٰ الحافظ، وغيره.

وببغداد: محمد بن عيسىٰ الطباع، ومحمد بن سابق، وسُرَيج - بسين مهملة وجيم مصغراً - ابن النعمان، وأحمد بن حنبل، وأقرانهم.

وبواسط: حسانُ بن حسان، وحسان بن عبد الله، وسعيد بن سليمان، وعمرو بن عوف، وأقرانهم.

وبالبصرة: أبو عاصم النبيل، وصفوان بن عيسىٰ، وبَدَل ـ بفتحتين ـ ابن المُحَبَّر ـ بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد الباء الموحدة مفتوحة ـ، وحَرَمِيّ ـ بفتح الحاء والراء المهملتين ـ ابن عَمَارة، وعفان بن مسلم، ومحمد بن عرعرة، وسليمان بن حرب، وعمرو بن عاصم الكلابي، وأبو الوليد الطيالسي، وعَارِم، ومحمد بن سنان، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن بن محمد بن حماد، وطبقتهم.

وبالكوفة: عبد الله بن موسىٰ، وأبو نعيم، وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن أبان، والحسن بن الربيع، وخالد بن مخلد، وسعد بن حفص، وطَلْق بن غنام، والحسنُ بن عطية ـ وهما أقدم شيوخه ـ وعمر بن حفص، وفروة، وقبيصة بن عقبة، وأبو غسان، وأقرانهم.

وبمصر: عثمانُ بن صَالح، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شبيب، وأصبغ بن الفرج، وسعيد بن عيسىٰ، وسعيد بن كثير بن عفير، ويحيىٰ بن عبد الله بن بكير، وعمرو بن الربيع بن طارق، وأقرانهم.

وبالجزيرة: أحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن يزيد الحراني، وعمرو بن خالد، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وأقرانهم، انتهىٰ كلام «التهذيب»[1]، مع زيادة في الأسماء دون البلدان.

ثم قال: قال الحاكم أبو عبد الله: قد رحل البخاري إلىٰ هذه البلادِ المذكورةِ، وأقام في كل مدينة منها علىٰ مشايخها، قال الحاكم: وإنما سميت من كل ناحية جماعة من المتقدمين؛ ليستدل به علىٰ عالي إسناده، انتهىٰ[2].

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٩٠).

وقال غيره: وسمعَ بعسقلانَ من آدم بنِ أبي إياسٍ، وبدمشق من أبي مُسْهِر شيئاً يسيراً، ومن أبي النصر الفراديسي، وجماعة، وبحمص من أبي المغيرة، وأبي اليمان، وأحمد بن خالد الوهبي، ويحيىٰ الوحاظي، وبقيسارية من محمد بن يوسف الفريابي، انتهىٰ[١].

لكن في «طبقات التاج السبكي» ما نصه: وفي «تاريخ نيسابور» للحاكم: أنه سمع بالجزيرة من أحمد بن الوليد بن الورتنيس الحراني، وإسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي، وعمرو بن خالد، وأحمد بن عبد الملك بن أحمد الحراني، وهذا وهم؛ فإنه لم يدخل الجزيرة، ولم يسمع من أحمد بن الوليد، وإنما روىٰ عن رجل، عنه، ولا من ابن زرارة، وإنما إسماعيل بن عبد الله الذي يروي عنه هو إسماعيل بن أبي أويس، وأما ابن واقد، فإنما سمع منه ببغداد، وعمرو بن خالد سمع منه بمصر، نبه علىٰ هذا شيخنا الحافظ المزي فيما رأيتُه بخطه، انتهىٰ كلام «الطبقات»[٢]، فليتأمل.

وقال النووي في «شرح البخاري» نقلاً عن أبي الفضل بن طاهر المقدسي: أن مشايخ البخاري مع كثرتهم ينحصرون في خمسِ طبقات[٣].

وجَرَىٰ علىٰ ذلك أيضاً ابن المُلَقِّن في «شرحه»[٤]، وكذا الحافظ ابن حجر في «المقدمة»، لكن كلامه قد يوهم أنه من عندياته؛ حيث قال:

قلت: وينحصرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولىٰ: من حَدَّثَ عن التابعين، مثل: محمد بن عبد الله

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ٢٤١).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٤).

(٣) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ١٢).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٥٩).

الأنصاري، حدثه عن حميد، **ومثل**: مكي بن إبراهيم، حدثه عن يزيد بن أبي عبيد، **ومثل**: أبي عاصم النبيل، حدثه عن يزيد المذكور، **ومثل**: عبيد الله بن موسىٰ، حدثه عن إسماعيل بن أبي خالد، وحدثه أيضاً عن هشام بن عروة، وعن معروف، **ومثل**: أبي نُعيم، حدثه عن الأعمش، **ومثل**: خلاد بن يحيىٰ، حدثه عن عيسىٰ بن طَهمان، **ومثل**: علي بن عياش وعصام بن خالد، حدثاه عن حريز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، لكنه لم يسمع من ثقات التابعين؛ كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلىٰ بن مسهر، وكسعيد بن أبي مريم، وكأيوب بن سليمان بن بلال، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: وهي الوسطىٰ من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار التابعين: كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونُعيم بن حماد، وعلي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر وعثمان ابنَي أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة شاركه مسلمٌ في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً: كمحمد بن يحيىٰ الذهلي، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، قاله في «المقدمة»[1].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

وأقول: لعله يعني: وليسوا برفقة له في الطلب؛ لتخالف الطبقة التي قبلها؛ كما قد يشعر بذلك التعبير بقولهم: في عداد طلبته.

وأولىٰ من ذلك قول ابن المُلَقِّن: الخامسة: قوم حدث عنهم، وهم أصغر منه في الإسناد والسن والوفاة والمعرفة، منهم عبد الله بن حَمَّادٍ الآمُلي، وحسين القَبَّاني، وغيرهما[1].

قال نقلاً عن ابن طاهر: فهذا تفصيل طبقاتهم مختصراً، نبهتُ عليه لئلا يَظُنَّ من لا معرفة له إذا حدث البخاري عن مكي، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة ـ رضي الله عنه ـ، ثم حدث في موضع آخر عن بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، أن الإسناد الأول سَقَطَ منه شيء، وعلىٰ هذا سائر الأحاديث، وكان البخاريُّ يحدث بالحديث في موضع نازلاً، وفي موضع آخر عالياً، فقد حدث في مواضع كثيرة جداً عن رجل عن مالك، وحدث في موضع آخر عن عبد الله بن محمد المَسْنَدي، عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن مالك، وحدث في مواضع عن رجل، عن شعبة، وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري، وحدث في مواضع عن ثلاثة عنه، وقِسْ علىٰ هذا أمثاله.

ثم قال: وقد رَوَينا عن البخاري أنه قال: لا يكون المُحَدِّثُ مُحَدِّثاً ـ أي: كاملاً ـ حتىٰ يكتبَ عمن فوقه، وعمن هو مثله، وعمن دونه، وروينا هذا الكلام عن وكيع[2]. انتهىٰ ما في «التوضيح» لابن الملقن مختصراً.

وقال الحافظُ في «المقدمة» بعد ذكر الخمس طبقاتٍ عَقِبَ الخامسةِ

---

(1) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٦٠).
(2) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢١٦)، عن وكيع. وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

منها: وقد روىٰ عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روىٰ عثمان بن أبي شيبة عن وكيع أنه قال: لا يكون الرجل عالماً حتىٰ يحدث عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملاً حتىٰ يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، انتهىٰ[1].

واعلم أن هذا لا يُنْقِصُ رتبةَ العَالِمِ، بل يكملها عند أهل الكمال، فعليك بالفائدة أيها الطالب لها؛ حيث كانت، فهي ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها، وإن كانت عند من لم تكن أصوله من ذوي العلم، ولا من الأعيان، أو كانت عند من هو أصغر منه سناً أو قدراً.

ففي «الجامع الصغير» من رواية الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة، ومن رواية ابن عساكر عن عليٍّ بسَنَدٍ حَسَنٍ: «الكلمةُ الحكمةُ ضالَّةُ المؤمن فحيثُ وجدَها فهو أحقُّ بها»، وعزاه في «ذيل الجامع» لابن حبان في «الضعفاء» بلفظ: «الكلمة الحكمة ضالةُ المؤمن، حيثُ وجدها جذبها»، ورواه في «مسند الفردوس» عن عليٍّ رفعه بلفظ: «الحِكْمَةُ ضالَّةُ المُؤْمِنِ حَيْثُ ما وَجَدَها، فَهُوَ أَحَقُّ بِها»[2].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٩).

(٢) **أما حديث أبي هريرة**: فرواه الترمذي (٢٦٨٧) كتاب: العلم، باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي، يضعف في الحديث من قبل حفظه، وابن ماجه (٤١٦٩) كتاب: الزهد، باب: الحكمة، والقضاعي في «مسنده» (١/ ٦٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٩٥) وقال: هذا حديث لا يصح، قال يحيى: إبراهيم ليس حديثه بشيء.

وأما حديث علي: فرواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١٩٢)، والقزويني في «تاريخ قزوين» (٤/ ٩٥)، وهو حديث ضعيف جداً.

وليجتهد الإنسان ـ أيضاً ـ في طلب العلم النفيس بالتغرب لأجله عن الأوطان؛ فإن في ذلك مرضاةُ الرحمنِ، وسعادةُ المرءِ وإن هان، وإن لم يكن أحدُ أسلافِهِ له اشتغال بذلك؛ فإن لكل مجتهدٍ نصيباً، والفخر بالعلم والكمال، لا بالآباء ومناصب الرجال، ولا بالمال وإن كَثُرَ وطَال، وما أحسنَ ما قيل: [من الطويل]

كَمالُ الفَتىٰ بِالعِلْمِ لا بِالمَناصِبِ ... وَرُتْبَةُ أَهْلِ العِلْمِ أَسْنَىٰ المَراتِبِ
هُمُ وَرِثُوا عِلْمَ النَّبِيِّينَ فَاهْتَدَى ... بِهِمْ كُلُّ سارٍ غَيْهَبَ الليلِ سارِبِ
وَلا فَخْرَ إلا إِرْثُ شِرْعَةِ أَحْمَدٍ ... وَلا فَضْلَ إِلاَّ بِاكْتِسابِ المَناقِبِ[1]

وما أحسن قولَ إمامنا الشافعي ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ: [من الطويل]

وإني إذا ما فاخَروني بِمالِهِمْ ... فَـإِنِّي بميراثِ النَّبِيِّنَ أَفْخَرُ
فخارُهُمُ يَفْنَى عَلى كُلِّ حَالَةٍ ... وفخريَ باقٍ والعظامُ نَواخِرُ

وما أحسنَ قولَهُ أيضاً ـ رضي الله عنه ـ: [من الطويل]

وَناعِيَةٍ لِلْبَيْنِ قُلْتُ لَها اقْصِري ... فَلا المَوْتُ أَعلىٰ من مُعالَجَةِ الفَقْرِ
سَأُنْفِقُ رَيْعانَ الشَّبِيبَةِ كُلِّها ... علىٰ طَلَبِ العَلْياءِ أَوْ طَلَبِ الأَجْرِ
سَأَطْلُبُ عِلْماً أَوْ أَموتَ بِبَلْدَةٍ ... يَقِلُّ بِها فَيْضُ الدُّموعِ علىٰ قَبْري
وَلَيْسَ اكْتِسابُ العِلْمِ يا نَفْسُ فَاعلَمي ... بِميراثِ آباءٍ كِرامٍ ولا مَهْرِ
وَلٰكِنْ فَتَىٰ الفِتْيانِ مَنْ راحَ وَاغْتَدَىٰ ... لِيَطْلُبَ عِلْماً بِالتَّجَلُّدِ وَالصَّبْرِ
فإنْ نالَ عِلْماً عاشَ في الناسِ سَيِّداً ... وإنْ ماتَ قالَ الناسُ بالغَ في العُذْرِ

= وقد رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢٧٧٠)، لكن من حديث بريدة رضي الله عنه.
ورواه من حديث علي (٣٨٧٨) لكن بلفظ: «ضالة المؤمن العلم، كلما قيد حديثاً طلب إليه آخر».

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ١٨٠).

إذا هَجَعَ النُّوَّامُ أَسْبَلْتُ عَبْرَتِي ... وَأَنْشَدْتُ بَيْتاً وَهْوَ مِنْ أَحْسَنِ الشِّعْرِ
أَلَيْسَ مِنَ الخُسْرانِ أَنّ لَيالياً ... تَمُرُّ بِلا نَفْعٍ وَتُحْسَبُ مِنْ عُمْري

ولبعضهم: [من المنسرح]

كُنِ ٱبنَ مَنْ شئتَ واكتسبْ أدباً ... يُغْنيك مَوْروثُه عَنِ الحَسَبِ
إِنَّ الفَتى مَنْ يَقُولُ ها أَنا ذَا ... ليسَ الفَتَى مَنْ يقولُ كَانَ أَبِي[(١)]

وذَكَرَ ابنُ خَلِّكَانَ في ترجمةِ الوزيرِ أبي القاسمِ الحسينِ[(٢)]: أنه قال من رسالةٍ له: «الفخر بالفضائل لا بالأوائل»:

وأَقْبِحْ بالمَرْءِ أنْ يُقَالَ هو بلؤمه حَلَّ منَ المَفَاخِرِ ما كانَ آباؤُه عَقَدوا، وأن يُنْشَدَ فيه: [من البسيط]

لَئِنْ فَخَرْتَ بآباءٍ ذوي شَرَفٍ ... لَقَدْ صَدَقْتَ وَلٰكِنْ بِئْسَ ما وَلَدُوا

وما يغني السيفَ انتسابهُ إلىٰ الهند إذا كان كهاماً؟ وما يجدي السحاب ارتفاعُه في الجو إذا كان جهاماً؟ وما يضر الفتىٰ كونُه من بَاهلةَ إذا كان طائيَّ السخاءِ؟ وما ينفعه اعتزاؤه إلىٰ هاشم إذا كان تميميَّ العطاء؟ والفضلُ المكتسب خير من الحسب والنسب، والفاضل من يتكل علىٰ مجده لا علىٰ جَدّه، ويفتخر بشرفه لا بسلفه، ويتحلىٰ بمحامده لا بموالده، ويعلو بإنعامه لا بأعمامه، ويعتد بأحواله لا بأخواله: [من الطويل]

فَلَيْسَ يَسودُ المَرْءُ إلاّ بِنَفْسِهِ ... وإنْ عَدَّ آباءً كِراماً ذَوي حَسَبْ
إذا الغُصْنُ لم يُثْمِرْ وإنْ كانَ شُعْبَةً ... مِنَ المُثْمِراتِ اعْتَدَّهُ الناسُ في الحَطَبْ

انتهىٰ.

---

(١) البيتان ينسبان إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) لم أقف على هذا الكلام الذي عزاه المؤلف إلى ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ١٧٢) عند ترجمة الوزير المغربي أبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين.

* **وأما الآخذون عن البخاري:**

فقال النووي وغيره: فأكثرُ من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر[١].

قال: وقد روينا عن الفِرَبْرِي أنه قال: سمع «الصحيحَ» من البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحدٌ يرويه غيري[٢]، وقد رَوَىٰ عنه خلائق غير ذلك. قال: وقدَّمنا أنه كان يحضر مجلسه أكثر من عشرينَ ألفاً يأخذون عَنْهُ، وكان له ثلاثةُ مستملينَ، انتهىٰ[٣].

وأقول: لكن قال الحافظ ابن حجر: أطلق الفربري ذلك علىٰ ما في علمه، وقد تأخر بعده تسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه، كما جزم به ابن ماكولا[٤]، انتهىٰ[٥].

وأقول: ويحتمل أن الفربري أراد: لم يبق أحد. . . إلخ، أي: بالنسبة لبلده، فتأمل.

ثم قال النووي: وممن روىٰ عنه من الأئمة الأعلام: أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح»، لكنْه لم يرو عنه في صحيحه، وأبو عيسىٰ الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحَرْبِيّ الإمام، وصالح بن محمد جزرة، والحافظ أبو بكر بن خزيمة، ويحيىٰ بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد الله مطير، وكل هؤلاء أئمة حفاظ، وآخرون من الحفاظ،

---

(١) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ٨).
(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٤).
(٣) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ٤).
(٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ١٨٧).
(٥) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩١).

وغيرهم، قال الخطيب: وآخرُ من حدَّثَ عن البخاري ببغداد الحسينُ بن إسماعيل المحاملي، انتهىٰ كلام النووي في «التهذيب»[1].

وأقول: هؤلاء الثلاثة، وهم الفربري، والبزدوي، والمحاملي من أجلِّ من أخذ عن البخاري «صحيحه»، وسمعه منه، لكن المحاملي فاته منه سماع أشياء كثيرة، وإنما سمع منه ببغداد آخر قَدْمة قَدِمها البخاري مجالسَ لا جميعَه، كما غلط بعضُهم في ذلك.

ومن أجلِّ من سمعه منه ـ أيضاً ـ: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته سماع قطعة من آخره رواه بالإجازة.

ومن أجلِّهم: حمادُ بن شَاكر، لكن له فيه فَوت ـ أيضاً ـ، وقد اتصلت رواياتهم لنا من طريق جماعات كثيرين بيَّنَّاهم في «فيض الجاري بشرح صحيح البخاري».

وأما قول القسطلاني: والأصحُّ أنَّ النَّسائي لم يرو عن البخاري شيئاً[2]، ففيه أن عدم التعرض لهذا من مثل النووي قد يدل علىٰ عدم وجوده، فضلاً عن كونه الأصح، فتدبر.

وقال غيره: وممن روىٰ عن البخاري محمد بن هارون الحضرمي، وأحمد بن حمدون الأعمش، ومحمود بن عنبر وإبراهيم بن معقل النسفيان، وخلق آخرون من مشايخه وأقرانه[3].

فمن مشايخه: عبد الله بن محمد المَسْنَدي، وعبد الله بن منير، وإسحاق بن أحمد السَّرْماري، ومحمد بن خلف بن قتيبة.

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩١).
(٢) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٣٣).
(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ٢٤١).

ومن أقرانه: أبو زرعة وأبو حاتم الرازِيَّان، وإبراهيم الحربي، ومطير - المتقدم ذكرهم قريباً - وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسىٰ بن هارون الحَمَّال، ومحمد بن قتيبة البخاري، وأبو بكر الأَعْين، وغيرهم.

*** أما سعة حفظه، وسيلان ذهنه، وفهمه الثاقب، وثناء الناس عليه في المشارق والمغارب، فهو أمر مشهور:**

فقد قيل: إنه كان يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرداً[1].

ونقل عن محمد بن حَمْدويه أنه كان يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أحفظُ مئة ألفِ حديثٍ صحيحٍ، ومئتي ألف حديث غير صحيح[2].

وإلىٰ الأول أشار العراقي بقوله: [من الرجز]

. . . . . لِقَـــوْلِ الجُعْفِـــي أَحْفَـظُ مِنْـهُ عَشْـرَ أَلْـفِ أَلْـفِ[3]

ورُوي: أنه كان ينظر في الكتاب مرةً واحدةً، فيحفظ ما فيه منها[4].

ونُقِلَ عن الإمام أحمدَ بن حنبل أنه قال: ما أخرجتْ خراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل[5].

وعنه أنه قال: انتهىٰ الحفظُ إلىٰ أربعة من أهل خراسان: أبي زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن

---

(١) وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٥)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: ٢٣٨).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٤)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٣).

(٣) انظر: «ألفية العراقي» (رقم البيت: ٢٦).

(٤) وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٥)، و«الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: ٢٣٨).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨١).

السمرقنديّ الدارمي، والحسن بن شجاع البلخي[1].

وقال الإمامُ محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرَّي، ومسلم بن الحجاج بنَيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببُخَارىٰ[2].

ورُوي عنه أنه قال: ما قدم علينا مثلُ البخاري[3].

وعنه: أنه حين قدم البخاري البصرةَ، قام إليه، فأخذه بيده، وعانقه، وقال: مرحباً بمن أفتخرُ به منذ سِنين[4].

وقال عليُّ بن حجرٍ: أَخرجت خراسانُ ثلاثة: أبا زرعة بالرَّي، ومحمد بن إسماعيل ببخارىٰ، والدارمي بسمرقند، ومحمد ـ عندي ـ أعلمُهم وأفقههم وأبصرهم[5].

وعن الحافظ صالح بن محمد جزرة أنه قال: ما رأيت خراسانياً أفهم منه[6].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢١)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٢).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٨٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٩).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٧).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٣ـ ٨٤).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٨)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٨).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٦)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٢).

وقال: أعلمهم بالحديث البخاريُّ، وأحفظهم أبو زرعةَ، وهو أكثرهم حديثاً[1].

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت حاشدَ بن إسماعيل، وآخر يقولان: كان البخاري يختلف معنا إلىٰ السماع وهو غلام، فلا يكتب حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيام، فكنا نقول له: لم لا تكتب؟ فقال: إنكما قد أكثرتما عليّ، فاعْرِضا عليّ مما كتبتما، فأخرجنا له ما كان عندنا، فزاد علىٰ خمسةَ عَشَرَ ألفَ حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلبه، حتىٰ جعلنا نُصلحُ كتبَنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هَذْرَاً وأضيِّع أيامي؟ فعلمنا أنه لا يتقدمه أحد، قالا: فكان أهل المعرفة يتبعونه لطلب الحديث وهو شاب حتىٰ يغلبوه علىٰ نفسه، ويجالسوه في بعض الطرق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم يكتبون عنه[2].

وعبارة «المقدمة»: قال حاشد بن إسماعيل: كان البخاري يختلف معنا إلىٰ مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيام، فلمناه بعد ستة عشر يوماً، فقال: قد أكثرتم عَليَّ، ،فاعرضوا علي ما كتبتم، فأخرجناه، فزاد علىٰ خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتىٰ جعلنا نُحْكِمُ كتبنا من حفظه، انتهت[3].

ثم قال فيها: قال محمد بن الأزهرِ السجستاني: كنت في مجلس سليمان بن حرب، والبخاري يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: يرجع إلىٰ بخارىٰ فيكتبه من حفظه[4].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٥)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٢).
(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦١).
(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٨).
(٤) رواه الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٦١).

وقال أبو بكر بن عتاب: كتبنا عن محمد بن إسماعيل، وما في وجهه شعرة[1].

وقال ابن أبي حاتم: كان سَليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال لي: لو جئت قبلُ، لرأيت صبياً يحفظ سبعينَ ألفَ حديثٍ، فقال: فخرجتُ في طلبه، فلقيته، فقلتُ: أنت الذي تقول: أحفظُ سبعينَ ألفَ حديثٍ؟ قال: نعم، وأكثر، ولا أجيبك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفتُ مولدَ أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابةِ إلا ولي في ذلك أصل أحفظه حفظاً عن كتاب الله ـ تعالىٰ ـ وسنة رسوله ﷺ[2].

وقال: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم كلَّ مَنْ كتبتُ عنه، فأمليت ألف حديث عن ألفِ شيخٍ[3].

وقال: تذاكرت يوماً في أصحاب أنس، فحضرني في ساعةٍ ثلاثُ مئةِ نفسٍ، وما قَدِمتُ علىٰ شيخ إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به[4].

وقال حاشد بن إسماعيل: رأيتُ إسحاقَ بن راهويه جالساً علىٰ المنبر، والبخاري جالس معه، وإسحاق يحدث، فمرَّ حديث، فأنكره محمد، فرجع إسحاق إلىٰ قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث! انظروا إلىٰ هذا الشاب، واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري، لاحتاج إليه؛ لمعرفته بالحديث وفقهه[5].

---

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٣٢٥) لكن عن أبي بكر الأعين.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٣).

(٣) وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٤) المرجع السابق (١٢/ ٤١١).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧).

وقال الفربري: سمعت محمد بن أبي حاتم يقول: سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: كنت بالبصرة، فسمعت بقدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدم، قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيدُ الفُقهَاءِ[1]. وقال: أنا أفتخر به منذ سنين[2].

وقال موسىٰ بن قريش: قال عبد الله بن يوسف التنيسي للبخاري: يا أبا عبد الله! انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السَّقْطِ، فقال: نعم[3].

وقال البخاري: قال لي محمد بن سلام البيكندي: انظر في كتبي، فما وجدت فيها من خطأ، فاضرب عليه، فقال له بعض أصحابه: مَنْ هذا الفتىٰ؟ فقال: هذا الذي ليس مثله أحد[4].

وكان محمد بن سلام المذكور يقول: كلما دخل عليَّ محمدُ بن إسماعيل، تحيَّرت، ولا أزال خائفاً منه[5]؛ يعني: يخشىٰ أن يخطىءَ بحضرته.

وقال أبو بكر المديني: كنَّا يوماً عند إسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل حاضر، فمرَّ إسحاق بحديث ودَوَّنَ صحابِيَّهُ عطاءَ الكيخاراني،

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٩).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥١).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٩).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٩)، وزادوا فيه: (قال البخاري: ففعلت ذلك، وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل: رضي الفتى، وفي الأحاديث الضعيفة: لم يرض الفتى.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٧).

فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله! إيش هي كيخاران؟ قال: قرية باليمن، كان معاوية بعث هذا الرجل الصحابي إلىٰ اليمن، فسمع منه عطاء هذا حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله! كأنك شهدت القوم[1]، انتهىٰ ما في «المقدمة»[2].

وأقول: قال السيوطي في «لب الألباب»: الكَيْخَارَانِي ـ بفتح الكاف، وسكون التحتية، وبخاء معجمة وراء، أي: فألف، فنون، وياء ـ نسبة إلىٰ كَيْخَارَان: قريةٌ باليمن[3]، انتهىٰ.

وقال في «القاموس»: منها عطاء بن يعقوب[4].

وفي «المقدمة»: قال البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه، فَسُئِلَ عمَّن طلق ناسياً، فسكت طويلاً مفكراً، فقلت أنا: قال النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ تَجاوَزَ عَنْ أُمَّتي ما حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسها، ما لم تعملْ به أو تكلمْ به»[5]، وإنما

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤١).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٣).

(٣) انظر: «لب الألباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (ص: ٢٢٨).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي (ص: ٦٠٢)، (مادة: ك خ ر). قال الزبيدي في «تاج العروس» (١٤/ ٢٢): الصحيح أنه عطاء بن نافع.

(٥) رواه البخاري (٤٩٦٨) كتاب: الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره، ومسلم (١٢٧) كتاب: الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، وأبو داود (٢٢٠٩) كتاب: الطلاق، باب: في الوسوسة بالطلاق، والترمذي (١١٨٣) كتاب: الطلاق، باب: ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته، والنسائي (٣٤٣٣) كتاب: الطلاق، باب: من طلق في نفسه، وابن ماجه (٢٠٤٠) كتاب: الطلاق، باب: من طلق في نفسه ولم يتكلم به، من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢١٦) من حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ.

يُراد مباشرة هؤلاء الثلاثة: العمل والقلب، أو الكلام والقلب، وهذا لم يعتقد بقلبه، فقال لي إسحاق: قويتني ـ قوَّاك الله ـ وأفتىٰ به[١]، انتهىٰ.

فانظر لمَ لمْ يستدلَّ بحديث ثوبان الذي رواه الطبراني: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتي الخَطَأُ والنِّسيانُ وما اسْتُكْرِهُوا عليه»[٢]، ولعله لم يثبت عنده، كالحديث الذي رواه ابن ماجه عن أبي ذر[٣]، والطبرانيُّ والحاكم عن ابن عباس[٤]، والطبرانيُّ عن ثوبان أيضاً[٥]، ولفظه: «إن اللهَ تَعالىٰ تَجاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتي الخَطَأَ والنِّسيانَ وما اسْتُكْرِهوا عليه».

وأما الحديث الذي أورده، فقد أخرجه أصحاب الكتب الستة عن أبي هريرة، وكذا الطبراني عن عمران بن حصين.

وقال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وأنا كنتُ أُغْربُ عليه، قال حامد بن أحمد: فذكرت هذا الكلام لعلي بن المديني، فقال لي: دَعْ قَوْلَهُ، هو مَا رَأَىٰ مثلَ نَفْسِهِ[٦].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٣).

(٢) قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ٢٨٣): تنبيه: هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ: «رفع عن أمتي»، ولم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أخرجه. نعم رواه ابن عدي في «الكامل» من طريق جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكرة رفعه: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه»، وجعفر وأبوه ضعيفان. كذا قال المصنف، وقد ذكرناه عن محمد بن نصر بلفظه، ووجدته في «فوائد» أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم. ثم ساق إسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) رواه ابن ماجه (٢٠٤٣)، كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٧٤)، و«المعجم الأوسط» (٨٢٧٣)، و«المعجم الصغير» (٧٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٠١).

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٣٠).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧ـ ١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» =

وقال البخاريُّ ـ أيضاً ـ: كانَ عليُّ بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنت أذكر له محمد بن سلام، فلا يعرفه، إلىٰ أن قال لي يوماً: يا أبا عبد الله! كل من أثنيتَ عليه فهو عندنا الرِّضا[1].

وقال قتيبة بن سعيد: جالست الفقهاء والزهاد والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعُمَرَ في الصحابة[2].

وعن قتيبة ـ أيضاً ـ قال: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة، لكان آية[3].

وقال محمدُ بن يوسفَ الهَمَداني: كنا عند قتيبة، فجاء رجل شعراني، يقال له: أبو يعقوب، فسأله عن محمد بن إسماعيل، فقال: يا هؤلاء! نظرتُ في الحديث، ونظرتُ في الرأي، وجالستُ الفقهاءَ والزهادَ والعبادَ، ما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل[4].

وسُئِلَ قتيبةُ عن طلاق السَّكْرَان، فدخل محمد بن إسماعيل، فقال للسائل: هذا أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك، وأشار إلىٰ البخاري[5].

وقال إبراهيم بن محمد بن سَلاَم: كان الرُّتُوتُ من أصحاب الحديث مثل سعيد بن أبي مريم، وحجَّاج بن مِنْهال، وإسماعيل بن أبي أويس،

= (٥٢/ ٨١ـ ٨٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٥٢).

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥١).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٣١).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٢).

والحميدي، ونعيم بن حماد، والعدني - يعني محمد بن يحيىٰ بن أبي عمرو الخلال -، ومحمد بن ميمون، وإبراهيم بن المنذر، ومحمد بن العلاء، وأبي سعيد الأشج، وإبراهيم بن موسىٰ الفراء، وأمثالهم يقضون لمحمد بن إسماعيل علىٰ أنفسهم في النظر والمعرفة(١).

والرُّتُوت - بضمِّ الراءِ والمثناةِ الفوقية، فواو ساكنة، فمثناة فوقية آخره - بمعنىٰ الرؤساء، قاله ابن الأعرابي وغيره، كذا في «المقدمة»(٢)، و«التهذيب»(٣)، ولم يبينا مفرده، لكنه الرَّتّ - بفوقية مشددة آخره -، قال في «القاموس»: الرَّتُّ: الرئيسُ، والجمع رَتَّاتٌ، ورُتُّوتٌ(٤)، انتهىٰ.

وقال البخاري: ذَاكَرني أصحابُ عَمْرِو بنِ علي الفَلَّاسِ بحديث، فقلت: لا أعرفه، فَسُرُّوا بذلك، وصاروا إلىٰ عمروِ بنِ عَلَيٍّ، فقالوا له: ذَاكَرْنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث(٥).

وقال رجاء بن مرجا: فضل محمد بن إسماعيل علىٰ العلماء كفضل الرجال علىٰ النساء(٦).

وقال - أيضاً -: هو آية من الآيات يمشي علىٰ ظهر الأرض(٧).

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢٥).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٢).

(٣) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٨٨).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي (ص: ١٩٤)، (مادة: رتت).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٣).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥).

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢٧).

وقال الترمذي: كان محمدُ بن إسماعيل عند عبد الله بن منير، فقال له لمَّا قام: يا أبا عبد الله! جعلك الله زين هذه الأمة، قال الترمذي: فاستجاب الله دعاءه فيه(١).

وقال الفربري: رأيت عبد الله بن مُنِير يكتب عن البخاري، وسمعته يقول: أنا من تلامذته(٢).

وعبد الله المذكور ـ كما قال في «المقدمة» ـ من شيوخ البخاري(٣)، قد حدث عنه في الجامع الصحيح(٤)، وقال: لم أر مثله(٥)، وكانت وفاته سنة أن مات أحمد بن حنبل(٦).

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاقُ: سمعت يحيىٰ بن جعفر البيكندي يقول: لو قدرت أن أزيد عمري في عمر محمد بن إسماعيل، لفعلت؛ فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهابُ العِلْمِ(٧)، قال: وسمعته يقول للبخاري: لولا أنت ما استطبت العيش ببخارىٰ(٨).

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦ـ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٩).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٥).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٥).

(٤) انظر مثلاً حديث: (١٩٥)، من كتاب الوضوء، و(١٤١٠) من كتاب الزكاة، و(١٩٣٥) من كتاب الصوم، وغيرها.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٦/ ١٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٥).

(٦) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي (١٦/ ١٧٨ـ ١٧٩).

(٧) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦٠).

(٨) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٨).

وقال عبد الله بن محمد المسْنَدي: محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إماماً، فاتَّهمه[1].

وقال حاشد: رأيت عَمْرو بن زرارَةَ، ومحمدَ بن رافع عند محمد بن إسماعيل، وهما يسألانه عن علل الحديث، فلما قاما، قالا لمن حضر المجلس: لا تحدثوا إلا عن أبي عبد الله؛ فإنه أفقه منا، وأعلم وأبصر[2].

وقَبَّلَ مُسْلِمٌ مرة بين عينيه، وقال له: دعني أُقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طبيبَ الحديث في عِلَلِهِ[3].

وقال الترمذي: لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان أعلم من محمد بن إسماعيل في معنىٰ العلل والتاريخ والأسانيد[4].

وقال البخاري: دخلت علىٰ الحُميدي وأنا ابن ثماني عشرة سنة، فإذا بينه وبين آخرَ اختلاف في حديث، فلما أبصرني قال: جاء من يفصل بيننا، فَعَرَضَا عَليَّ الخصومةَ، فقضيتُ للحميدي؛ لكونِ الحَقِّ معه[5].

وقال محمد بن أبي حاتم وَرَّاق البخاري: سمعته يقول: كنت في مجلس الفريابي، فسمعته يقول: حدثنا سفيان، عن أبي عروة[6]، عن أبي الخطاب، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يطوف علىٰ نسائه في غُسْلٍ

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٨).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٠).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٨).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٠).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠١).

(٦) في الأصل: «أبي عروبة»، وقد تكرر في المواضع الثلاثة الأخرى كذلك، والصواب: «أبي عروة» كما في «السير» و«هدي الساري».

واحد[1]، فلم يعرف أحد في المجلس أبا عروة، ولا أبا الخطاب، فقلت: أما أبو عروة: فَمَعْمَرُ، وأما أبو الخطاب: فَقَتَادَةُ[2].

وعبارة «المقدمة»: قال محمد بن أبي حاتم عن البخاري قال: كنت في مجلس الفريابي، فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أبي حمزة، فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان، فقلت لهم: أبو عروة هو معمر بن راشد، وأبو الخطاب هو قتادة بن دِعَامَةَ، وأبو حمزة هو أنس بن مالك، قال: وكان الثوري فعولاً لذلك، يُكَنِّي المشهورين[3]، انتهت.

وقال وَرَّاقُهُ المذكورُ: قدم رجاء الحافظ، فقال لأبي عبد الله: ما أعددتَ لقدومي حين بلغكَ؟ وفي أيِّ شيءٍ نظرتَ؟ قال: ما أحدثْتُ نَظَرَاً، ولا استعددتُ لذلك؛ فإن أحببتَ أن تسألني عن شيءٍ، فافعل، فَجَعَل يناظِرُهُ في أشياء، فبقي رجاء لا يدري، ثم قال أبو عبد الله: هل لك في الزيادة؟ فقال استحياءً منه وخَجَلاً: نعم، قال: سل إن شئت، فأخذ رجاء في أسامي أيوب، فعدَّ نحواً من ثلاثة عشر اسماً، وأبو عبد الله ساكت، فظن رجاء أنه صنع شيئاً، فقال: يا أبا عبد الله! فاتك شيء كثير، فزيَّفَ أبو عبد الله من أولئكَ سبعة، وأغرب عليه أكثر من ستين رجلاً، ثم قال لرجاء: كم رويت في العَمَامة السوداءِ؟ قال: هات كم رويت أنتَ؟ قال: نحواً من أربعين حديثاً، فخجلَ رجاء، ويَبِسَ ريقُهُ[4].

---

(١) رواه البخاري (٤٩١٧) كتاب: النكاح، باب: من طاف على نسائه في غسل واحد، ومسلم (٣٠٩) كتاب: الحيض، باب: استحباب الوضوء للجنب إذا أراد أن يأكل.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٣).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٨).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٣).

وقال أبو حامدٍ الأعمشُ: رأيتُ البخاريَّ في جَنَازةٍ، ومحمدُ بن يحيىٰ الذهلي يسأله عن الأسماء والكنىٰ وعلل الأحاديث، ويمر فيها البخاري مثل السهم، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] [الإخلاص: ١].

وغالب ما ذكرناه موجود في «المقدمة» للحافظ ابن حجر، وفيها أشياء أخر زائدة.

ثم قال:

ذِكْرُ طرف من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه[2]

قال أبو حاتم الرازي: لم يخرج من خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل، ولا قدم منها إلىٰ العراق أعلم منه[3].

وقال الحسينُ المعروفُ بالعِجْلِيِّ: ما رأيتُ مثلَ محمدَ بنَ إسماعيل، ومسلمٌ حافظ، لكنه لم يكن يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل[4].

وقال العِجْليُّ ـ أيضاً ـ: رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إليه، وكان أمة من الأمم، دَيِّناً فاضلاً، يُحْسِنُ كلَّ شيءٍ، وكان أعلم من محمد بن يحيىٰ الذهلي بكذا وكذا[5].

وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِميّ: قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجْمَعَ من محمد بن إسماعيل[6].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٥).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٤).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٩).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٥).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٥).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٩).

وقال ـ أيضاً ـ: هو أعلمنا وأفقهنا، وأكثرنا طلباً[1].

وسئل الدارمي عن حديثٍ، وقيل له: إن البخاريَّ صححه، فقال: محمدُ بنُ إسماعيل هو أبصرُ مني، وهو أكيسُ خَلْقِ الله، عَقَلَ عن الله ما أمر به، ونهىٰ عنه في كتابه وعلىٰ لسان نبيه ﷺ، إذا قرأ محمدٌ القرآنَ، شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكر في أمثاله، وعرف حرامه من حلاله[2].

وقال أبو سَهْلٍ محمود بن النضر الفقيه: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها، فكلما جرىٰ ذكر محمد بن إسماعيل، فَضَّلُوهُ علىٰ أنفسهم[3].

وقال أبو سهل ـ أيضاً ـ: سمعت أكثرَ من ثلاثينَ عالماً من علماءِ مِصْرَ يقولونَ: حاجتنا في الدنيا النظرُ إلىٰ محمد بن إسماعيل[4].

وسُئِلَ الحافظُ أبو العبَّاسِ الفضلُ بن العباس المعروف بـ«فَضْلَكَ الرازي»: أيما أحفظ محمد بن إسماعيل أو أبو زرعة؟ فقال: لم أكن التقيت مع محمد بن إسماعيل، فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد، قال: فرجعت معه مرحلة، وجهدت كل الجهد علىٰ أن أجيء بحديث لا يعرفه، فما أمكنني، وهذا فلان أَغْرَبَ علىٰ أبي زرعة عدد شعر رأسه[5].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢٦).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٥٢).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٢٦) وعنده: «. . . النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل».

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٣٤٦)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٣).

وقال محمد بن إسماعيل الدغولي: كتب أهل بغداد إلىٰ محمد بن إسماعيل البخاري كتاباً فيه: [من البسيط]

المُسْلِمونَ بِخَيْرٍ ما بَقيتَ لَهُمْ ... ولَيْسَ بَعْدَكَ خَيْرٌ حينَ تُفْتَقَدُ[1]

وقال إمامُ الأئمةِ أبو بكرٍ محمدُ بنُ خُزَيْمَةَ: ما تحتَ أديمِ السماءِ أعلمَ بالحديث من محمد بن إسماعيل[2].

وقال أبو أحمدَ بنُ عدي: كان يحيىٰ بن محمد بن صاعد إذا ذكر البخاري قال: ذاك الكَبشُ النَّطَّاحِ[3].

وقال أبو عَمْروٍ الخَفَّافُ فيه: التقي النقي، العالم الذي لم أر مثله، محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئاً، فعليه مني ألف لعنة[4].

وقال أيضاً: لو دخل من هذا الباب وأنا أحدث، لمُلِئْتُ منه رعباً[5].

وقال موسىٰ بن هارون الحَمَّال الحافظ البغدادي: لو أن أهل الإسلام اجتمعوا علىٰ أن ينصبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل، لما قدروا عليه[6].

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٩٠)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٣).

(٢) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٥)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٢).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٦).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٧ـ ٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٨).

(٥) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٩).

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٤)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٠).

وقال عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر: سمعت العلماء بالبصرة يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح، قال عبد الله: وأنا أقول قولهم[1].

وقال الحاكم أبو أحمدٍ في «الكنىٰ»: كان البخاري أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه[2].

ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره، لفَنِيَ القِرْطَاسُ، ونَفَدَتِ الأنْفَاس، فذاك بحر لا ساحل له. انتهىٰ ما في «المقدمة» للحافظ، مختصراً[3].

ثم قال فيها: وبعدما تقدم من ثناء كبار مشايخه عليه لا يحتاج إلىٰ حكايته عن آخرين؛ لأن أولئك إنما أثنوا بما شهدوا، ووصفوا بما علموا، بخلاف من بعدهم؛ فإن ثناءهم ووصفهم مبني علىٰ اعتماد علىٰ ما نُقِلَ إليهم، وبين المقامين فرق ظاهر، وليس الخبر كالعَيَان[4]، انتهىٰ.

وقال التَّاجُ السُّبكيُّ في «الطبقات الكبرىٰ» بعد إيراده جملةً من مناقِبِهِ: واعلم أن مناقبَ أبي عبدِ الله كثيرةٌ، فلا مَطْمَعَ في استيعابِ غَالِبِهَا، والكتبُ مشحونةٌ به، وفيما أوردناه مقنع وبلاغ[5]، انتهىٰ.

وقال النَّوويُّ في «التهذيب» بعد أن نَقَلَ كثيراً من ترجمة البخاري مما نقلنا بعضه: فهذه أحرفٌ من عيونِ مَنَاقِبِهِ، من صفاته ودُرَرِ شمائله

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٤).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ٢٤٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٠).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٤ـ ٤٨٥).

(٤) المرجع السابق (ص: ٤٨٥).

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢٧).

وحالاته، أشرت إليها إشارات؛ لكونها من المعروفات الواضحات، ومناقبه لا تستقصىٰ؛ لخروجها عن أن تحصىٰ، وهي منقسمة إلىٰ حفظٍ ودرايةٍ، واجتهادٍ في التحصيل ورواية، وتنسُّك وإفادة، وورع وزهادة، وتحقيق وإتقان، وتمكن وعرفان، وأحوال وكرامات، وغيرها من أنواع المَكْرُمات، ويوضح ذلك ما أشرت إليه من أقوال أعلام المسلمين، أولي الفضل والورع والدِّين، والحُفَّاظ النُّقاد المتقنين، الذين لا يجازفون في العبارات، بل يتأملونها ويحررونها، ويحافظون علىٰ صيانتها أشد المحافظات، وأقاويلهم بنحو ما ذكرت غير منحصرة، وفيما أشرت إليه أبلغ كفاية للمستبصر، رضي الله عنه وأرضاه، وجمع بيني وبينه وجميع أصحابنا في دار كرامته مع من اصطفاه، وجزاه عني وعن سائر المسلمين أكمل الجزاء، وحباه من فضله أبلغ الحِبَاء[1]، انتهىٰ.

* تنبيه: قال الحافظ ابن حجر في «المقدمة» أيضاً: ذكْر جمل من الأخبار الشاهدة بسعة حفظه، وسيلان ذهنه، واطلاعه علىٰ العلل سوىٰ ما تقدم[2].

ثم ذكر بسنده إلىٰ أحمد بن عدي الحافظ أنه قال: سمعت عدة مشايخ ببغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أهلُ الحديثِ، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظِهِ، فَعَمَدوا إلىٰ مئةِ حديثٍ، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها لعشرة أنفس، لكل رَجُلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك علىٰ البخاري، وأخذوا عليه الموعد

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩٣).
(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٦).

للمجلسِ، فحضر وحضر جماعةٌ كثيرون من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين، فلمَّا اطمأن المجلسُ بأهلِهِ، انتدبَ رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال له البخاري: لا أعرفه، فما زال يُلْقِي عليه واحداً بعد واحد حتىٰ فرغ، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلىٰ بعض، ويقولون: فَهِمَ الرَّجَلُ، ومن كان لم يدر القضية، يقضي علىٰ البخاري بالعَجْزِ والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب الثاني من العشرة، وفعل كالأول، وقال له البخاري كالأول، ثم انتدب الثالث والرابع، وهكذا إلىٰ تمام العشرة حتىٰ فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاريُّ لا يزيدهم علىٰ: لا أعرفه، فلما علم أنهم فرغوا، التفتَ إلىٰ الأوَّلِ فقال: أما حديثك الأول، فقلتَ: كذا، وصوابُهُ كذا، وحديثكَ الثاني كذا، وصوابُهُ كذا، وهكذا الثالثُ والرابعُ إلىٰ تمام العشرة علىٰ الولاء، فردَّ كل متنٍ إلىٰ إسنادِهِ، وكلُّ إسنادٍ إلىٰ متْنِهِ، في الجميع علىٰ الولاء في السؤال، فأقر الناسُ له بالحفظِ، وأذعنوا له بالفضل[1].

قال فيها: قلتُ: فمن هنا يخضع للبخاري، فما العجبُ من رده الخطأ إلىٰ الصواب؟ فإنه كانَ حافظاً لا ينكر، بل العجب من حفظه للخطأ علىٰ ترتيب ما ألقوه عليه في مرةٍ واحدةٍ.

وروينا عن أبي بكر الكلوذاني قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم، فيطلع إليه اطلاعة واحدة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة[2].

---

(١) انظر: «من روى عنهم البخاري في الصحيح» لابن عدي (ص: ٥٢ـ ٥٤).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٦).

وتقدم ما حكاه حاشد من أنه كان يحفظ ما سمع ولا يكتب. انتهىٰ ما في «المقدمة»[1].

وقد أشار إلىٰ هذه القضيةِ الحافظُ الزين العراقي في «ألفيته» بقوله في بحث الحديث المقلوب: [من الرجز]

وِمِنْـــهُ قَلْـــبُ سَنَـــدٍ لِمَتْـــنِ   نَحْـوَ امْتِحـانِهِـمْ إِمـامَ الفَـنِّ
فــي مِئَــةٍ لَمّــا أَتــىٰ بَغْــدادَ   فَــرَدَّهــا وجَــوَّدَ الإِسْنــادَ[2]

ثم قال في «المقدمة»: وقال أبو الأزهر: كان بسمرقند أربع مئة محدث، فتجمعوا وأرادوا أن يُغَلِّطُوا محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسنادَ الشَّامِ في إسنادِ العراقِ، وإسنادَ العراق في إسناد الشام، وإسناد الحرم في إسناد اليمن، فما استطاعوا أن يتعلقوا عليه بسَقْطة[3]، انتهىٰ.

ومما يناسب إيراده في هذا المقام: ما وقع لسيدي عبد القادر الكيلاني - نفعنا الله ببركاته علىٰ الدوام -، قال العارف الشعراني في «طبقاته الوسطىٰ»: ولما اشتهر الشيخُ عبدُ القادرِ في الآفاق، اجتمع له مئة فقيه من علماء بغداد يمتحنونه في العلم، فجمعَ كلُّ واحدٍ له عِدَّةَ مسائلَ، وجاؤوا إليه، فلما استقر بهم المجلس، أطرق رأسه، فظهرت من صدره باقةٌ من نور، فمرت علىٰ صُدورِ المئةِ فقيه، فمسحت ما في قلوبهم، وبُهِتوا واضطربوا، وصاحوا صيحةً واحدةً، ومزَّقوا ثيابهم، وكشفوا رؤوسهم، ثم صَعِدَ الشيخُ الكرسيَّ، وأجابَ عن جميعِ مسائِلِهم، فاعترفوا بفضله، وخضعوا له من ذلك اليوم، انتهىٰ.

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٦).
(٢) انظر: «ألفية العراقي» (رقم البيت: ٢٤٤-٢٤٥).
(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٦). وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤١١/١٢).

ثم قال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: وقال غُنجار في «تاريخه»: سمعتُ أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول: سمعتُ أبا محمدٍ عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول: سمعت يوسف بن موسىٰ المروزي يقول: كنت بجامع البصرة، فسمعت منادياً ينادي: يا أهل العلم! لقد قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاري فقاموا في طلبه وكنت فيهم، فرأيت رجلاً ليس في لحيته بياض يصلي خلف الأسطوانة، فلما فَرَغَ، أحدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم إلىٰ ذلك، فقام المنادي ثانياً، فنادىٰ في جامع البصرة، فقال: يا أهل العلم! لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء، فأجاب بأنه يجلس غداً في موضع كذا، فلما كان الغد، حَضَرَ المحدثون والحفاظ والفقهاء والنُّظَّار، حتىٰ اجتمع أناس قريباً من كذا كذا ألف نفس، فجلس أبو عبد الله للإملاء، وقال قبل أن يأخذ في الإملاء: يا أهل البصرة! أنا شاب، وقد سألتموني أن أحدثكم، وسأحدثكم أحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها ـ يعني: ليست عندكم ـ، فتعجبَ الناسُ من قوله، فأخذ في الإملاء، فقال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي روّاد العَتَكِي بلدكم، قال: حدثنا أبي، عن شعبة، عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: أن أعرابياً جاء إلىٰ النبي ﷺ، فقال يا رسول الله! الرجل يحب القوم، الحديث، ثم قال: ليس هذا عندكم عن منصور، إنما عندكم عن غير منصور.

قال يوسف بن موسىٰ: وأملىٰ عليهم علىٰ هذا النسق مجلساً، يقول في كل حديث: روىٰ فلان هذا الحديث عندكم كذا، فأما رواية فلان ـ يعني: التي يسوقها ـ ليست عندكم[1].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٧). =

ثم ذكر الحافظ ابن حجر في «المقدمة» بسنده إلىٰ أبي حامد الأعمش الحافظ، فقال: كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج، فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، ومعنا أبو عبيدة، الحديث بطوله، فقال البخاري: حدثنا ابن أبي أوس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله، فذكر الحديث بتمامه، قال: فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جُرَيجٍ، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كَفّارَةُ المَجْلِسِ إذا قامَ العبدُ أن يقولَ: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلاّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتوبُ إليكَ»، فقال له مسلم: في الدنيا أحسنُ من هذا الحديث، ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، تَعرِفُ بهذا الإسنادِ في الدنيا حديثاً؟ فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول، فقال مسلم: لا إله إلا الله، وارتعد، أخبرني به، فقال: استر ما ستر الله، حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد، عن ابنْ جريج، فألحَّ عليه، وقَبَّلَ رأسه، وكاد يبكي، فقال: اكتب إن كان ولا بد: حدثنا موسىٰ بن إسماعيل، ثنا وهيب، حدثنا موسىٰ بن عقبة، عن عون بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفّارَةُ المَجْلِسِ إذا قامَ العَبْدُ أَنْ يقولَ: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلاّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتوبُ إليك»، فقال له مسلم: والله ما يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك، هكذا رویٰ هذه القصة الحاكم في «تاريخ نيسابور» عن أبي محمد المخلدي.

ورواها البيهقي في «المدخل» عن الحاكم أبي عبد الله علىٰ سياق آخر، قال: سمعت أبا نصر أحمد بن محمد الوراق يقول: سمعت أحمد بن

= وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٦ـ ٤٨٧).

حمدون القصار، وهو أبو حامد الأعمش يقول: سمعتُ مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ، وقد جاء إلىٰ محمد بن إسماعيل، فقبَّل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد، أخبرنا ابن جريج، حدثني موسىٰ بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس، فقال محمد بن إسماعيل: وحدثنا أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين قالا: حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، حدثني موسىٰ بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «كَفَّارَةُ المَجْلِسِ أن يقولَ إذا قامَ من مَجْلِسِهِ: سُبْحانَكَ رَبَّنا وبِحَمْدِكَ»، وقال البخاري: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا، إلا أنه معلول، حدثنا به موسىٰ بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله، قال محمد بن إسماعيل: هذا أولىٰ؛ فإنا لا نذكر لموسىٰ بن عقبة سماعاً عن سهيل[1].

ورواه الحاكم في «علوم الحديث» له بهذا الإسناد أخصر من هذا السياق، وقال في آخرها كلاماً موهوماً؛ فإنه قال فيه: إن البخاري قال: لا أعلم في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد[2]، ولم يقل البخاري ذلك، وإنما قال ما تقدم، ولا يتصور وقوع هذا من البخاري، مع معرفته ما في الباب من الأحاديث، انتهىٰ ما في «المقدمة»[3].

---

(١) رواه ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٩/ ٢٧٥)، من طريق البيهقي عن الحاكم.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١١٤).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٨).

وقوله فيها: وإنما قال ما تقدم. . . إلخ، أي: من قوله آنفاً: ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا، إلا أنه معلول، وقوله: لا يتصور وقوع هذا. . . إلخ، أي: قوله: لا أعلم في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد، فإنَّ البُخَارِيَّ لا يتصور أن يقع منه هذا الكلام علىٰ ما نقل الحاكم عنه في «علوم الحديث».

فإن في الباب عدة أحاديث غير هذا: منها: ما في أواخر «فتح الباري»[1]، وسنذكره قريباً.

ومنها: ما فيه ـ أيضاً ـ قبيله وهو ما أخرجه الترمذي في «جامعه»، والنسائي في «اليوم الليلة»، وابن حبان في «صحيحه»، والطبراني في «الدعاء»، والحاكم في «المستدرك»، كلهم من رواية حجاج بن محمد، عن ابن جُريج، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ في مَجْلِسٍ، فَكَثُرَ فيه لَغَطُهُ، فقالَ قبلَ أن يقومَ من مَجْلِسِهِ ذلك: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ أنتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتوبُ إليكَ؛ إلاَّ غُفِرَ لَهُ ما كانَ في مَجْلِسِهِ ذٰلكَ»، هذا لفظ الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث سُهَيل إلا من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي برزة وعائشة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح علىٰ شرطِ مسلم، إلا أن البخاري أعلَّهُ بروايةِ وهيب، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن كعب الأحبار، كذا قال في «المستدرك»[2]، ووهم في ذلك، فليس في هذا السند ذكر لوالد

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٤ـ٥٤٦).

(٢) رواه الترمذي (٣٤٣٣)، كتاب: الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٣٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٩٤)، والطبراني في «الدعاء» (٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٦٩).

سهيل، ولا لكعب، والصواب: عن سهيل، عن عون، وكذا ذكره على الصواب في «علوم الحديث»[1]، انتهى ما في «فتح الباري»[2].

والحاصلُ أن البخاريَّ أعلَّهُ بقوله: لا نذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل؛ كما رواه ابن جريج، وإنما المعروف أن موسى يرويه عن عون بن عبد الله، وهذا من غير رواية ابن جريج، فلما خالفَ ابنُ جريجٍ قولَ وهيب الذي هو أكثر ملازمة لموسى من ابن جريج، رجَّح البخاري روايةَ الأكثرِ الملازمِ، وجعلها قادحة في رواية غيره، فهذا وجه إعلاله عنده، وأما من صححه فإنه لا يرى هذا الاختلاف علة قادحة، بل يُجَوِّزُ أنه عند موسى بن عقبة على وجهين: أحدهما: عن سهيل، وثانيهما: عن عون، قاله في «الفتح»[3] مع زيادة إيضاح.

ثم قال فيه: وقد سبق البخاري إلى تعليل هذه الرواية أحمدُ بن حنبل، فذكر الدارقطني عنه في «العلل» أنه قال: حديثُ ابنُ جُرَيجٍ وَهْم، والصحيح قول وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله، قال الدارقطني: والقول قول أحمد[4]. وعلى ذلك جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان[5].

ثم ذكر أن شيخه الحافظ العراقي ذكر في «النكت» التي جمعها على

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١١٤).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٤).

(٣) المرجع السابق (١٣/ ٥٤٤ـ٥٤٥).

(٤) انظر: «العلل» للدارقطني (٨/ ٢٠٣).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٥). وانظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٥) حيث نقل عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: هذا خطأ، رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبد الله موقوفاً، وهذا أصح. قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج. ويحتمل أن يكون من سهيل.

وانظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ١٤٢).

«علوم الحديث» لابن الصلاح: أن هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة، عدتُهم سبعة، زيادةً علىٰ من ذكره الترمذي، وأحال بيانهم علىٰ «تخريج الإحياء»(١)

ثم قال في «الفتح»: وقد تتبعت طرقه، فوجدتُهُ من رواية خمسةٍ آخرينَ، فكَمُلُوا خمسةَ عَشَرَ نفساً، ومعهم صحابي لم يسم، فلم أضفه إلىٰ العدد؛ لاحتمال أن يكون أحدهم، ثم ذكر الخمسة عشر صحابياً ملخصاً لهم مما كتبه علىٰ «علوم الحديث»، فراجعه(٢)

ثم ختم «فتح الباري»، بحديث ذكره بسنده إلىٰ عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا جَلَسَ مجلساً، أو صلىٰ، تكلم بكلمات، فسألته عن ذلك، فقال: «إن تَكَلَّمَ بكلام خَيْرٍ، كانَ طابِعاً عليه إلىٰ يوم القيامَةِ، وإنْ تكلَّمَ بغيرِ ذٰلِكَ، كانَ كَفَّارَةً لهُ: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، لا إلهَ إلاّ أنتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتوبُ إليك»(٣)، انتهىٰ.

وذكره القَسْطَلاني في آخر «شرحه» ـ أيضاً ـ بلفظٍ آخَرَ أخرجه عن النسائي في «اليوم والليلة» بسنده إلىٰ عائشة: أنها قالت: ما جَلَسَ رسولُ الله ﷺ مجلساً، ولا تلا قُرآناً، ولا صَلَّىٰ، إلا ختم ذلك بكلمات، فقلت: يا رسولَ الله! أراك ما تجلس مجلساً، ولا تتلو قرآناً، ولا تصلي صلاة، إلا ختمت بهؤلاء الكلمات؟ قال: «نَعَمْ، مَنْ قالَ خَيْراً كُنَّ طابِعاً له علىٰ ذلكَ الخَيْر، ومن قالَ شَرّاً، كانَتْ كَفّارَةً لَهُ: سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ١١٨).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٥ـ٥٤٦)، و«النكت على ابن الصلاح» كلاهما لابن حجر (٢/ ٧٢٧ـ٧٤٣).

(٣) رواه النسائي (١٣٤٤)، كتاب: السهو، باب: نوع آخر من الذكر بعد التسليم. وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٦).

وبِحَمْدِكَ، لا إلهَ إلاّ أنتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتوبُ إليكَ»[1]، انتهىٰ.

ثم رَوَىٰ بسنده إلىٰ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: من أحبَّ أن يكتال بالمكيال الأوفىٰ، فليقل آخرَ مجلسه، أو حين يقوم: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]، وهو وإن كان موقوفاً علىٰ علي ـ رضي الله عنه ـ، لكن حكمه الرفع، فافهم.

وقال في «المقدمة»: قال علي بن الحسن بن عاصم البيكندي: قدم علينا محمد بن إسماعيل، فقال له رجل من أصحابنا: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلىٰ سبعين ألفَ حديثٍ في كتابي، فقال محمد بن إسماعيل ـ وتعجب من هذا ـ: لعَلَّ في هذا الزمان من ينظر إلىٰ مئتي ألف حديث من كتابه[3].

وقال محمد بن حَمْدَويه: سمعت البخاري يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح[4].

وقال وَرَّاقُهُ: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتىٰ عددت كم أدخلت في تصنيفي من الحديث، فإذا نحو مئتي ألف[5].

---

(١) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٢٧٣)، وفي «السنن الكبرى» (١٠١٤٠). وانظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (١٠/ ٤٨٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٣١٩٦) إلا أنه قال: «فليقل عند فروغه من صلاته». ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ١٢٣)، والثعلبي في «تفسيره» (٨/ ١٧٤) كما هنا. وانظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١٠/ ٤٨٨).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٣).

(٤) رواه أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٣/ ٩٦٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٤٦١).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٢).

وقال أيضاً: لو قيل لي شيء لما قمت حتىٰ أروي عشرة آلاف حديث في الصَّلاةِ خاصَّةً[1].

وقال أيضاً: قلت له: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك؟ فقال: لا يخفىٰ عَليَّ جميع ما فيها[2]، وصنفتُ جميعَ كتبي ثلاث مرات[3].

قال: وبلغني أنه شرب البلاذر، فقلت له مرة في خلوة: هل من دواء للحفظ؟ فقال: لا أعلم، ثم أقبل عليَّ، فقال: لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نَهَمَة الرجل ومداومته النظر[4].

وقال: أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنةً جَرْداً أكتبُ الحديث، قال: وأقمت بالبصرة خمس سنين معي كُتبي أصنِّفُ وأحُجُّ، وأرجع من مكة إلىٰ البصرة، قال: وأنا أرجو أن يبارك الله ـ تعالىٰ ـ للمسلمين في هذه المصنفات[5].

وقال وَرَّاقُهُ: عمل كتاباً في «الهبة» فيه نحو خمس مئة حديث، وقال: ليس في كتاب وكيع في «الهبة» إلا حديثان مسندان، أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها[6].

وقال البخاري: ما جلست للتحديث حتىٰ عرفت الصحيحَ من السقيم،

---

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٣).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥)، وعندهما: لو نشر بعضَ إسنادي هؤلاء، لم يفهموا كيف صنفت كتاب «التاريخ» ولا عرفوه، ثم قال: صنفته ثلاث مرات.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٠٦).

(٥) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩٢).

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٤١٠).

وحتىٰ نظرتُ في كتب أهل الرأي، وما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبته[1].

وقال وَرَّاقه: وسمعته يقول: لا أعلم شيئاً يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة، قال: فقلت له: يمكن معرفة ذلك؟ قال: نعم[2].

وقال فيها أيضاً: قال الخطيب: وكتب إلىٰ علي بن محمد الجرجاني من أصبهان: أنه سمع محمد بن مكي يقول: سمعت الفربري يقول: رأيتُ النبي ﷺ في النوم، فقال لي: «أينَ تريدُ؟»، فقلت: أريد محمد بن إسماعيل، فقال: أَقْرِئْهُ مِنِّي السلام[3].

وقال حاشد بن إسماعيل: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل، فقال له رجل من جلسائه: جاوزتَ الحَدَّ، فقال أبو مصعب: لو أدركت مالكاً، ونظرت إلىٰ وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحدٌ في الحديث والفقه[4].

وأرادَ بقوله: ونظرت إلىٰ وجهه: تأملت في معارفه.

وقد أكثرَ الأئمةُ والعلماءُ من الثناءِ عليه، ووصفِهِ بالعلم والحفظ، والزهد والورع، وغير ذلك، ذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

* **تنبيه**: للبخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من الكلام المنثور والمنظوم ما يفوق عِقْدَ الجواهر المعلوم.

فمن المنظوم المشتمل علىٰ مواعظ وحكم: ما أخرجه الحاكم في

---

(١) المرجع السابق (١٢/ ٤١٦).

(٢) المرجع السابق (١٢/ ٤١٢).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٨).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٨٦). وانظر «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٨).

«تاريخه»، والتاج السبكي في «طبقاته الكبرىٰ» من قوله ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: [من الخفيف]

اغْتَنِمْ في الفَراغِ فَضْلَ رُكوعٍ فَعَسىٰ أَنْ يَكُونَ مَوْتُكَ بَغْتَهْ
كَمْ صَحيحٍ رَأَيْتَ مِنْ غَيْرِ سُقْمٍ ذَهَبَتْ نَفْسُهُ الصَّحيحَةُ فَلْتَهْ[1]

قال الحافظ ابن حجرٍ في «المقدمة» بعد إيراد هذين البيتين له: وكانَ من العَجَائبِ أنه هو وقع له ذلك، أو قريب منه؛ كما ذكر في وفاته[2]، انتهىٰ.

وقدمناه أوائل هذه الرسالة، فراجعه.

ومن قوله ـ أيضاً ـ لما نُعِيَ إليه الحافظ عبدُ اللهِ بن عبد الرحمن الدَّارمي: [من الكامل]

إنْ عِشْتَ تُفْجَعْ بِالأَحِبَّةِ كُلِّهِمْ وَفَناءُ نَفْسِكَ لا أَبا لَكَ أَفْجَعُ[3]

ومن قوله: [من الرمل]

خالِقِ النَّاسَ بِخُلْقٍ واسِعٍ لا تَكُنْ كَلْباً عَلىٰ النَّاس يَهِرّ[4]

ومن قوله: [من الكامل]

مِثْلُ البَهائِمِ لا تَرىٰ آجالَهَا حَتّىٰ تُساقَ إلىٰ المَجازِرِ تُنْحَرُ[5]

ولم أقف له من الشعر علىٰ غير ما ذُكِرَ.

وقال التاج السبكي في «الطبقات الكبرىٰ» بعد إيراد قوله: إذا

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٣٥).
(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨١).
(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩/ ٣١٨)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ٣٠٩).
(٤) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٣٥).
(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

عشت . . . إلخ، قلت: هذا أحسن وأجمع من قول القائل: [من السريع]

وَمَـنْ يُعَمَّـرْ يَلْـقَ فـي نَفْسِـهِ ... مـا يَتَمَنّـاه لأَعـدائِـهِ

ومن قول الطَّغرائي[١]: [من البسيط]

هذا جَزاءُ امْرِىءٍ أقرانُهُ دَرَجُوا ... مِـنْ قَبْلِـهِ فَتَمَنّـىٰ فُسْحَـةَ الأَجَـلِ

انتهىٰ، فتأمله[٢].

* **ومن المنثور الفصيح البليغ المشتمل علىٰ فوائد لا يهتدي إليها إلا الفصيحُ البليغ**: ما قاله لأبي العباس الوليد بن إبراهيم الهَمَداني حين طَلَبَ منه معرفة الحديث، ورواية الأخبار وسماعها، من قوله: يا بُنَيَّ! لا تدخل في أمرٍ إلا بعد معرفة حدوده، والوقوفِ علىٰ مقاديره، فقال له أبو العباس: عَرِّفْنِي ـ رحمكَ اللهُ ـ حدودَ ما قصدته، ومقاديرَ ما سألتكَ عنه، فقال له: اعلم أن الرجل لا يصير محدثاً إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع، كأربع مثلَ أربع، في أربعٍ عند أربع، بأربع علىٰ أربع، عن أربع لأربع، وكل هذه الرباعيات لا تتم إلا بأربع مع أربع، فإذا تمت له كلها، هان عليه أربع، وابتلي بأربع، فإذا صبر علىٰ ذلك، أكرمه الله ـ تعالىٰ ـ في الدنيا بأربع، وأثابه في الآخرة بأربع، فقلت له: فسر لي ـ رحمك الله ـ ما ذكرت من أحوال هذه الرباعيات عن قلب صاف، بشرح كاف، وبيان شاف، طلباً لأجر واف، فقال: نعم، أما الأربعة التي يحتاج إلىٰ كتبها، أي: إلىٰ آخر الأربعات، فهي أخبار الرسول ﷺ، وشرائعه، والصحابة، ومقاديرهم، والتابعون وأحوالهم، وسائر العلماء وتواريخهم، مع أسماء رجالهم و

---

(١) في قصيدته المشهورة المعروفة بـ«لامية العجم»، انظرها في «معجم الأدباء» لياقوت (٣/ ١٥٣ـ١٥٧).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٣٥ـ٢٣٦).

كناهم وأمكنتهم وأزمنتهم؛ **كالتحميد مع الخطب**، **والدعاء مع التوسل**، والبسملة مع السور، والتكبير مع الصلوات، **مثل** المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات، **في** صغره، وفي إدراكه، وفي شبابه، وفي كهولته، **عند** شغله، وعند فراغه، وعند فقره، وعند غناه، **بالجبال**، والبحار، والبلدان، والبراري، **على** الأحجار، والأخزاف، والجلود، والأكتاف، **إلى** الوقت الذي يمكنه نقلها إلى الأوراق، **عمن** هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعمن كتاب أبيه يتيقن أنه بخط أبيه دون غيره، لوجه الله ـ تعالىٰ ـ، طلباً لمرضاته، وللعمل بما وافق كتاب الله منها، ونشرها بين طالبيها ومحبيها، وللتأليف في إحياء ذكره بعده.

ثم لا تتم هذه الأشياء إلا بأربع التي هي من كسب العبد، أعني: معرفة الكِتَاب واللغة والصرف والنحو، **مع** أربع هي من إعطاء الله، أعني: الصحة والقدرة والحرص والحفظ، فإذا تمت له هذه الأشياء، هان عليه أربع: الأهلُ والمالُ والولدُ والوطنُ، **وابتلي بأربع**: شماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطعن الجهلاء، وحسد العلماء، **فإذا صبر علىٰ هذه المحن، أكرمه الله تعالىٰ في الدنيا بأربع**: عز القناعة، وهيبة النفس، ولذة العلم، وحياة الأبد، **وأثابه في الآخرة بأربع**: بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظل العرش حيث لا ظل إلا ظله، وبسقي من أراد من حوض نبيه ﷺ، وبجوار النبيين في أعلىٰ عليين في الجنة، فقد أعلمتك يا بني مجملاً بجميع ما سمعتُ من مشايخي متفرقاً في الباب، فأقبلِ الآنَ علىٰ ما قصدتَ إليه، أو دع.

قال: فهالني قولُه، وسكتُّ متفكراً، وأطرقت نادماً، فلما رأىٰ ذلك مني، قال: فإن لا تطق احتمالَ المشاق كلها، فعليك بالفقه الذي يمكنك تعلمه، وأنت في بيتك قارٌّ ساكنٌ، لا تحتاجُ إلىٰ بُعْدِ الأسفارِ، ووطيء

الديار، وركوب البحار، وهو مع ذا ثمرة الحديث، وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة، ولا عزه بأقل من عز المحدث.

فلما سمعت ذلك منه، نَقَصَ عزمي في طلب الحديث، وأقبلتُ علىٰ دراسة الفقه وتعلُّمِه إلىٰ أن صرت فيه متقدماً، ووقفت منه علىٰ معرفة ما أمكنني من تعلمه بتوفيق الله ـ تعالىٰ ـ ومنته[1].

وفقنا الله تعالىٰ للاشتغال بالحديث والفقه وغيرهما من العلوم المطلوبة، ونفعنا بذلك في الدنيا والآخرة المرغوبة. وسيأتي من كلام الشافعي أنه قال: [من البسيط]

كُلُّ العُلُومِ سِوَىٰ القُرْآنِ مَشْغَلَةٌ ... إلاّ الحَدِيثَ وإلاّ الفِقْهَ في الدِّيْنِ[2]

فَعَلَيكَ بِهذينِ العِلْمَيْنِ؛ لِتَمَيُّزِهِمَا بِلا مَيْن.

* * *

(١) انظر القصة في: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٣٠ـ ٣٤)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٦١ـ ٤٦٤).

(٢) انظر: «ديوان الإمام الشافعي» (ص: ١١٦)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١/ ٢١٢).

الباب الثالث

فيما ورد في أهل الحديث، ومنهم البخاري الساعي سعيَهم بالسير الحثيث

اعلم أن جميع ما ورد في أهل الحديث والأثر، وبيان تفضيلهم، وما قيل فيهم فيما غَبَرَ وحَضَرَ، ثابت ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ للإمام البخاري ـ رضي الله عنه ـ كما عُلِمَ مما مر من ذكر بعض سيرته المرضية.

فمما ورد في ذلك ما وراه الترمذي عن ابن مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقالتي فَحَفِظَها وَوَعاها وأَدّاها، فَرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهَ».

ورواه الشافعي والبيهقي، وكذا رواه البزار بإسناد حسن[1].

وابن حبان في «صحيحه» عن زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ[2].

وروي عن معاذ بن جبل[3]، والنعمان بن بشير[4]،

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٥٨)، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وقال: حسن صحيح، وعنده: «فوعاها وحفظها وبلغها»، والإمام الشافعي في «مسنده» (ص: ٢٤٠)، والبزار في «مسنده» (٢٠١٤، ٢٠١٩)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٦٦).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧). ورواه ـ أيضاً ـ ابن ماجه (٢٣٠).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٨٢)، وفي «المعجم الأوسط» (٦٧٨١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٠٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٣٨): فيه عمرو بن واقد، رمي بالكذب، وهو منكر الحديث.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢٩٧). قال=

وأبي قرصافة[1]، وأبي الدرداء[2]، وغيرهم.

ورواه الحاكم في «مستدركه» عن جبير بن مطعم، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين[3].

ورواه أبو داود والترمذي بلفظ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنّا شَيْئاً، فَبَلَّغَهُ كَما سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعىٰ مِنْ سامِعٍ»، قال الترمذي: حسن صحيح[4].

وفي رواية صحيحة للترمذي ـ أيضاً ـ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقالَتي فَوَعاها، فَأَدّاها كما سَمِعَها»[5].

وفي رواية له صحيحة ـ أيضاً ـ: «نَضَّرَ اللهُ أمْرَأً سَمِعَ مِنّا حديثاً، فَأَدّاه عَنّا كَما سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سامِعٍ»[6].

وفي أخرىٰ له صحيحة: «نَضَّرَ اللهُ رَجُلاً سَمِعَ مِنّا كَلِمَةً فَبَلَّغَها كَما سَمِعَها، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سامِعٍ»[7].

وعن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال في حجة

= الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٨): فيه عيسى الخياط، وهو متروك الحديث.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٠٧٢)، وفي «المعجم الصغير» (٣٠٠)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢٨٤).

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (٢٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٣٧ـ «مجمع الزوائد» للهيثمي).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢٩٥). ورواه ـ أيضاً ـ: ابن ماجه (٢٣١)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٨٠).

(٤) رواه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٥) رواه الترمذي (٢٦٥٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) رواه الترمذي (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٧) لم أقف عليه في «سنن الترمذي». وقد رواه هكذا: الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ١٦٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٣٨)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١/ ٧٦)، والشاشي في «مسنده» (٢٧٨)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الوداع: «نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مقالتي فوعاها، فربَّ حامِلِ فِقْهٍ ليسَ بِفَقيه»[1].

قال ابنُ حَجَرٍ المَكِّي في «شرح الأربعين»: وليس في قوله: «فوعاها فأداها كما سمعها» منعٌ لروايةِ الحديثِ بالمعنىٰ بشروطه، خلافاً لمن زعمه؛ لأن المراد: أدىٰ حُكْمَهَا، لا لَفْظَهَا؛ بدليل قوله في آخر الحديث: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه»؛ إذ الفقه اسم للمعنىٰ، لا للفظ[2]، انتهىٰ.

وقوله في الحديث: «فرب حامل فقه...» إلخ. رُبَّ: حرف عند جمهور البصريين، خلافاً للكوفيين، والأخفش في أحد قوليه، واختاره الرَّضِيُّ[3] في دعواهم اسميته مستدلين بأنه أخبر عنه في قوله: [من الكامل]

إنْ يَقْتُلـوكَ فـإنَّ قَتْلَـكَ لَـمْ يَكُـنْ ... عـاراً عليـكَ ورُبَّ قَتْـلٍ عـارُ[4]

وَرَدَّهُ في «المغني» بأن «عار» خبر لمحذوف، والجملة صفة لمجرور «رب»، وبأنه خبر للمجرور بها؛ إذ هو في موضع مبتدأ، ولها صدر الكلام[5].

وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً

---

(١) رواه البزار في «مسنده» (١/ ١٣٧ ـ «مجمع الزوائد» للهيثمي).
(٢) انظر: «الفتح المبين في شرح الأربعين النووية» لابن حجر الهيتمي (ص: ٥١).
(٣) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٢٩٢).
(٤) البيت لثابت بن قطنة. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٥٧٦).
(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٧٩). وقال المبرد في «المقتضب» (٣/ ٦٦): وأكثرهم ينشده: وبعض قتلٍ عارُ. يعني: على إضمار «هو»، انتهى.
قال ابن السِّيد: وأنشدنيه المازني: وبعض قتلٍ عارُ. وهو الوجه، انتهى. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٥٧٧).

لابن درستويه وجماعة، ولا التقليل في أكثر الأوقات، خلافاً لقوم، ولا التكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره، خلافاً لفرقة، ولا الإثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع، وإنما ذلك مستفاد من السياق، خلافاً لآخرين[١].

واختار في «المغني» أنها ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً[٢]، وهو في ذلك تابعٌ لابن مالكٍ في «تسهيله»؛ حيث قال فيه: وليست اسماً، خلافاً للكوفيين والأخفشِ في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر[٣].

واختارَ ابنُ الحاجبِ في «كافيته» أنها للتقليل[٤]، قال الجامي: وهذا أصلها، ثم تستعمل في معنىٰ التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلىٰ قرينة، انتهىٰ.

وقوله: «**نَضَرَ**» بفتح النون والضاد المعجمة الخفيفة، ورجَّحه بعضهم[٥]، وجرىٰ عليه الروياني في «بحره»[٦].

---

(١) انظر الأقوال في: «الكليات» لأبي البقاء (ص: ٧٦٢)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ١٨٠).

(٣) انظر: «تسهيل الفوائد» لابن مالك (ص: ١٤٧).

قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ١٦١): واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رب»؛ لأن المعنى واحد، إلا أن «كم» اسم، و«رب» غير اسم بمنزلة «من»، انتهى.

قال العلائي في «الفصول المفيدة» (ص: ٢٤٩): ففهم جماعة من ذلك: أن معناها التكثير.

(٤) انظر: «الكافية مع شرحها للرضي» (٤/ ٢٨٦).

(٥) رجحه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ١٦٧)، ونقله القاضي عياض في «المشارق» (٢/ ١٦) عن ابن خلاد وأبي عبيد.

(٦) انظر: «بحر المذهب» للروياني (١/ ٢٠)، قال: يقال بالتخفيف والتثقيل، وأجودهما التخفيف.

وروي بتشديد الضاد[١]، بل قال النووي: وهو الكثير[٢]، من النُّضْرَةِ، وهي الحسن والرونق، والمعنىٰ: خصه الله بالبهجة والسرور؛ لأنه سعىٰ في نضارة العلم وتجديد السنة، فجازاه رسول الله ﷺ من دعائه له بما يناسب حاله في المعاملة، ولأن من حفظ ما سمعه، وأداه كما سمعه من غير تغيير، كأنه جعل المعنىٰ غضّاً طريّاً.

وقال بعضُهم: معنىٰ الحديث: أوصله الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ نضرة الجنة، وهو نعيمها، قال الله تعالىٰ: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[٣] [المطففين: ٢٤].

وقال بعض آخر: ليس هذا من الحُسْنِ في الوَجْهِ، وإنما معناه حَسَّنَ اللهُ وَجْهَهُ في الناس، أي: جَاهَهُ وقدْرَهُ فيهم، فهو مثل قوله ﷺ: «اطلبوا الخيرَ ـ وفي روايةٍ: الحوائجَ ـ من حِسانِ الوُجوه»[٤]، يعني: من وجوه الناس، وذوي الأقدار.

وردَّه ابن حجر المكي بأنه بعيد، مخالف للظاهر من غير حامل عليه،

---

(١) قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/ ١٦): يروى بتخفيف الضاد وتشديدها، وأكثر الشيوخ يشددون، وأكثر أهل الأدب يخففون، قال القاضي ابن خلاد: وهو الصحيح. قال القاضي: وكلاهما صحيح.

(٢) انظر: «الفتح المبين في شرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٤٩).

(٣) انظر: «المحدث الفاضل» للرامهرمزي (ص ١٦٧).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٤٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ١١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٥١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٧٥٩)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٦٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٤١)، وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها.

وفي الباب عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وطرقه كلها ضعيفة.
قال العقيلي: وليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت.

قال: وليس نظير حديث: «اطلبوا الحوائج» لذكرِهِ الوجوهَ فيه، المحتملِ لأن يُرادَ بها جمع وَجْهٍ من الوَجَاهَةِ، وهي التقدم وعلو القدر.

وحكىٰ ابن العربي عن ابن بشكوال أنه بالصاد المهملة، وهو شاذ، انتهىٰ.

وعلىٰ الصاد المهملة، فهو بتخفيفها، وفي رواية: «أنضر» بهمزة أوله، وبالضاد المعجمة[1].

واعلم أنه ورد حديث: «اطْلُبوا الخيرَ عندَ حِسانِ الوُجوهِ» بروايات مختلفة من طرق كثيرة، عن أنس، وجابر، وعائشة، وابن عباس، وغيرهم، وهي وإن كانت ضعيفة، فليس الحديث بموضوع، بل هو مشهور، قد يكتسب الحسن لغيره؛ لتعدد طرقه[2]، وقد استوفيناها وألفاظه برواياته وما قيل فيه قديماً وحديثاً من نظمه في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»، وقد قلتُ في ذلك متشبهاً بهم: [من الكامل]

يا مَنْ سَبَىٰ بالحُسْنِ كُلَّ فَقِيهِ ... واستُجمِعَتْ عُلْيَا المَكَارِمِ فِيهِ

جُدْ لي بخَيْرٍ فهوَ خيرٌ قَدْ أتىٰ ... فيهِ حديثٌ صالحٌ نَرْويهِ

ما أنّ معناهُ اطلبوا مِنْ خَيْرِكُمْ ... الخيرَ أَعْني من حِسانِ وُجوهِ[3]

وقيل: خَصَّ الفقهَ بالذكر دون العلم؛ للإشعار بأن الحامل له ليس بعارٍ من العلمِ؛ إذ الفِقْهُ: العلمُ بدقائق العلوم المستنبطة من الأقيسة، ولو قال: غير عالم، لزم جهله، انتهىٰ.

وما ذكره في معنىٰ الفِقْهِ خلافُ الراجح المشهور من أنه العلم مطلقاً،

---

(١) انظر: «الفتح المبين في شرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٤٩).

(٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٤٨): طرقه كلها ضعيفة، وبعضها أشد في ذلك من بعض.

(٣) انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ١٥٢ـ ١٥٣).

فقيهاً كان، أولا؛ فقد قالوا: الفقه لغةً: الفهم مطلقاً، وقيل: فَهْمُ ما دقّ من المعنىٰ، واصطلاحاً: العلمُ بالأحكام الشرعية العملية، المكتسب من أدلتها التفصيلية[1].

ولا يختص إشعار الحديث بما ذكر علىٰ القيل، بل يبقىٰ الإشعار المذكور، وأن حمل الفقه علىٰ المشهور، وإن أوهمه كلام بعضهم علىٰ أن قوله: «غير عالم» مساوٍ لقوله: «ليس بفقيه»، فتدبر.

وقد نظم بعضهم هذا الحديث عاقداً له بقوله: [من الكامل]

مَنْ كانَ من أهلِ الحديثِ فإنَّهُ ... ذو نُضْرَةٍ في وَجْهِهِ نورٌ سَطَعْ
إنَّ النَّبيَّ دَعا بِنُضرَةِ وَجْهِ مَنْ ... أَدّىٰ الحديثَ كما تَحَمَّلَ واسْتَمَعْ

ويَحْتَمِلُ الحديثُ أن يكون إخباراً من النبي ﷺ بنضرة وجه أهل الحديث، وقد عقده بعضهم علىٰ وجه يحتَمِلُ الدعاءَ والإخبار، حيث قال: [من البسيط]

انظر لحفّاظ أنْباءِ النَّبيّ تَجِدْ ... ما لا نَظيرَ لَهُ مِنْ نُضْرَةِ النَّظَرِ
هذا الرِّياضُ لكم قَدْ زُخْرِفَتْ كَرَماً ... مِنْ رَبِّكُمْ فَارْتَعُوا في مُلْكِ مُقْتَدِرِ
وبَادِرُوا وَابْذُرُوا فِيْهَا بِذَارَ تُقَىً ... تَجْنُوا بِدَارَ بَقَاءٍ أَطْيَبَ الثَّمَرِ
واسْتَمْطِرُوا رَحْمَةَ اللهِ الكَرِيمِ علىٰ ... رُوْحِ البُخَارِيْ رَاوِيْ أَرْجَح الأثَرِ

ومما ينسب للجلال السيوطي مبيناً فيه سر نضارة وجوه أهل الحديث، وقد أجاد حيث أفاد: [من الكامل]

أَهْلُ الحَديثِ لَهُمْ مَفاخِرُ ظاهرَهْ ... وَهُمُ نجومٌ في البَرِيَّةِ زاهِرَهْ
في كُلِّ عَصْرٍ قَدْ ثَوَوا تَلْقاهُمُ ... حقاً لأَعْداءِ الشَّريعَةِ قاهِرَهْ
بالنورِ قَدْ مُلِئَتْ حُشاشَةُ صَدْرِهم ... فَلِذا وُجوهُهُمُ تَراها ناضِرَهْ

---

(١) انظر: «التمهيد» للإسنوي (ص: ٥٠)، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار (١/ ٤١).

* **ومما ورد من الأحاديث الدَّالة علىٰ فضلِ أهل الحديث** ما رواه الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفائي»، قلنا: يا رسولَ الله! ومن خلفاؤُكَ؟ قال: «الذينَ يَرْوون أَحاديثي ويُعَلِّمونَها الناسَ»[١].

ولا يخفىٰ أن أداء السنن وتعليمها للمسلمين نصيحة لهم، وهي من وظائف الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام أجمعين، فمن قام بذلك، كان خليفة لمن يبلغ عنه، وكما أن الأنبياء ـ عليهم السلام ـ لم يهملوا أعداءهم من النصيحة، كذلك لا يليق ولا ينبغي لطالب الحديث وناقل السنة أن يمنحها أصدقاءَه فقط، ويمنعها من أعدائه، فعلىٰ العالم بالسنة أن يجعلَ أكبرَ هَمِّهِ وأعظمَهُ نشرها وتبليغها للناس؛ فقد أمر النبيُّ ﷺ بالتبليغ عنه؛ حيث قال فيما رواه البخاري وأحمد والترمذي عن ابن عمر[و] ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «بَلِّغوا عَنِّي ولو آيةً، وحَدِّثوا عَنْ بَني إسرائيلَ ولا حَرَجَ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النار»[٢].

قال المُظْهري: أي: بلغوا عني أحاديثي، ولو كانت قليلة. وقال البيضاوي: قال في الحديث: ولو آية، ولم يقل: ولو حديثاً؛ لأن الأمر بتبليغ الحديث يفهم منه بالطريق الأولىٰ؛ فإن الآيات مع شهرتها وانتشارها وكثرة حملتها، تكفَّل الله ـ تعالىٰ ـ بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف،

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٨٤٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): فيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي. قال الدارقطني: كذاب.
ورواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ١٦٣)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٣٠)، من حديث ابن عباس، عن علي، به.

(٢) رواه البخاري (٣٢٧٤) كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، والترمذي (٢٦٦٩) كتاب: العلم، باب: ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل، وأحمد (٢/ ١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ.

فإذا أمر بتبليغها، وهي بهذه المثابة، فالحديث أولىٰ[1].

وقال الإمامُ مالكٌ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: بلغني أن العلماءَ يُسألونَ يوم القيامة عن تبليغهم العلم كما يُسأل الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ[2].

وقال سفيان الثوري: لا أعلم علماً أفضل من طلب الحديث لمن أراد به وجه الله ـ تعالىٰ ـ؛ فإن الناس يحتاجون إليه، حتىٰ في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصوم؛ لأنه فرض كفاية، ولأن نفعه متعدٍّ[3].

ومنها ما رواه أبو داود وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ: أن النبي ﷺ قال: «العلْمُ ثلاثةٌ: آيةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قائِمَةٌ، أو فَرِيضَةٌ عادِلَةٌ، وما سِوىٰ ذلكَ، فهو فَضْلٌ»[4].

قال في «شرح المشكاة»: التعريفُ في العلم للعهد، وهو ما عُلِمَ من الشارع، وهو العلم النافع في الدين، فالعلم في الحديث مطلق، فينبغي تقييده بما يفهم منه المقصود، فيقال: علم الشريعة معرفة ثلاثة أشياء: آية محكمة... إلخ، قال: والمراد بالآية المحكمة: كتاب الله تعالىٰ، وما يتوقف عليه.

قال: لأن المُحكمة هي التي أحكمت عبارتها؛ بأن حُفظت من

---

(١) نقله ملا علي قاري في «مرقاة المفاتيح» (١/ ٤٠٦). وانظر: «فيض القدير» للمناوي (٣/ ٢٠٦).

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٢٣).

(٣) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٨١).

(٤) رواه أبو داود (٢٨٨٥) كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في تعليم الفرائض، وابن ماجه (٥٤) في المقدمة، باب: اجتناب الرأي والقياس. وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري الإفريقي، وفيه ضعف.

الاحتمالِ والاشتباهِ، فكانتْ أمَّ الكتابِ، فتحمل المتشابهات عليها، وترد إليها، ولا يتم ذلك إلا للماهر في علم التفسير والتأويل، الحائز لمقدماتٍ يفتقر إليها من الأصلين وأقسام العربية، ويحتمل أن يراد بالآية المحكمة ما لم يُنسخ؛ لأنها محكمةٌ لبقاء حكمها وعدم نسخه.

قال: **والمراد بقيام السنة**: ثباتها ودوامها، والمحافظة عليها، مِن: قَامَتِ السوقُ: إذا نفقت؛ لأنها إذا حوفظ عليها، كانت كالشيء النافق الذي تميل إليه الرغبات، ويتنافس فيه المخلصون بالطلبات.

ودوامها بحفظ أسانيدها؛ من معرفة أسماء الرجال، والجرح والتعديل، ومعرفة الأقسام؛ من الصحيح والحسن والضعيف، المتفرعِ عنه أنواع كثيرة، وما يتصل بها من المتممات من علم الاصطلاح، أو بحفظِ متونِهَا من التغيير والتبديل بالإتقان، وتفهُّمِ مَعَانيها، واستنباط العلوم منها؛ جُلّها بل كُلّها من جوامع كَلِمه ﷺ التي اختص بها، لا سيما مثل هذا.

والمراد بالفريضة العادلة: المستقيمة المستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع[١].

والمراد بما سوىٰ ذلك: المعدودُ من الفضل بمعنىٰ الزائد: ما لا دخل له في أصول علوم الدين، بل ربما يستعاذُ منه، كقوله ـ عليه السلام ـ في حديثٍ رواهُ أبو داودَ، والنَّسائي، والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً: «اللَّهُمَّ إنِّي أَعوذُ بكَ مِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ، ومِنْ دُعاءٍ لا يُسْمَعُ، ومِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، ومن عِلْمٍ لاَ يَنْفَعُ، أَعوذُ بكَ مِنْ هـٰؤلاءِ الأَرْبَعِ»[٢].

---

(١) وانظر: «فيض القدير» للمناوي (٤/ ٣٨٦).

(٢) رواه أبو داود (١٥٤٨)، كتاب: الصلاة، باب: في الاستعاذة، والنسائي (٥٤٦٧)، كتاب: الاستعاذة، باب: الاستعاذة من نفس لا تشبع، وابن ماجه (٣٨٣٧)، كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء، والحاكم في «المستدرك» (٣٥٤).

ومنها ما رواه ابن عدي من طرق كثيرة كلها ضعيفة، لكن بتعددها يتقوىٰ الحديث فيصير حسناً لغيره ـ كما جزم به العلائي[1] ـ عن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ﷺ أنه قال: «يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خلفٍ عُدولُهُ، يَنْفونَ عنهُ تَحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبْطِلين، وتأْويلَ الجاهلين»[2].

فقوله: «**ينفون عنه تحريف الغالين**»؛ أي: تغيير المتجاوزين الحدَّ، مِنْ: غَلا الأمرَ غلواً: جاوز حده، كما في «القاموس»[3] وغيره. فالغالين: بالغين المعجمة واللام الخفيفة، لا بالضاد الساقطة واللام الشديدة، كما قد يحرف بذلك.

وقوله: «**وانتحال**» بالحاء المهملة، أي: ادعاء المبطلين ما ليس لهم.

وقوله: «**خلف**» بفتح الخاء المعجمة واللام وبالفاء، لا بالقاف، كما قد يتوهم، أي: من يخلف غيره.

و«**عُدولُه**» بضم العين، جمع عَدْل بفتحها، فاعل يحمل، والمراد به: عدل الرواية.

وفي تخصيص حملة السنة والحديث بهذه المنقبة العلية تعظيم هذه

---

(١) نقله عنه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٩٧).
ونقل الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٩) عن الإمام أحمد: أنه قيل له: كأنه كلام موضوع، فقال: لا بل هو صحيح، سمعته من غير واحد.
قال العلامة ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (١/ ٣١٢): وقد رويت له شواهد كثيرة، وضعفها لا يضر، لأن القصد التقوي بها، لا الاعتماد عليها، مع أن الضعف يعتبر به إذا لم يكن ضعيفاً بمرة أو باطلاً، أو مردواً، أو نحو ذلك، فهذه الوجوه مع تصحيح أحمد وابن عبد البر، وترجيح العقيلي لإسناده، مع أمانتهم واطلاعهم يقتضي بصحته أو حسنه إن شاء الله تعالى.

(٢) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٩).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي (ص: ١٧٠٠)، (مادة: غ ل و).

الأمة المحمدية، وبيان جلالة قدر أهل الحديث، وعلو مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم الحافظون مشارعَ الشريعةِ، ومتون الروايات من تحريف المحرفين، وتأويل الجهلة القاصرين، وزيغ المبطلين.

قال النوويُّ في أوائل «تهذيب الأسماء واللغات»: هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم، وحفظه، وعدالة ناقليه، وأن الله ـ تعالىٰ ـ يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه، وينفون عنه التحريف، فلا يضيع. وفي هذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ـ ولله الحمد ـ، وهو من أعلام النبوة، ولا يضر كون بعض الفسَّاق يعرف شيئاً من علم الحديث؛ فإن الحديثَ إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه[1]، انتهىٰ.

وأجاب غيره: بأن اللام في «العلم» للعهد، أي: العلم النافع، وبأنه دعاء لا إخبار بأنه يحمله العدول.

واعترِضَ: بأنه بعيد لفظاً ومعنى.

وأجيب ـ أيضاً ـ: بأن ما يعرفه الفساق من العلم ليس بعلم حقيقي؛ لعدم عملهم به كما أشار إلىٰ ذلك الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ بقوله: [من مخلَّع البسيط]

ولا العِلْمُ إلاّ مَعَ التُّقَىٰ ولا العَقْلُ إلاّ مَعَ الأَدبِ

وكما صرح بنظيره السعد التفتازاني في قول «التلخيص»: «وقد يُنزَّلُ العالمُ منزلةَ الجاهل، قال: لعدم جريه علىٰ موجب علمه»؛ فإن من لا يجري علىٰ مقتضىٰ العلم هو والجاهل سواء، كما يقال للعالمِ التاركِ الصلاةَ: الصلاة واجبة؛ لأن موجب العلم العمل، وللسائل العارف بما بين

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٤٥).

يديك: ما هو؟ هو كتاب؛ لأن موجب العلم ترك السؤال، ومثله: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] في جواب: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم. قال صاحب «المفتاح»: وإن شئتَ، فعليكَ بكلام رب العزة تعالىٰ(١)، انتهىٰ.

والأولىٰ فيه أن يقال: وقد يُسَاقُ المعلومُ مَسَاقَ غيره، ومن ثَمَّ عبَّر بعضهم بأنه سوق المعلوم مساقَ المجهولِ، أو مساقَ غيره؛ لأن التعبيرَ بالأوَّلِ لا يخلو من نوع سوءِ أدبٍ في القرآنِ العزيزِ، فتدبر.

* تنبيه: في هذا الحديث إشارةٌ إلىٰ أن هذه الأمة كما تحفظ متن الحديث تحفظ إسناده، وتبحث عن عدالة رجاله، وحفظهم، وغير ذلك، وهو منقبة لها، وفضيلة وخصيصة اختصت به عن سائر الأمم.

ففي «المواهب اللدنية» للقسطلاني في مبحث: خصائص هذه الأمة المحمدية ما نصه: ومنها أنهم أوتوا الإسناد، وهو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بَالِغَةٌ من السنن المؤكدة، روينا من طريق أبي العباس الدغولي قال: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول: إن الله تعالىٰ قد أكرم هذه الأمة، وشَرَّفَهَا وفَضَّلَهَا بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صُحُفٌ في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات(٢).

وهذه الأمة الشريفة ـ زادها الله شرفاً بنبيها ﷺ ـ إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والعدالة، عن مثله، حتىٰ تتناهىٰ أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتىٰ يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسةً لمن فوقه ممن كان أقصر مجالسة، ثم يكتبون

---

(١) انظر: «المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم» للتفتازاني (ص: ٤٦).
(٢) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٠).

من الحديث من عشرين وجهاً فأكثر حتىٰ يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عداً، وهذا من فضل الله ـ تعالىٰ ـ علىٰ هذه الأمة، فنستودع الله ـ تعالىٰ ـ شكر هذه النعمة وغيرها من نعمه ـ تعالىٰ ـ.

وقال أبو حاتمٍ الرَّازِيُّ: لم يكن في أمةٍ من الأُمَمِ منذ خلق الله ـ تعالىٰ ـ آدمَ أمناءَ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة[١]، انتهىٰ.

وفي حاشيتها لشيخ مشايخنا الشيخ علي الشبرامَلِّسِيّ ما نصه: أخرج الحاكمُ، وأبو نُعيم، وابن عساكر عن علي ـ رضي الله عنه ـ: أنه عليه الصلاة والسلام ـ قال: «إذا كتبتُمُ الحديثَ ـ أي: عَنِّي ـ، فاكتُبوه بإسنادِهِ، فإنْ يَكُنْ حَقّاً، كُنْتُمْ شُرَكاءَ في الأَجْرِ لِمَنْ رَواهُ مِنَ الرِّجالِ، وإنْ يَكُ باطِلاً، كانَ وِزْرُهُ عليهِ»[٢]؛ أي: إثمه علىٰ من تعمد الكذبَ؛ لأن كتابةَ الحديثِ بلا سَنَدٍ فيه خلطٌ للصحيح بالضعيف، بل وبالموضوع، فيقع الزلل، ويَنْسِبُ للرسولِ ما لم يقل، وإذا كتبه بإسناده، برىء الكاتب من عهدته.

قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ: الذي يطلب الحديث بلا سَنَدٍ كَحَاطِبِ ليلٍ، يحمل الحطب، وفيه أفعىٰ، وهو لا يدري[٣].

وقال سفيان الثوري: السند سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معك سلاح، فَبِمَ تقاتل[٤]؟

---

(١) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ٣٠). وانظر: «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» للقسطلاني (٢/ ٣٣٠).

(٢) رواه الحاكم في «المدخل»، وأبو نعيم، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٩٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٤) كلاهما من طريق الحاكم. وهو حديث موضوع. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٢٢).

(٣) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ٢١١).

(٤) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٢).

وقال عبد الله بن المبارك: طَالِبُ العِلْمِ بِلا سَنَدٍ، كراقي السطح بلا سلم[1].

ـ وفي هذا الخبر ردٌّ علىٰ من كره كتابة الحديث من السلف، والنهيُ عنه في خبر آخر[2] منسوخٌ أو مؤول، أي: بحمله علىٰ الزمن النبوي مخافة الاشتباه بالقرآن.

ـ وفيه بيان جلالة قَدْرِ المُحَدِّثينَ وعلو مرتبتهم، كيف، وعلم الراوية أقوىٰ أركان الدين، وأوثق عرى اليقين، لا يرغب في نشره إلا كل صادق تقي، ولا يزهد في نصره إلا كل منافق شقي.

قال ابنُ القَطَّانِ: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث[3].

وقال الطُّوسي: قرب الأسانيد قرب إلىٰ الله تعالىٰ[4].

وقال الحاكم: لولا كثرة مواظبة طائفة المحدثين علىٰ حفظ الأسانيد، لدرس مَنَارُ الإسلام، ولتمكن أهلِ الإلحاد والمُبْتدعة من قلب الأسانيد[5]، انتهىٰ.

وقَدَّمنا أول الباب الثاني زيادة علىٰ ما ذكره، فليراجع.

* **ومن الأحاديث الدالة علىٰ شرف الحديث وأهله أيضاً:** ما رواه

---

(١) رواه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٩٣).

(٢) كرواية مسلم (٣٠٠٤) عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...».

(٣) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٧٣).

(٤) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٣).

(٥) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٦).

ابن ماجه، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: سيأتيكم أقوام يطلبون العلم، فإذا رأيتموهم، فقولوا لهم: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ، وأفتوهم[1].

وقد نظمه بعضهم عاقداً له بقوله: [من الوافر]

لَقَدْ أوصىٰ النَّبِيُّ الصَّحْبَ يَوْماً   بِقَوْمٍ يَسْأَلُونَ العِلْمَ عَنْهُ
إِذا جاؤُوهُمُ أَنْ يُكْرِمُوهُمْ   وَيُنْبُوهُمْ بِما سَمِعُوه مِنْهُ
فَمَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ فَجَلَّ قَدْراً   وَلا يُدْرَكْ لَهُ كُنْهٌ فَكُنْهُ

ومنها ما رواه الشِّيرازيُّ عن أبي الدرداءِ[2]، وابنُ الجَوزيِّ في «العِلل» عن النعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ[3] مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: «يُوزَنُ يومَ القِيامَةِ مِدادُ العُلَماءِ ودَمُ الشُّهَداءِ، فَيَرْجَحُ مِدادُ العُلَماءِ علىٰ دَمِ الشُّهَدَاء»[4].

وقد عقده بعضهم ـ أيضاً ـ فقال: [من الكامل]

يا طالِبي عِلْمِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ   ما أَنْتُمُ وسِواكُمُ بِسَواءِ
فَمِدادُ ما تَجْري بِهِ أَقْلامُكُمْ   أَزْكىٰ وأَرْجَحُ مِنْ دَمِ الشُّهَداءِ[5]

ومنها: ما رواه الترمذي وابن حبان في «صحيحيهما» عن عبد الله بن

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٧٤) في المقدمة، باب: الوصاة بطلبة العلم، بهذا اللفظ. ورواه الترمذي (٢٦٥٠ـ ٢٦٥١)، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العلم، نحوه.

(٢) ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٠).

(٣) رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨١): وقال: هذا لا يصح.

(٤) وهو حديث موضوع. انظر «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٢٢٥).

(٥) نسبهما ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣١) إلى أبي بكر بن دريد. ونسبهما أبو طاهر السِّلفي في «معجم السفر» (ص: ٢١٣) لابن الأنباري.

مسعود ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَوْلَىٰ الناسِ بي يومَ القِيامة أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاةً»[1].

قال ابن حبان: في هذا الحديث بيانٌ صحيحٌ علىٰ أنَّ أولىٰ الناس برسول الله ﷺ يوم القيامة أصحابُ الحديثِ؛ إذ ليسَ من هذه الأمة قومٌ أكثرَ صلاةً عليه منهم[2].

وقال غيرُهُ: المخصوصُ بهذا الحديث نَقَلَةُ الأَخْبَارِ الذين يكتبون الأحاديث، ويذبُّون عنها الكذبَ آناءَ اللَّيلِ وأطْرَافَ النَّهارِ.

وَوَرَدَ في حديثٍ سنده حسنٌ غريب ـ كما في «الجوهر المنظم» ـ: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّىٰ عَلَيَّ في كُلِّ يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ، قَضىٰ اللهُ لَهُ مِئَةَ حاجَةٍ؛ سَبْعينَ لآخرتِهِ، وثَلاثين لِدُنْياهُ»[3].

ومن الأحاديث الدَّالَّة علىٰ فضلهم: ما رواه الطبراني في «معجمه الكبير» عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كانَ يومُ القيامةِ يَجيءُ أَصْحابُ الحديثِ ومَعَهُمُ المَحابرُ، ولِحِبْرِهِم خُلُوفٌ يَفوحُ، فيولُ اللهُ ـ عزَّ وَجلَّ ـ لَهُمْ: أَنْتُمْ أَصْحابُ الحَديثِ، طالَما كنتُمْ تُصَلُّونَ علىٰ النبيِّ ﷺ، انْطَلِقُوا بِهِمْ إِلىٰ الجَنَّة»[4].

---

(١) رواه الترمذي (٤٨٤) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ، وابن حبان في «صحيحه» (٩١١).

(٢) انظر: «صحيح ابن حبان» (٣/ ١٩٢).

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ١٠٣)، عن أنس رضي الله عنه. وانظر: «الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم» لابن حجر الهيتمي (ص: ٨٤).

(٤) ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٣٨)، وابن نقطة في «التقييد» (ص: ١٨٩)، كلهم من طريق الطبراني. قال الخطيب: هذا الحديث موضوع، والحمل فيه على الرقي.

ورویٰ الترمذي في «جامعه»، وقال: حسن صحيح، عن قرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فَسَدَ أَهْلُ الشّامِ فَلا خَيْرَ فيكُمْ، لا تَزالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتي مَنْصورينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتّىٰ تقومَ الساعةُ»[1].

قال البخاري: قال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث[2].

وورد هذا الحديث بروايات أخر.

* وقال ابن عساكر: ليهن أهل الحديث؛ فإن الله ـ تعالىٰ ـ قد آثرهم بهذه البشرىٰ، وأتم عليهم نعمه بهذه الفضيلة الكبرىٰ، فإنهم أولىٰ الناس بنبيهم؛ لأنهم يُخَلِّدُونَ ذكره في طروسهم، ويجدِّدونَ الصلاةَ والتسليم عليه في معظم الأوقات، لا سيما في مجالس مذاكرتهم وتحديثهم ودروسهم، فهم ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ الفرقة الناجية[3].

* وقال محمد بن عبد الله بن بشر: رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت له: من الفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة؟ قال: أنتم يا أصحاب الحديث[4].

جعلنا الله تعالىٰ منهم، وحشرنا في زمرتهم.

* وقال الخليل بن أحمد: إن لم يكن أهلُ القرآن وأهلُ الحديث أولياء الله ـ تعالىٰ ـ، فليس لله في الأرضِ وَلِيٌّ[5].

---

(١) رواه الترمذي (٢١٩٢)، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الشام، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٣٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣٠٢)، وغيرهم.

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٤/ ٤٨٥).

(٣) نقله السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٨٠) عن أبي اليُمن بن عساكر.

(٤) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٥).

(٥) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٠).

* وقال يزيدُ بنُ هَارونَ: إذا لم يكن أصحاب الحديث الأبدالُ، فلا أدري من هم[1]؟

* وقال ابن حجر المكي في «فتاويه الحديثية»: قال يزيد بن هارون: الأبدال هم أهل العلم، أي: النافع، الذي هو علم الظاهر والباطن، لا علم الظاهر وحده[2].

* وقال الإمام أحمد: إن لم يكونوا هم أصحاب الحديث، فمن هم[3]؟

ومراده بأصحاب الحديث من هو مثله ممَّن جمع بين علمي الظاهر والباطن، وأحاط بالأحكام والحِكَم والمعارف؛ كالأئمة الأربعة: الشافعي، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد، ونظرائهم؛ فإن هؤلاء خيارُ الأبدالِ والنُّجباء والأوتاد.

قال: فاحذر أن تسيء الظن بأحد من مثل أولئك، وأن يستولي عليك الشيطان، ومن استولىٰ عليه، لم يهتد بنورِ المعرفة إلىٰ أن أئمة الفقهاء والمجتهدين لم يبلغوا تلك المراتب، وقد اتفقوا علىٰ أن الشافعي ـ رحمه الله ـ كان من الأوتاد، وفي رواية: أنه تقَطَّبَ قبل موته، وكذلك جاء عن بعض تابعيه؛ كالإمام النووي وغيره ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ[4]، انتهىٰ.

---

(١) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٠).

(٢) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (ص: ٥٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٠).

(٣) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٠).

(٤) انظر: «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (ص: ٣٢٤ـ٣٢٥).

* وقال ابن عيسىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[النساء: ٦٩]، قال: الصالحون أصحاب الحديث[١].

* وقال الشافعي: إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث، فكأني رأيتُ رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ[٢].

* ونقل ابن ناصر الدين في «إتحاف السامع»: أن سفيان الثوري قال: الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض[٣].

ونقل فيه ـ أيضاً ـ عن يزيد بنِ زُرَيعٍ: أنه قال: لِكُلِّ دينٍ فُرْسَانٌ، وفُرْسَانُ هذا الدين أصحاب الأسانيد[٤].

* ونَقَل فيه عن كَهْمَس الهمداني: أنه قال: من لم يتحقق أن أهل الحديث حفظةُ الدين، فإنه يعد في ضعفاء المساكين، الذين لايدينون الله ـ تعالىٰ ـ بدين، يقول الله ـ عز وجلَّ ـ لنبيه: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [الزمر: ٢٣]، ويقول رسول الله ﷺ: «حَدَّثَني جبريلُ عن اللهِ عزَّ وجلّ»[٥].

* ونَقَل فيه عن إبراهيم بن أدهم: أنه قال: إن الله ـ عَزَّ وجلَّ ـ يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث[٦].

* ونقل فيه ـ أيضاً ـ: أن صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت

---

(١) رواه أبو الفضل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٤٣).

(٢) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ٣٩١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٦).

(٣) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٤).

(٤) رواه الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٣٠)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٤).

(٥) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٤٣).

(٦) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٥٩)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (ص: ٨٩).

أبي يقول: من يعظمْ أصحاب الحديث، يعظُم في عين رسول الله ﷺ، ومن حَقَّرَهَمْ، سَقَطَ من عين رسول الله ﷺ؛ فإن أصحاب الحديث أحبابُ رسول الله ﷺ[1]، انتهىٰ.

* وقال الأوزاعي: عليك بالأثَرِ وإن رَفَضَكَ الناسُ، وإياك وآراءَ الرجال وإن زخرفوه لك بالقول؛ فإن الأمر ينجلي وأنت علىٰ طريقٍ مستقيم[2].

* وقال الشعبي: هلكتم حين تركتمْ الآثار وأخذتم بغيرها[3].

* ولله درُّ بعضهم حيث قال: [من الطويل]

جَزَىٰ اللهُ أَصْحابَ الحَديثِ مَثوبةً ... وَبَوَّأَهُمْ في الخُلْدِ أَعْلىٰ المَنازِلِ
فَلَولا اعْتِناهُمْ بِالحَديثِ وحِفْظِهِ ... وَنَفْيُهُمُ عَنْهُ صُروفَ الأَباطِلِ
وإنْفاقُهُمْ أَعْمارَهُمْ في طِلابِهِ ... وَبَحْثِهِمُ عَنْهُ بِجِدٍّ مُواصِلِ
لَمَا كانَ يَدْري مَنْ غَدا مُتَفَقِّهاً ... صَحيحَ حَديثٍ من سَقيمٍ وباطِلِ
ولَمْ يَسْتَبِنْ ما كانَ في الذِّكْرِ مُجْمَلاً ... ولَمْ يَدْرِ فَرْضاً مِنْ عُموم النَّوافِلِ
وَقَدْ بَذَلُوا فيهِ نُفوساً نَفيسَةً ... وَباعوا بِحَظٍّ آجِلٍ كُلَّ عاجِلِ
فَحُبُّهُمُ فَرْضٌ عَلىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ ... وَلَيْسَ يُعاديهِمْ سِوَىٰ كُلِّ جاهِلِ[4]

---

(١) انظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي، (ص: ٢٤٧) وعنده: «أحبار رسول الله» بدل «أحباب رسول الله».

(٢) رواه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٤٥)، وأبو الفضل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ١٣٠).

(٣) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ١٩٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٣٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٦٢).

(٤) ذكرها السخاوي في «الضوء اللامع» (٩/ ٧٥) في ترجمة محمد بن محمد الشُّمُنِّي المتوفي سنة (٨٢١هـ)، وهو والد التقي الشمني النحوي المعروف، وعزاها إليه.

* قال أبو بكر بن الأنباري: قد ذكر الخليلُ بن أحمد في مجلسه: [من البسيط]

ما ماتَ مَنْ كانَ مَذْكوراً روايَتُهُ ... قَدْ ماتَ قَوْمٌ وَهُمْ في النَّاسِ أَحْياءُ

وعاشَ قَومٌ ولَمْ تُذْكَرْ مَآثِرُهُمْ ... فَما تَذَكُّرُهُمْ والقَوْمُ أَحْياءُ

* وقال أبو محمدٍ هبةُ اللهِ بن الحسن الشيرازي: [من الطويل]

عليكَ بأَصْحابِ الحَديثِ فَإِنَّهُمْ ... عَلىٰ مَنْهَجٍ للدِّينِ مازالَ مَعْلَما

وَما النُّورُ إلاَّ في الحَديثِ وأَهْلِهِ ... إذا ما دَجا اللَّيْلُ البَهيمُ وأَظْلَما

وَأَعْلىٰ البَرايا مَنْ إِلىٰ السُّنَنِ اعْتَزىٰ ... وأَغْوىٰ البَرايا مَنْ إلى البدع انْتَمى

وَمَنْ تَرَكَ الآثارَ قَدْ ضَلَّ سَعْيُهُ ... وهَلْ يَتْرُكُ الآثارَ مَنْ كانَ مُسْلِما[1]

* وقال عبد الله بن أحمد بن تمام: [من البسيط]

أَهْلُ الحَديثِ إذا عُدُّوا لَهُمْ شَرَفٌ ... بِنِسْبَةٍ مِنْ رَسولِ اللهِ تَتَّصِلُ

حازُوا مِنَ الشَّرَفِ الأَعْلَىٰ مَآثِرَهُ ... وَقَدْ زَكا لَهُمُ الإِخْلاصُ وَالعَمَلُ

ما آثَرُوا غَيْرَ آثارِ النَّبِيِّ هُدًى ... وَعَنْ طَريقِ الهُدَىٰ يَوْماً فما عَدَلُوا

* ولله دَرُّ أبي طاهرٍ أحمدِ بنِ محمدٍ السِّلَفِيِّ حيثُ قال: [من الخفيف]

إنَّ عِلْمَ الحَديثِ عِلْمُ رِجالٍ ... تَرَكُوا الأبْتِداعَ لِلاتِّباعِ

فَإذا اللَّيْلُ جَنَّهُمْ كَتَبُوهُ ... وَإذا أَصْبَحُوا غَدَوْا لِلسَّماعِ

فَلَهُمْ في المَعادِ خَيْرُ مَقامٍ ... شارَكُوا الأَنْبِياءَ في الاتِّباعِ[2]

* ولله درُّ إمامِنا الشافعيِّ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ حيث قال: [من البسيط]

كُلُّ العُلُومِ سِوىٰ القُرْآنِ مَشْغَلَةٌ ... إلاَّ الحَديثَ وإلاَّ الفِقْهَ في الدِّينِ

---

(١) رواها ابن طاهر المقدسي في «العلو والنزول» (ص: ٤٨) عنه. ورواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢٠١) عن ابن جرير الطبري.

(٢) رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢١٠) عدا البيت الأخير منه، وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٠/ ٢٠٣)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٧/ ٣٥٩).

كِلاهُما وَحْيُ رَبِّ النَّاسِ أَهْلُهُما ... يَومَ القِيامَةِ في صَفِّ النَّبيينِ[1]

* وما أحسنَ قول أبي بكرٍ حُميدٍ القرطبي ـ رحمه الله ـ: [من البسيط]

نورُ الحَديثِ مُبينٌ فادْنُ واقْتَبِسِ ... واحْدُ الرِّكابَ لَهُ نَحو الرِّضىٰ الندسِ
واطْلُبْهُ بالصِّينِ فَهْوَ العِلْمُ إنْ رُفِعَتْ ... أعلامُه بِرُباها يا ابْنَ أَنْدَلُسِ
فَلا تُضِعْ في سِوىٰ تَقْييدِ شارِدِهِ ... عُمْراً يَفوتُكَ بَيْنَ اللَّحْظِ والنَّفَسِ
وخَلِّ سَمْعَكَ عن بَلْوىٰ أَخِي جَدَلٍ ... شُغْلُ اللَّبيبِ بِها ضَرْبٌ مِنَ الهَوَسِ
ما إنْ سَمَتْ بِأَبي بَكْرٍ وَلا عُمَرٍ ... ولا أتتْ عَنْ أبي ذَرٍّ ولا أَنَسِ
إلا هَوًى وَخُصوماتٌ مُلَفَّقَةٌ ... لَيْسَتْ بِرَطْبٍ إذا عُدَّتْ ولا يَبَسِ
فَلاَ يَغُرَّكَ مِنْ أَرْبابِها هَذَرٌ ... أَجْدىٰ لِوَجْهِك مِنْها نَغْمَةُ الجَرَسِ
أَعِرْهُمُ أُذُناً صَمّا إذا نَطَقُوا ... وَكُنْ إذا سَأَلُوا تُعْزَىٰ إلىٰ خَرَسِ
نورٌ لَمُقْتَبِسٍ خَيْرٌ لِمُلْتَمِسٍ ... حِمًى لِمُحْتَرِسٍ نُعْمَى لِمُبْتَئِسِ
فاعْكُفْ ببابِهِما علىٰ طِلابِهِما ... تَمْحو العَمىٰ بِهِما عَنْ كُلِّ مُلْتَمِسِ
وَرِدْ بِقَلْبِكَ عَذْباً مِنْ حِياضِهِما ... تَغْسِلْ بِماءِ الهُدَىٰ ما فيهِ مِنْ دَنَسِ
واقْفُ النَّبيَّ وأَتْباعَ النَّبيِّ وكُنْ ... مِنْ هَدْيِهِمْ أَبَداً تَدْنو إلىٰ قَبَسِ
والزَمْ مَجالِسَهُمْ واحْفَظْ مَحاسِنَهُمْ ... وانْدُبْ مَدارِسَهُمْ بِالأَرْبُعِ الدُّرُسِ
وَاسْلُكْ طَرِيقَهُمُ واتبَعْ فَرِيقَهُمُ ... تَكُنْ رَفيقَهُمُ في حَضْرَةِ القُدُسِ
تِلْكَ السَّعادَةُ إنْ تُلْمِمْ بِساحَتِها ... تَحُطَّ رَحْلَكَ قَدْ عُوِّضْتَ مِنْ تَعَسِ[2]

* ولبعضهم: [من السريع]

إنْ خِفْتَ يَوْمَ الحَشْرِ مِنْ هَوْلِهِ ... وَرُمْتَ أَنْ تَحْظَىٰ بِكُلِّ المَرامْ

---

(١) كذا نسب البيت الأول منهما إلى الإمام الشافعي: ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٥٤)، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ٢٩٧).
(٢) ذكرها القنوجي في «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص: ٣٩ـ ٤٠).

فَعِشْ عَلىٰ سُنَّةِ خَيْرِ الوَرَىٰ ... مُقْتَفِياً أَهْلَ الحَديثِ الكِرامْ
هُمُ الأَدِلاَّءُ يَنْجُونَ مِنْ هَوْلِهِ ... حينَ يُقادُونَ لِدارِ السَّلامْ

* ولبعضهم أيضاً: [من الوافر]

عَلَيْكُمْ بالحَديثِ فَلَيسَ شَيءٌ ... يُعادِلُهُ عَلَىٰ كُلِّ الجِهاتِ
نَصَحْتُ لَكُمْ فإنَّ الدِّينَ نُصْحٌ ... ولا أُخْفِي نَصائِحَ واجباتِ
وَجَدْنا في الرِّوايَةِ كُلَّ فِقْهٍ ... وأَحْكامٍ ومِنْ كُلِّ اللُّغاتِ
لِذِكْرِ المُسْنَداتِ جَعَلْتُ حَظِّي ... وحِفْظُ العِلْمِ خَيْرُ العائِداتِ
أَئِمَّتُهُ النُّجومُ وهَلْ رَشيدٌ ... تَكَلَّمَ في النُّجومِ الزّاهِراتِ[1]

* ومما يُنْسَبُ للحافظ السيوطي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: [من الكامل]

عِلْمُ الحَديثِ أَجَلُّ عِلْمِ الدِّينِ ... وبِهِ عُلُوُّ المَرْءِ في الدّارَيْنِ
كالماءِ مَحياة النُّفوسِ مُطَهِّرٌ ... لِلْقَلْبِ لا يَعْلُوهُ شَيْنُ الرَّيْنِ
فاعْكُفْ عَلَيْهِ رِوايَةً وكِتابَةً ... واطْلُبْ مَعالِيَهُ وَلَو بالصِّينِ
يَكْفيهِ فَضْلاً ذِكْرُهُ لِلْمُصْطَفىٰ ... في كُلِّ وَقْتٍ قَدْ مَضَىٰ والحِينِ
خَيْرِ البَرِيَّةِ سَيِّدِ الرُّسْلِ الَّذي ... جَلَّتْ مَحاسِنُهُ عَنِ التَّدْوينِ
ذي المُعْجِزاتِ الباهِرات وَعَدُّها ... قَدْ زادَ عَنْ أَلْفٍ إلىٰ أَلْفَيْنِ
فَالماءُ سالَ مِنِ اصْبَعَيْهِ أَنْهُراً ... والبَدْرُ شُقَّ مِنَ اجْلِهِ نِصْفَيْنِ
وَأَتَىٰ ودِينُ اللهِ شُتِّتَ شَمْلُهُ ... فَهَدَىٰ إليهِ وصارَ في تَحْصينِ
ولَهُ الأَسامي والمَناقِبُ والعُلىٰ ... مِمَّا بَدا أَغْنَىٰ عَنِ التَّبْيينِ
مَحْمودُ أَحْمَدُ حامِدٌ ومُحَمَّدٌ ... ولَهُ مَقامُ الحَمْدِ يَوْمَ الدِّينِ
أَكْرِمْ بِهِ مِنْ مُصْطَفًى فَحَديثُهُ ... يَشْفي العَليلَ وذِكْرُهُ يُحْييني[2]

---

(١) انظر: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص: ٦٢ـ ٦٣).

(٢) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: ٤٤).

* ولأبي عبد الله الدبيثي : [من الطويل]

إذا اخْتارَ كُلُّ النَّاس في الدِّين مَذْهَباً وَصَــوَّبَــهُ رَأْيــاً وحَقَّقَــهُ فِعْــلا
فَإِنِّي أرىٰ عِلْمَ الحَديثِ وأَهْلَهُ أَحَقَّ اتِّباعاً بَلْ أَسَدَّهُمُ سُبْلا[1]

* ولبعهضم : [من البسيط]

أَهْلُ الحَديثِ هُمُ أَهْلُ النَّبِيِّ وإِنْ لَمْ يَصْحَبُوا نَفْسَهُ أَنْفاسَهُ صَحِبوا[2]

* ولآخر : [من الكامل]

لَمْ أَسْعَ في طَلَبِ الحَديثِ لِسُمْعَةٍ أَوْ لِاجْتِمـاعِ قَـديمِـهِ وحَـديثِـهِ
لٰكِنْ إذا فاتَ المُحِبَّ لِقاءُ مَنْ يَهْوَىٰ تَعَلَّلَ بِاسْتِماعِ حَديثِهِ[3]

* ونقل النووي ـ رحمه الله ـ في كتابه «التَّرَخُّصُ في الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» عن ابن عبد السلام الأديب لنفسه قوله : [من الطويل]

أَلا إنَّ خَيْـرَ النّـاسِ بَعْـدَ مُحَمَّـدٍ وَأَصْحـابِـهِ والتّـابِعيـنَ بِـإِحْسـانِ
أُنــاسٌ أَرادَ اللهُ إِحْيــاءَ دينِــهِ بِحِفْظِ الذي يَرْوي عَنِ الأَوَّلِ الثاني
إذا عالِمٌ عالي الحَديثِ تَسامَعُوا بِهِ جاءَهُ القاصِي مِنَ القَوْمِ والدّاني
وسارُوا مَسيرَ الشَّمْسِ في جَمْعِ عِلْمِهِ فَأَوْطانُهُمْ أَضْحَتْ لَهُمْ غَيْرَ أَوْطانِ[4]

* ثم نقل النووي ـ أيضاً ـ فيه عن أبي القاسم هبة الله لنفسه قوله : [من الكامل]

واظِبْ عَلى جَمْعِ الحديثِ وكَتْبِهِ واجْهَدْ عَلى تَصْحيحِهِ في كُتْبِهِ

---

(١) انظر : «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٦/ ٣٤٤).
(٢) انظر : «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٣٥٧).
(٣) انظر : «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٢٥).
(٤) انظر : «الترخيص في الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام» للنووي (ص : ٨٤).

واسْمَعْـهُ مِـنْ أَرْبـابِـهِ نقْـلاً كمَـا سَمِعُـوهُ مِـنْ أَشْيـاخِـهِ تَسْعَـدْ بِـهِ
واعْرِفْ ثِقاتِ رُواتِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ كَيْمـا تُمَيِّـزَ صِـدْقَـهُ مِـنْ كِـذْبِـهِ
فَهُـوَ المُفَسِّـرُ لِلْكِتـابِ وإِنَّمـا نَطَـقَ النَّبِـيُّ لَنـا بِـهِ عَـنْ رَبِّـهِ
فَتَفَهَّـمِ الأَخْبـارَ تَعْـرِفْ حِلَّـهُ مِنْ حُرْمِهِ مَعْ فَرْضِهِ مَعْ نَدْبِهِ
وَهُـوَ المُبَيِّـنُ لِلْعِبـادِ بِشَـرْحِـهِ سُنَنَ النَّبِيِّ المُصْطَفَىٰ مَعْ صَحْبِهِ
وَتَتَبَّـعِ العـالـي الصَّحيـحَ فَـإِنَّـهُ قُرْبٌ إِلَىٰ الرَّحْمٰنِ تَحْظَ بِقُرْبِهِ
وَتَجَنَّـبِ التَّصْحيـفَ فيـهِ فَـرُبَّمـا أَدَّىٰ إِلـىٰ تَحْـريفِـهِ بَـلْ قَلْبِـهِ
واتْـرُكْ مَقـالَـةَ مَـنْ لَحـاكَ بِجَهْلِـهِ عَـنْ كَتْبِـهِ أو بِـدْعَـةٍ فـي قَلْبِـهِ
فَكَفَىٰ المُحَدِّثَ رِفْعَةً أَنْ يُرْتَضَى وَيُعَدَّ مِنْ أَهْلِ الحَديثِ وحِزْبِهِ[1]

انتهىٰ.

والحاصلُ: أن الأحاديث والآثار والأشعار في مدح الحديث ومدح أهله سارت مسير الشمس في رابعة النهار.

وهي صادقة ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ علىٰ الإمام البخاري وأضرابه من الأئمة الأخيار، فهي تشعر بالثناء عليه، جعلنا الله تعالىٰ من المقربين لديه.

وفي هذا القدر كفاية؛ إذ وصفُه بالتقدم في هذا العلم معلومٌ لكل من له دراية.

وقدمنا عن النووي وغيره في الباب الثاني مزيدَ بيان لذلك، فراجعه، فرضي الله عنه وعنا، وعن العلماء العاملين، ونفعنا والمسلمين ببركاته وبركات عباده الصالحين، بجاه نبينا محمد سيد الأولين والآخرين، والشفيع للمقصِّرين والمذنبين.

* * *

---

(١) المرجع السابق (ص: ٨٥).

الباب الرابع

في بيان تصانيفه المفيدة، وبيان اسم كتابه «الجامع الصحيح»، وترجيحه علىٰ غيره من تآليف البشر العديدة، وفي بيان شارحيه، وعدد أحاديثه، وفوائد أخر شريفة؛ كالكلام علىٰ تراجمه، وعدد أبوابه، وغير ذلك من أبحاث منيفة

أما تصانيفه، فقد اشتهرت في جميع الأقطار، وعمَّ نفعُها لأهل المعرفة في الاستبصار.

وقال الحاكم أبو أحمد في حقها كما في «المقدمة»: لو قلتُ: إني لم أرَ تصنيفَ أحدٍ يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة، لفعلت[1]، انتهىٰ.

١ـ فمنها: «الأدب المفرد»، وهو مجلد لطيف، وقفت عليه، وهو في الحديث، ويرويه عنه أحمد بنُ محمد بن الجليل ـ بالجيم المفتوحة، وبلامين بينهما مثناة تحتية ساكنة ـ البزار.

٢ـ ومنها «رفع اليدين في الصلاة».

٣ـ ومنها «القراءةُ خَلفَ الإمام» ويرويهما عنه محمود بن إسحاق الخزاعي، وهو آخر من حدث عنه ببخارىٰ.

٤ـ ومنها: «بر الوالدين»، ويرويه عنه محمد بن دلويه الوراق.

٥ـ ومنها: «التاريخ الكبير»، وقد صَنَّفَهُ ـ كما مرَّ ـ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة، وقد وقفت علىٰ جُزْءٍ منه، وهو كتاب جامع في بابه، قال

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٥).

الحافظ في «المقدمة»، قال البخاري: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفته، فأدخله علىٰ عبد الله بن طاهر الأمير، فقال: أيها الأمير! ألا أريك سحرا؟[1]، انتهىٰ.

وقال فيها أيضاً: قال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث، لما استغنىٰ عن تاريخ محمد بن إسماعيل[2]، انتهىٰ.

ويرويه عنه أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل الفَسَوي ـ بفتح الفاء والسين المهملة ـ نسبة إلىٰ فَسا مدينة بفارس، وكذا غيرهما.

٦ـ ومنها: «التاريخ الأوسط»، ويرويه عنه عبد الله بن أحمد الخَفَّاف، وزنجويه بن محمد اللَّبَّاد.

٧ـ ومنها: «التاريخ الصغير»، ويرويه عنه عبد الله بن محمد الأشقر.

٨ـ ومنها: «خلق أفعال العباد» الذي صنفه بسبب ما وقع بينه وبين الذُّهْلي كما مرت الإشارة إليه، ويرويه عنه يوسف بن ريحان، وكذا الفِرَبْري أيضاً.

٩ـ ومنها كتاب «الضعفاء»، ويرويه عنه أبو بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، وأبو جعفر مسيح بن سعيد، وآدم بن موسىٰ الخواري.

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٠). وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٣).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٧ـ٨)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥). وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٥).

قال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: وهذه التصانيف موجودة، مروية لنا بالسماع والإجازة[1]، وقال فيها أيضاً:

١٠ـ ومنها أيضاً: «**الجامع الكبير**»، ذكره الإمام ابن طاهر.

١١ـ ١٢ـ ومنها: «**المسند الكبير**»، و«**التفسير الكبير**» ذكرهما الفربري.

١٣ـ ومنها: كتاب «**الأشربة**»، ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف».

١٤ـ ومنها: كتاب «**الهبة**»، ذكره وَرَّاقُهُ، فقال: عَمِلَ كتاباً في «الهبة»، فيه خمس مئة حديث، وقال: ليس في كتاب وكيع في «الهبة» إلا حديثان مسندان، أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أحاديث، أو نحوها.

١٥ـ ومنها: كتاب «**أسامي الصحابة**»، ذكره أبو القاسم بن منده، وقال: إنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكثير في «معجم الصحابة» له، وكذا ابن منده في كتابه «المعرفة».

١٦ـ ومنها: كتاب «**الوحدان**»، وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة، ونقل منه ابن منده أيضاً في كتابه «المعرفة».

١٧ـ ومنها: كتاب «**المبسوط**»، ذكره الخليلي في كتابه «الإرشاد»، وأن مهيب بن سليم رواه عنه[2].

١٨ـ ومنها: «**العلل**»، ذكره أبو القاسم بن منده، وقال: إنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن الشَّرَقي، عنه.

١٩ـ ومنها: كتاب «**الكُنَىٰ**»، ذكره أبو أحمد الحاكم، ونقل منه.

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٩٢).

(٢) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٣/ ٩٧٣).

٢٠ـ ومنها: كتاب «الفوائد»، ذكره الترمذي في كتاب المناقب من «جامعه»[١].

٢١ـ ومنها: كتاب «الكنز»، ذكره بعضهم.

٢٢ـ ومنها: ما ذكره ابن الملقن، وتبعه العيني في «شرحه»[٢]، وعبارة ابن الملقن في شرحه المسمىٰ بـ«التوضيح»: ومن الغريب ما في كتاب «الجهر بالبسملة» لأبي سعد إسماعيل بن أبي القاسم البوشنجي عن البخاري: أنه صنف كتاباً أورد فيه مئة ألف حديث صحيح[٣]، انتهىٰ، ولعله «الكنز»، أو «الجامع الكبير» السابقان، فليتأمل.

٢٣ـ ومنها: ما ذكره شيخنا عبد الغني النابلسي في كتابه «الحديقة الندية بشرح الطريقة المحمدية» أنه وقف علىٰ رسالة للبخاري ذكر فيها قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله، ومن قال بذلك من الصحابة والتابعين، ومن منع من ذلك، فاعرفه.

٢٤ـ ومنها: كتابه «الجامع الصحيح» الذي فَاقَ غيرَهُ في الترجيح، وهو أعظم مصنفاته، بل سائر المصنفات؛ لأنه أنفعها وأصحها لدىٰ أرباب التحقيقات، سارت بذكره الركبان، وتلقاه بالقبول فحول الرجال في كل عصر وأوان، وهو حري بذلك.

فقد قال التاج السبكي في «طبقاته الكبرىٰ»: قال شيخنا أبو عبد الله الحافظ: روي من وجهين ثابتين عن البخاري أنه قال: أخرجتُ هذا الصحيحَ من نحو سِتِّ مئةِ ألفِ حديث، وصنفته في سِت عَشْرَةَ سنة،

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٥/ ٦٤٥).

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٦).

(٣) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٣).

وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالىٰ[1].

وقال إبراهيم بن معقل: سمعته يقول ما أدخلت في «الجامع» إلا ما صح، وتركت الصحيح لأجل الطول[2]، انتهىٰ.

وقال ابن المُلَقِّن بعد ذكر ما تقدم: وفي رواية عنه حكاها الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة»: لم أُخَرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركته من الصحاح أكثر[3]، وهي بمعنىٰ ما تقدم[4]، انتهىٰ.

* وقال النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات»، وفي غيره، وكذا غيره ممن ترجمه: أما اسمه، فسماه مؤلفه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[5].

ومثله في «التوضيح» لابن الملقن، وزاد: كذا سماه هو أول كتابه[6]، انتهىٰ. يعني: سماه البخاريُّ نفسُه بهذا الاسم أول الصحيح، لكن في ظهر الصفحة الأولىٰ منه، كما هو العادة لبعضهم، ويحتمل في باطنها، لكن قبل البسملة، وإلا لتكلم عليه الشارحِون، فتأمل.

ثم قال النووي وغيره: وأما سبب تصنيفه وكيفية تأليفه، فروينا عن إبراهيم بن معقل النسفي قال: قال لنا البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال: قال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً في

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٢).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٣). وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢٢١).

(٣) انظر: «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص: ٦٣).

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٢٩).

(٥) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩١).

(٦) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٢٦).

الصحيح لِسُنَنِ رسولِ الله ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، وأخذت في جمع هذا الكتاب[1]، انتهىٰ.

وعبارةُ الحافظِ في «المقدمة»: وحَرَّكَ همةَ البخاريِّ لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوَّى عزمه علىٰ ذلك، ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الفقه والحديث إسحاق بن راهويه، كما روىٰ ذلك إبراهيم بن معقل النسفي من قوله: سمعت البخاري يقول: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم مختصراً في الصحيح[2]، إلىٰ آخر ما مر قبله.

وقال القَسْطَلاَّني: وروي بالإسناد الثابت عن البخاري أنه قال: رأيت النبي ﷺ، وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ عنه، فسألت بعض المُعَبِّرين، فقال لي: أنت تَذُبُّ عنه الكَذِبَ، فهو الذي حملني علىٰ إخراج الجامع الصحيح[3]، انتهىٰ.

وأقول: يمكن الجمع بتعدد الأسباب المذكورة، فافهم.

وقال ابن الملقن في «التوضيح»: قال الفربري: قال لي البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين[4].

وقال عبد القدوس بن همام: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوَّلَ

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٢). وانظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩١).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٦ ـ ٧).

(٣) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٩).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٢).

البخاريُّ تراجمَ جامِعِهِ بينَ قبرِ النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين(١).

وقال أبو زيد المروزي: رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام، فقال لي: «إلىٰ متىٰ تدرس الفقه، ولا تُدَرِّسُ كتابي؟»، قلت: وما كتابك يا رسول الله؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل البخاري، أو كما قال(٢).

وفي «تاريخ نيسابور» للحاكم، عن أبي عمرو إسماعيل، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين، معي كتبي، أصنِّفُ وأحجُّ في كلِّ سَنَةٍ، وأرجع من مكة إلىٰ البصرة، قال: وأنا أرجو أن الله ـ تعالىٰ ـ يبارك للمسلمين في هذه المصنفات، قال أبو عمرو: قال أبو عبد الله: فلقد بارك الله فيها(٣).

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر: صنف صحيحه ببخارىٰ، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكل هذا صحيح، انتهىٰ.

وقال ابن بجير: سمعت البخاري يقول: صنفته في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً إلا بعدما استخرت الله تعالىٰ، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته.

قال ابن طاهر: والقول الأول عندي أصح.

وجمع النووي بين ذلك بأنه كان يصنف فيه بمكة والمدينة والبصرة وبخارىٰ، فإنه مكث في تصنيفه ست عشرة سنة(٤)، انتهىٰ.

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧١).

(٢) رواه الرافعي القزويني في «التدوين في تاريخ قزوين» (٢/ ٤٥).

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٢).

(٤) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ١٠)، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٧٤). وانظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٣٠ـ ٣١).

ومثله في كلام العيني تَبَعَاً لابن الملقن[1].

وجمع في «المقدمة» فقال: والجمع بين هذا ـ أي: قوله: صنفته في المسجد الحرام، وبين ما روي أنه كان يصنفه في البلاد ـ: أنه ابتدأ بتصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يُخَرِّجُ الأحاديث بعد ذلك في بَلَدِهِ وغيرها، ويدل عليه قوله: إني أقمت في تأليفه ست عشرة سنة؛ فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة.

وقد روىٰ ابن عدي عن جماعة من الأشياخ: أن البخاري جعل تَرَاجِمَ جامِعِهِ بين قبر النبي ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، ولا ينافي هذا ـ أيضاً ـ ما مر؛ لأنه محمول علىٰ أنه كتبه أولاً في المسودة، ثم حوله منها إلىٰ المبيضة[2]، انتهىٰ.

وأقول: ويمكن الجمع أيضاً بين هذا وبين كونه في المسجد الحرام: أن ما هنا في التراجم، وذاك في بعض الأحاديث، فافهم.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: وأما جامع البخاري الصحيح، فهو أجلُّ كتب الإسلام وأفضلِها بعد كتاب الله ـ تعالىٰ ـ وهو أعلىٰ في وقتنا هذا إسناداً للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رَحَلَ شخصٌ لسماعه من ألف فرسخ، لما ضاعت رحلته[3]، انتهىٰ.

وقال العارف أبو محمد عبد الله بن أبي جَمْرَةَ: قال لي من لقيتُ من العارفينَ، عمَّن لقي من السادة المُقَرِّ لهم بالفضل والتمكين: إن صحيح البخاري ما قُرِئَ في شدة إلا فرجت، ولا رُكِبَ به في مَرْكَبٍ فَغَرِقَ، انتهىٰ.

---

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٥).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٨٩).

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٩/ ٢٤٢).

وزاد بعضهم: ولا كان في بيتٍ فاحترَقَ، ولا في منزل فَسُرِقَ، وهذا أمر مجرب؛ لما اشتمل عليه من صحيح الأخبار، مع إخلاص مؤلفه.

وتقدم أن ابن حجر المكي في «شرح الأربعين» حَكَىٰ أن البخاري عمي في صباه، فرأىٰ في نومه إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -، فتفل في عينه - أو دعا له - فأبصر، فمن ثَمَّ لم يقرأ كتابه في كَرْبٍ إلا فُرِّجَ[1]، انتهىٰ.

وقال الحافظُ عمادُ الدين بنُ كثيرٍ: كتاب البخاري الصحيح يُسْتَسْقَىٰ بقراءته، وأجمع علىٰ قبوله وصحةِ ما فيه أهلُ الإسلامِ[2]، انتهىٰ.

وما أحسن قولَ بعضهم: [من المتقارب]

صَحيحَ البُخاري داوم علىٰ ... تَحَفُّظِهِ وارْوِهِ في المشاهِدْ

فَذاكَ المُجَرَّبُ دِرْياقُهُ ... لِدَفْعِ سمُومِ أَفاعِي الشَّدائِدْ

وقلتُ في ذلك مشيراً إلىٰ قول العارف ابن أبي جمرة - نفعنا الله به -: [من الطويل]

صَحيحُ البُخاريِّ الإمام مُجَرَّبٌ ... لِدَفْعِ بَلاءٍ خَصَّ أَوْ عَمَّ يُعْطِبُ

وَقَدْ جَرَّبَ الأَخيارُ ذاكَ كَما رَوَىٰ ... لَهُ عَنْهم مَنْ لِلْمَعارِفِ يُنْسَبُ

فَلازِمْ لإِقْراءِ الصَّحيحِ ودَرْسِهِ ... لِيَحْفَظَكَ المَوْلَىٰ فَأَنْتَ المُهَذَّبُ

وَفي وَضْعِهِ في مَنْزِلٍ أَوْ سَفينَةٍ ... أَمانٌ فَحاذِرْ أَنْ تَكونَ تُكَذِّبُ

وقلتُ أيضاً: [من الطويل]

صَحيحُ البُخارِيِّ الإمامِ مُحَقَّقٌ ... لِكَشْفِ بَلاءٍ خَصَّ أو عَمَّ بالناسِ

وَقَدْ نَقَلَ الأَخْيارُ ذاكَ وجَرَّبوا ... لَهُ فاعْتَقِدْ يَحْفَظْكَ مَوْلاكَ مِنْ باسِ

---

(١) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٧).

(٢) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» للقنوجي (ص: ١٧٩).

ولأبي عامر الأديب الجرجاني: [من المتقارب]

صَحيحُ البُخاريِّ لَوْ أنْصَفوهُ … لَما خُطَّ إلاّ بِماءِ الذَّهَبْ
هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الهُدَىٰ والعَمَىٰ … هُوَ السُّدُّ بينَ العَمىٰ والعَطَبْ
أَسانيدُهُ مثلُ نُجمِ السَّماءِ … أمامَ مُتونٍ كَمِثْلِ الشُّهُبْ
بِهِ قامَ ميزانُ دينِ النَّبيْ … وَدانَ بهِ العُجْمُ بَعْدَ العَرَبْ
حِجابٌ مِنَ النّارِ لا شَكَّ فيهِ … يُمَيِّزُ بَيْنَ الرِّضا والغَضَبْ
وسِتْرٌ رَقيقٌ إلىٰ المُصْطَفىٰ … ونورٌ مُبينٌ لِكَشْفِ الرِّيَبْ
فيا عالِماً أَجْمَعَ العالَمونَ … علىٰ فَضْلِ رُتْبَتِهِ(1) في الرُّتَبْ
سَبَقْتَ الأَئِمَّةَ فيما جَمَعْتَ … وَفُزْتَ عَلىٰ رَغْمِهِمْ بِالقَصَبْ
نَفَيتَ السَّقيمَ عَنِ النّاقِلينَ … ومَنْ كانَ مُتَّهَماً بالكَذِبْ
وأَثْبَتَّ مَنْ عَدَّلَتْهُ الرُّواةُ … وَصَحَّتْ رِوايَتُهُ في الكُتُبْ
وَأَبْرَزْتَ في حُسْنِ تَرْتيبِهِ … وتَبْويبِهِ عَجَباً لِلْعَجَبْ
فَأَعْطاكَ رَبُّكَ ما تَشْتَهيهِ … وأَجْزَلَ حَظَّكَ فيما يَهَبْ
وخَصَّكَ في عَرَصاتِ الجِنانِ … بِخَيْرٍ يَدُومُ ولا يَنْقَضِبْ(2)

وقد وُجِدَ بخط المرحوم الشيخ عبد الرحمن العمادي مفتي السادة الحنفية بدمشق المحمية أبياتٌ في مدح «صحيح البخاري»، ولا أدري أنها من نظمه أم لا، لكن قال لي حفيدُه المفتي الآن حامد أفندي: إنها من نظمه، وهي جيدة، فقال: [من الكامل]

جَمَعَ البُخارِيُّ الحَديثَ وحَرَّرَهْ … تَحْريرَ مَنْ مَوْلاه فيهِ نَصَّرَهْ

---

(1) في الأصل: «على فضلِ علت رتبته»، والصواب ما أثبت، لانضباط الوزن به.
(2) روى الأبيات: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٤ـ ٧٥). وأوردها الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٧١).

فَصَحيحُـه مـا شَـكَّ فيـهِ مُسْلِـمٌ ... مَـنْ شَـكَّ كَثَّرهُ الصَّحيـحُ وكفَّـرَهْ
هُوَ عُمْدَةُ الأَحْكامِ فيهِ لَنا شِفا ... وَبِـهِ الـذُّنوبُ المُـوبِقاتُ مُكَفَّـرَهْ
هُـوَ جـامِـعٌ عِلْـمَ الشـريعَـةِ كُلِّـهُ ... وبِـهِ يَنـابيـعُ الهُـدَىٰ مُتَفَجِّـرَهْ
عَنْهُ خُذُوا وبِهِ اقْتَدُوا كَي تَهْتَدُوا ... إِنَّ الهِـدايَـةَ فـي الصَّحيـحِ مُقَـرَّرهْ

انتهىٰ.

ولله در البرهان القيراطي حيث قال: [من الكامل]

حَدِّثْ وَشَنِّفْ بِالحَديثِ مَسامِعي ... فَحَديثُ مَنْ أَهْوىٰ حَلَّى بِمَسامِعِ
للهِ مـا أَحْلَـىٰ مُكَـرَّرَهُ الَّـذي ... يَحْلُو ويَعْذُبُ في مَذاقِ السَّامِعِ
بِسَمـاعِـهِ نِلْـتُ الَّـذي أَمَّلْتُـهُ ... وَبَلَغْـتُ كُـلَّ مطـالِبي ومَطـامِعي
وطَلَعْتُ في أُفُقِ السَّعادَةِ صاعِداً ... فـي خَيْـرِ أَوْقـاتٍ وأَسْعَـدِ طـالِعِ
ولَقَدْ هُدِيْتُ لِغايَةِ القَصْدِ الَّذي ... صَحَّـتْ أَدِلَّتُـهُ بغَيْـرِ مُمـانِـعِ
وسَمِعْـتُ نَصّـاً للحَـديـثِ مُعَـرّفـاً ... مِمّـا تَضَمَّنَـهُ كِتـابُ الجَـامِـعِ
وهُوَ الَّذي يُتْلىٰ إذا خَطْبٌ عَرا ... فَتَـراهُ لِلْمَحْـذورِ أَعْظَـمَ دافِـعِ
كَمْ مِنْ يَدٍ بَيْضا حَواها طِرْسُهُ ... يُومِي إلىٰ طَرْفِ العُلا بِأَصابِعِ
وإذا بَـدا بـاللَّيـلِ أَسْـوَدُ نَقْشِـهِ ... يَجْلـو عَلَيْنـا كُـلَّ بَـدْرٍ سـاطِـعِ
مَلَـكَ القُلُـوبَ بـهِ حَـديـثٌ نـافِـعٌ ... مِمّـا رَواهُ مـالِـكٌ عَـنْ نـافِـعِ
فـي سـادَةٍ مـا إنْ سَمِعْتُـمْ مِثْلَهُـمْ ... مِنْ مَسْمَعٍ عالي السَّماعِ وسامِعِ
وقِـراءَةُ القـاري لَـهُ أَلْفـاظُـهُ ... تَقْريرُها يُزْري بِسَجْعِ السَّاجِعِ[1]

وما أحسنَ قول الإمام تاج الدين السبكي في «طبقاته الكبرىٰ» مادحاً له بقصيدة عينية مرفوعة، هي حَرِيَّةٌ بأن تكون على الرؤوس بل العيونِ مرفوعة، هي حيث قال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: [من البسيط]

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٩ـ ٣٠).

عَلا عن المَدْحِ حَتّىٰ ما يُزانُ بهِ | كَأَنَّما المَدْحُ مِنْ مِقْدارِهِ يَضَعُ
فَهُوَ الكِتابُ الذي يَتْلُو الكتابَ هُدًى | هَدْي السِّيادَةِ طَوْدٌ لَيْسَ يَنْصَدِعُ
الجامعُ المانِعُ الدِّينَ القَويمَ وَحا | مي الشَّريعَةِ أَنْ تَغْتالَها البِدَعُ
قاصِي المراتِبِ دانِي الفَضْلِ تَحْسَبُهُ | كالشَّمْسِ يَبْدُو سَناها حينَ تَرْتَفِعُ
ذَلَّتْ رِقابُ جَماهيرِ الأَنامِ لَهُ | فَكُلُّهُمْ وَهْوَ عالٍ فيهِمُ خَضَعُوا
لا تَسْمَعَنَّ حَديثَ الحاسِدينَ لَهُ | فَإِنَّ ذٰلِكَ مَوْضوعٌ ومُنْقَطِعُ
وَقُلْ لِمَنْ رامَ يَحْكيهِ اصْطِبارَكَ لا | تَعْجَلْ فَإِنَّ الَّذي تَبْغيهِ مُمْتَنِعُ
وَهَبْكَ تَأْتي بِما يَحْكِي شِكالَتَهُ | أَلَيْسَ يَحْكي مُحَيًّا الجَامِعِ البِيَعُ[١]

وللإمام الشيخِ أثيرِ الدين أبي حيان فيه وفي «جامِعِهِ» قصيدةً رائيةً أحسن من اللآلىء في نحور الحسان، هي: [من الطويل]

أَطالِبَ أَخْبارِ الرَّسولِ لَكَ البُشْرىٰ | لَقَدْ سُدْتَ في الدُّنْيا وقَدْ فُزْتَ في الأُخْرىٰ
تُشَنِّفُ أَسْماعاً بِعِقْدِ جَواهِرٍ | تَوَدُّ الغَواني لَو تُقَلِّدُهُ النَّحْرا
جَواهِرُكُمْ حَلَّتْ نُفُوساً نَفيسَةً | فَحَلَّتْ بِها صَدْراً وجَلَّت بِها قَدْرا
هَلِ الدِّينُ إلاَّ ما رَوَتْهُ أَكابِرٌ | لَنا نَقَلُوا الأَخْبار عَنْ طَيِّبٍ خُبْرا
وأَدَّوْا أحاديثَ الرّسولِ مَصونَةً | عَنِ الزَّيْفِ والتَّصْحيفِ فاسْتَوْجَبوا الشُّكْرا
وإِنَّ البُخارِيَّ الإِمامَ لَجامِعٌ | بِجامِعِهِ مِنْها اليَواقيتَ والدُّررا
عَلىٰ مَفْرِقِ الإِسْلام تاجٌ مُرَصَّعٌ | أَضاءَ بِهِ شمساً ونارَ بِهِ بَدْرا
وبَحْرُ عُلومٍ يَلْفِظُ الدُّرَّ كالحَصَىٰ | فَأَنْفِسْ بِها دُرّاً وأَعْظِمْ بِهِ بَحْرا
تَصانيفُهُ نورٌ ونورٌ لِناظِرٍ | فَقَدْ أَشْرَقَتْ زَهْراً وقَدْ أَيْنَعتْ زَهرا
نَحا سُنَّةَ المُخْتارِ يَنْظِمُ شَتَّها | يُلَخِّصُها جَمْعاً ويُخْلِصُها تِبْرا
وكَمْ بَذَلَ النَّفْسَ المَصونَةَ جاهِداً | فَجازَ لَها بَحْراً وجابَ لَها بَرّا

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٢١٢).

فَطَـوْراً عِـراقِيّـاً وطَـوْراً يَمـانِيَـاً ... وطَوْراً حِجازيّاً وطَوْراً أَتىٰ مِصْرا

إلىٰ أَنْ حَوَىٰ مِنْها الصَّحيحَ صَحيحُهُ[1] ... فَوافىٰ كِتاباً قَدْ غدا الآيَةَ الكُبْرىٰ

كتابٌ لَهُ مِنْ شَرْعِ أَحْمَدَ شِرْعَةٌ ... مُطَهَّرَةٌ تَعْلو السِّماكَيْنِ والنَّسْرا[2]

وقلتُ في مدحه في أواخر قصيدة دالية مدحتُ بها خير البرية حين حججت عامَ ثلاثة وثلاثين ومئة وألف: [من الكامل]

وَعَلىٰ الـذيـن لِهَـدْيـهِ قَـدْ دَوّنـوا ... لا سِيَّمـا الجُعْفِـيِّ وارِثِ أَحْمَـدِ

فَهُوَ الَّذي جَمَعَ الصَّحيحَ مُحَرَّراً ... ما فيهِ ضَعْفٌ بلْ صحيحُ المُسْنَدِ

وَهُوَ الكِتابُ لَدَيْهِ أَعْناقُ الوَرىٰ ... خَضَعَـتْ وذَلَّ لَـهُ أُنـوفُ الحُسَّـدِ

فَـاللهُ يَـرْحَمُـهُ ويَـرْحَمُنـا بِـهِ ... لِيَكـونَ مَجْمَعُنـا بـدارِ الخُلَّـدِ

جَنّـاتُ عَـدْنٍ لا انْقِضـاءَ لِشَـأْنِهـا ... وأَجَـلُّ مـا فيهـا شُهـودُ الـواحِـدِ

ولبعضهم: [من البسيط]

إنَّ البُخاريْ صَحيحٌ لَسْتُ أُنْكِرُهُ ... قَـدْ لَـذَّ لـي وحَـلا عِنْدي مُكَـرَّرُهُ

فيهِ لِروحي انْشِراحٌ لا أَزالُ مَدَىٰ ... عُمْـري أُرَدِّدُهُ دَرْسـاً وأَذْكُـرُهُ

ولبعضٍ آخرَ: [من الخفيف]

أَيُّهـا القَلْـبُ إنْ أَصـابَـكَ كَسْـرٌ ... فلَكَ الجَبْرُ في «صَحيحِ البُخَاري»

لـي بِـهِ نَشْـوَةٌ تَـزيـدُ عَلـىٰ مـا ... يَنْتَشـي شـارِبٌ لِشُـرْبِ العُقَـارِ

ولآخر: [من المتقارب]

«صَحيحُ البُخاريْ» كِتابُ الرَّسولِ ... فَـلازِمْـهُ تَظْفَـرْ بِنَيْـلِ المَـرامْ

وَكَـرِّرْ عَلـىٰ القَلْـبِ أَلْفـاظَـهُ ... فَلَفْـظُ الحَبيـبِ ضِيـاءُ الظَّـلامْ

---

(١) في «نفح الطيب»: «صحيفة».

(٢) سردها المقري في «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٢/ ٥٧٤).

ولله درُّ الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن عمر الشَّقِيع - بشين معجمة، فقاف مكسورة مشددة، فتحتية، فعين مهملة - حيث قال: [من الكامل]

خُتِمَ الصَّحيحُ بِحَمْدِ رَبِّي وانْتَهىٰ ... وأرىٰ بـهِ الجَـانِـي تقَهْقَرَ وانْتَهـىٰ
فَسَقىٰ البخاريْ جَوْدُ جُودِ سَحائِبٍ ... ما غابت الشِّعْرىٰ وما طَلَع السُّهىٰ
الحـافِـظُ الثِّقَـةُ الإمـامُ المُـرْتَضَـىٰ ... مَنْ سارَ في طَلَبِ الحَديثِ وما وَهَىٰ
طَلَبَ الحَديثَ بِكُلِّ قُطْرٍ شاسِعٍ ... وَرَوَىٰ عَنِ الجَمِّ الغَفير أُولي النُّهىٰ
وَرَواهُ خَلْـقٌ عَنْـهُ وَانْتَفَعُـوا بِـهِ ... وَبِفَضْلِـهِ اعْتَـرَفَ البَـرِيَّـةُ كُلُّهـا
بَحْرٌ بِجامِعِهِ الصَّحيحِ جَواهِرٌ ... قَدْ غاصَها فاجْهَدْ وغُصْ إِنْ رُمْتَها
وروىٰ أَحـاديثـاً مُعَنْعَنَـةً زَهَـتْ ... تَحْلُـو لِـذائِقِهـا إذا كَـرَّرْتَهـا[1]

وللإمام أبي الفتوح العجلي: [من المتقارب]

«صَحيحُ البُخارِيِّ» يـا ذا الأَدَبْ ... قَـوِيُّ المُتـونِ عَلِـيُّ الـرُّتَـبْ
قَـويـمُ النِّظـامِ بَهيـجُ الـرُّواءِ ... خَطيـرٌ يَـروجُ كَنَقْـدِ الـذَّهَـبْ
فَتِبْيـانُـهُ مـوضِـحُ المُعْضِـلاتِ ... وَأَلْفـاظُـهُ نُخْبَـةٌ للنُّخَـبْ
مُفيدُ المَعاني شَريفُ المَعالي ... رَشيـقٌ أَنيـقٌ كَثيـرُ الشُّعَـبْ
سَمـا عِـزُّهُ فَـوْقَ نَجْـمِ السمـاءِ ... فَكُـلُّ جَميـلٍ بِـهِ يُجْتَلَـبْ
سَنـاهُ مُنيـرٌ كَضَـوْءِ الضُّحَـىٰ ... ومَتْـنٌ مُزيـحٌ لِشَـوْبِ الـرِّيَـبْ
كَـأَنَّ البُخـارِيَّ فـي جَمْعِـهِ ... تَلَقَّـىٰ مِـنَ المُصْطَفَـىٰ ما اكْتَتَبْ
فَلِلَّـهِ خـاطِـرُهُ إذ وَعَـى ... وسـاقَ فَـوائِـدَهُ وانْتَخَـبْ
جَـزاهُ الإلٰـهُ بِمـا يَـرْتَضـي ... وَبلَّغَـهُ عـالِيـاتِ القُـرَبْ[2]

---

(1) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (1/ 30).

(2) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (1/ 30).

ولبعضهم: [من الكامل]

وفَتَىٰ بُخارَىٰ عِنْدَ كُلِّ مُحَدِّثٍ ... هُوَ في الحَديثِ جُهَيْنَةُ الأَخْبارِ
لِكِتابِهِ الفَضْلُ الكَبيرُ لِأَنَّهُ ... أَسْفارُهُ في الصُّبْحِ كالإِسفارِ
كَمْ أَزْهَرَتْ بِحَديثِهِ أَوراقُهُ ... مِثْلَ الرِّياضِ لِصاحِبِ الأَذْكارِ
أَلِفاتُهُ مِثْلُ الغُصونِ إذا بَدَتْ ... مِنْ فَوقِها الهَمَزاتُ كالأَطْيارِ
بِجَوامِعِ الكَلِمِ الَّتي اجْتَمَعَتْ بِهِ ... مُتَفَرِّقاتُ الزَّهْرِ والأَزْهارِ[1]

* تنبيه: نقل الحافظ السخاوي: أن المُحَدِّثَ الكمال بن علي الهمداني قال: قرأنا البخاري في نوبة بحمص سنة ثمانين ـ يعني: وست مئة ـ لدفع البلاء، فقال لي ابن دقيق العيد: قد انقضىٰ الشُّغْل من بعد العصر، فقلت له: أعن يقين؟ فقال: وهل يقال هذا من غير يقين؟[2]

قال السخاويُّ: قلت: ووقع من الربيع مثله لما حوصرت زبيد، وأحاط بها العدو، وكاد يأخذها، فحل بهم الكرب الشديد، والغم المزيد، فقرؤوا الصحيح أجزاءً جزَّؤوه، فما كانت صبيحة ذلك اليوم إلا تفرق العدو من غير سبب محسوس، ولا مددٍ من شيء مأنوسْ.

ووقع في هذا الزمان بالبصرة أن عسكر الشَّاه حاصرها، فَقُرِىء البخاريُّ بإشارة بعض الشيوخ، فأرسل الله ـ تعالىٰ ـ عليهم مطراً وسيلاً، وأبادهم عن آخرهم، وأخذ أهل البصرة جميع أموالهم وعددهم.

ووقع للشيخ محمد المَنيني أنه ركب البَحْرَ مع جَمَاعةٍ، فانكسرت السفينةُ بهم، قال: فخرجنا إلىٰ الساحل، وكان معي «صحيح البخاري» في مجلدين، اشتد أسفي عليه دون غيره، فما لَبِثْتُ أن قدمهما الريح،

---

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(٢) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٣٥٠).

فتناولتهما وفتحتهما، فلم ينطمس فيهما حرف.

* ومن عظيم ما أتحف به هذا الكتاب: أنه قُرِئ جميعه علىٰ سيد الأحباب في ضريحه الكريم، وذلك أن الملك الأشرف السلطان قايتباي لمَّا حج وزار الحضرة الشريفة، سأل الخُدَّامَ عن أعجبِ ما رأوه، فأخبروه أن رجلاً كان يأتي كلَّ يوم إلىٰ القبر الشريف، فينفتح له باب المحل المنيف، فيغيب زماناً، ثم يخرج، فلما كان في يوم، جاء كعادته، فسمعنا جَلَبَةً وأصواتاً خشينا منها علىٰ القبر الشريف، فأخذنا العصا، وقعدنا بحذاء القبر مستعدين لذلك الرجل، إذ خَرَجَ علينا، فأمسكناه فسألناه عن شأنه، فأخبر أنه كان كل يومٍ يقرأُ صحيحَ البُخَاري علىٰ النبيِّ ﷺ، قلنا: فما هذه الأصوات اليوم؟ قال: أصوات خاصَّةِ الله ـ تعالىٰ ـ الكرام، حضروا ختمَ البخاريِّ للتبرك به ﷺ.

* وَذَكروا أنه شاهد غير واحد من الأولياء الكرام حضورَهُ ﷺ لختم هذا الكتاب؛ فمن ذلك ما ذكره غير واحد عن مؤلف «بهجة المحافل» الإمام المحدث الفقيه الولي الصالح يحيىٰ العامري أنه لما ختم البخاري وقام، وصافحه من حضر من أولئك الأئمة الأعلام، كان في جملتهم المصطفىٰ ﷺ، فصافحه في جملتهم، فانطبع أثر تلك الأصابع الكرام في ظهر كَفِّ هذا العالم الإمام، فكان نوراً مضيئاً مشرقاً في الضياء والظلام، وكان الشيخ يستره بالمِنْدِيل، ولا يكشف ذلك المحل إلا عند الوضوء، فيبدو سَنَا ذلك النور الجليل.

* وقد أخبر بعضُ الصالحين أنه رأىٰ النبي ﷺ في عام سبع وثلاثين وألف، ليلةَ السابع والعشرين من رجب علىٰ ناقته عند الحَجون سائراً إلىٰ مكة المكرمة، فقبَّل يده الكريمة، وقال: يا سيدي يا رسول الله! الناسُ قصدوا حضرتك الفخيمة للزيارة، فلماذا جئتَ؟ فقال: لختم صحيح

البخاري، أو لختم ابنِ عَلاَّن ـ شك الراوي ـ. ثم يوم الختم الثامن والعشرين من رجب ذلك العام حَضَرَ بعض الصالحين، فحصلت له واقعة، رأىٰ خيمة خضراء، وأعلاماً بين السماء والأرض، فَسَأَلَ عنه، فقيل له: هذا النبي ﷺ حضر لختم البخاري[1] ـ أجرىٰ الله علينا ببركته موائد كرمه الجاري ـ.

* وما تقدَّمَ بعضُ ما قيل فيه، وهو حريٌّ بذلك، كيف وهو ـ كما سيأتي بيانه ـ أجل الكتب الصحيحة نقلاً ورواية، وفهماً ودراية، وأكثرها تعليلاً وتصحيحاً، وضبطاً وتنقيحاً، واحتياطاً وتحريراً، واستنباطاً وتقريراً، ومن ثم اعُتني بشرحه وبيان محجته، وبالتكلم عليه وبيان مزيته العلماءُ الأعلام من كل لوذَعي ألمعي هُمام، وهم كثيرون، وقد ذكر الإمام القسطلاني منهم جملةً صالحةً[2]، فلنذكرهم مع زيادة واضحة[3]:

١ـ **فمنهم**: الإمامُ أبو سليمان حَمْد ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وبالدال المهملة ـ ابن محمد بن إبراهيم الخَطَّابيّ الشافعي[4]، وهو شرح صغير كُتِبَ علىٰ مواضعَ منه متفرقَة، ولعله أوَّل شارحٍ من الشارحين الذين نذكرهم؛ فإن بينه وبين البخاري اثنين؛ كما ذكره هو في أوَّلِ خطبةِ شرحه[5]، وقد وقفت عليه، وقال الكرماني في حقه: فيه نكت متفرقات،

---

(١) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٤/ ١٨٥ـ١٨٦).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤١ـ٤٣).

(٣) وانظر مزيد بيان فيمن شرح «صحيح البخاري» واعتنى به: «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» جمع محمد عصام عرار الحسيني، و«معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» لمشهور حسن آل سلمان، و«مقدمة التوضيح لابن الملقن» بإشراف خالد الرباط (١/ ١٠٢) وما بعدها.

(٤) المتوفى سنة (٣٨٨هـ).

(٥) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٥).

ولطائف علىٰ سبيل الطفرات[1]، وليس لما لفظ الشرح موضوع له.

٢ـ **ومنهم**: الإمام محمد بن إسماعيل التَّيمي[2] ـ بمثناة فوقية مفتوحة، فتحتية ساكنة ـ، وقد اعتنى بشرح ما لم يذكره الخطابي، مع التنبيه علىٰ أوهامه[3]، ولم أقف عليه.

٣ـ **ومنهم**: الإمام أبو جعفر أحمد بن سعيد الدَّاودي[4].

٤ـ **ومنهم**: الإمام عبد الواحد بن التِّيْنِ ـ بمثناة فوقية مشددة مكسورة، فتحتية ساكنة، فنون ـ، ويعرف أيضاً بالسفاقسي[5]، وكثيراً ما ينقل عن الدَّاودي.

٥ـ **ومنهم**: الإمام أبو سعيد المُهَلَّبُ بن أبي صُفْرَة ـ بضم الصاد المهملة ـ[6]، وهو ممن اختصر البخاري.

٦ـ **ومنهم**: أبو عبد الله محمد بن خَلَف بن المُرَابِط[7]، اختصر شَرْحَ شيخه المهلب، وزاد عليه فوائد، وهو ممن ينقل عنه ابن رشيد.

٧ـ **ومنهم**: أبو الحسن عليُّ بن خَلَفٍ المالكي المغربي المعروف بابن بطال[8]، لكنه في الأغلب يتكلم علىٰ الفقهيات، لا سيما مذهب الإمام مالك، من غير تعرض لشرح الكتاب غالباً، كذا قاله الكرماني[9]،

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٣).

(٢) المتوفى سنة (٥٢٦هـ).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥).

(٤) المتوفى سنة (٤٠٢هـ).

(٥) المتوفى سنة (٦١١هـ).

(٦) المتوفى سنة (٤٣٥هـ).

(٧) المتوفى سنة (٤٨٥هـ).

(٨) المتوفى سنة (٤٤٩هـ).

(٩) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٣).

وقد وقفت علىٰ جزء منه، أوله القصر في الصلاة.

٨ـ ومنهم: أبو الزِّنَاد ـ بكسر الزاي وتخفيف النون، وبدال مهملة، بعد الألف ـ واسمه سِرَاج ـ بكسر السين المهملة، وبجيم آخره ـ[١].

٩ـ ومنهم: أبو حفصٍ عمر بن الحسن بن عمر الهوزني[٢] الإشبيلي[٣].

١٠ـ ومنهم: أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمرو بن فرد التيمي[٤]، وهذا غير التيمي السابق قريباً، ذكرهما القسطلاني، وقال في شرح هذا: إنه واسع جداً[٥].

١١ـ ومنهم: الزين بن المُنَيِّر ـ بتشديد التحتية المكسورة ـ[٦]، قال القسطلاني: شَرَحَهُ في عشر مجلدات[٧]، وقال الجلال السيوطي في «حسن المحاضرة»: هو زين الدين علي قاضي الإسكندرية، له شرح عظيم علىٰ البخاري، وهو أخو ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني صاحب التفسير[٨]، انتهىٰ.

١٢ـ ومنهم: ناصر الدين[٩]، أخو الزينْ المذكور، له التراجم، سمَّاه: «المُتَوارِي»، وله أيضاً حواشٍ علىٰ ابن بطال.

---

(١) المتوفى سنة (٤٢٢هـ).

(٢) في الأصل: «الفوزني»، والصواب ما أثبت.

(٣) المتوفى سنة (٤٦٠هـ).

(٤) المتوفى سنة (٥٤٠هـ).

(٥) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

(٦) المتوفى سنة (٦٩٦هـ).

(٧) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

(٨) انظر: «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٣١٧).

(٩) المتوفى سنة (٦٨٣هـ).

١٣ـ ومنهم: أبو الأصبغ عيسىٰ بن سهل الأسدي[١].

١٤ـ ومنهم: قُطْبُ الدِّينِ الحنفي الحلبي[٢].

١٥ـ ومنهم: مُغُلْطَاي التركي[٣]، وسماه: «التلويح»، قال الكرماني: إنه بِكُتُبِ تَتْميمِ الأطرافِ أشبهُ، وكأنه من إخلائه عن شرح مقاصد الكتاب وألفاظه علىٰ أمان[٤].

١٦ـ ومنهم: الجلال التَّباني[٥]؛ فقد اختصر شرح مغلطاي.

١٧ـ ومنهم: العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني الشافعي[٦]، شرحه شرحاً مفيداً جامعاً لفرائد الفوائد، سماه: «الكواكب الدراري»، لكن قال في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر: فيه أوهامٌ في النَّقْلِ؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصُّحُفِ[٧]، انتهىٰ.

١٨ـ ومنهم: ولده يحيىٰ تقي الدين[٨]، قال القسطلاني: استمد فيه من شرح أبيه، وشرح ابن الملقن، وأضاف إليه من شرح الزركشي وغيره من الكتب، وما سنح له من حواشي الدمياطي، وفتح الباري، والبدر العنتابي، وسماه: «مجمع البحرين، وجوهر الحبرين»، قال: وقد رأيته في ثمانية أجزاء كبار بخطه مسودة[٩]، انتهىٰ.

---

(١) المتوفى سنة (٤٨٦هـ).

(٢) المتوفى سنة (٧٣٥هـ).

(٣) المتوفى سنة (٧٦٢هـ).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٣).

(٥) المتوفى سنة (٧٩٣هـ).

(٦) المتوفى سنة (٧٨٦هـ).

(٧) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ٦٦).

(٨) المتوفى سنة (٨٣٣هـ).

(٩) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

١٩ـ ومنهم: شمس الدين البِرْماوي[١]، سماه: «اللامع الصبيح»، ولم يبيض إلا بعد موت مؤلفه، وقد اختصرَهُ من الكرماني وغيره، ومِنْ أصولِهِ مقدمةُ «فتح الباري»، قاله القسطلاني[٢]. وقد طالعته كأصله، وهما من الشروح المتداولة، لا سيما الكرماني؛ كـ«فتح الباري وعمدة القاري» للعيني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، وهو أكثر شروحه استعمالاً.

٢٠ـ ومنهم: العلامة سراج الدين بن الملقن[٣]، وسماه «بالتوضيح»، وقد رأيت منه أجزاء وطالعتها، وهو كثير الفوائد، لا سيما في تحرير المذاهب، وقد اختصره هو في جزء لطيف.

٢١ـ ومنهم: الحافظ زين الدين بن رجب[٤]، وقد وقفتُ علىٰ ثلاثة أجزاء من شرحه، أولها الرابع من الشرح، وهو شرح واسع، يكثر فيه من نقل الأحاديث المناسبة للباب، ومن نقل المذاهب للمجتهدين، لكن وصل فيه إلىٰ الجنائز؛ كما قاله في ترجمته ابن ناصر الدين في كتابه «الرد الوافر»[٥].

٢٢ـ ومنهم: برهان الدين الحَلَبي[٦]، وسماه: «التلقيح لفهم قارىء الصحيح»، قال القسطلاني: وهو بخطه في مجلدين، وبخط غيره في أربعة، وفيه فوائد حسنة، وقد التقط منه الحافظ ابن حجرٍ حين كان بحلب

---

(١) المتوفى سنة (٨٣١هـ).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المتوفى سنة (٨٠٤هـ).

(٤) المتوفى سنة (٧٩٥هـ).

(٥) انظر: «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي (ص: ١٠٦).

(٦) المتوفى سنة (٨٤١هـ).

ما ظن أنه ليس عنده؛ لأنه لم يكن معه من «فتح الباري» إلا كراريس يسيرة[1]، انتهىٰ.

وقد ملكتُ المجلد الرابع، وهو ضخم، وعليه بعض كتابةٍ بخط الحافظ ابن حجر.

٢٣ـ ومنهم: أبو الفتح محمد زين الدين المراغي[2]، قال القسطلاني: اختصره من «فتح الباري»، قال: وقد رأيته بمكة، وكتبت كثيراً منه[3]، انتهىٰ.

٢٤ـ ٢٥ـ ومنهم: البدر الزركشي[4]، له تعليقة عليه متداولة، سماها: «التنقيح»، وقد طالعته، ونقلت منه، وللحافظ ابن حجر نُكَتٌ عليه لم تَكْمُل ـ قاله القسطلاني ـ وله شرح آخر مطول عزيز الوجود، لم أقف عليه، وقال القسطلاني: رأيت منه قطعة بخط مؤلفه[5].

٢٦ـ ومنهم: البدر الدماميني[6]، سماه: «مصابيح الجامع» ـ علىٰ ما قاله القسطلاني [7]ـ لكن الذي رأيته تسميته بـ«المصابيح شرح الجامع الصحيح»، فتدبر، وهو في الحقيقة «التنقيح» للزركشي، لكنه قد يزيد عليه أشياء نحوية، أو فقهية، وقد يعترضه، وقد ينقل من شرح ابن المنيِّر.

٢٧ـ ومنهم: الحافظ جلال الدين السيوطي[8]، سماه: «التوشيح علىٰ

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

(٢) المتوفى سنة (٨٥٩هـ).

(٣) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

(٤) المتوفى سنة (٧٩٤هـ).

(٥) المرجع السابق (١/ ٤٣).

(٦) المتوفى سنة (٨٢٧هـ).

(٧) المرجع السابق. الموضع نفسه. **قلت**: وكذا سماه الدماميني في مقدمة كتابه (١/ ٧).

(٨) المتوفى سنة (٩١١هـ).

الجامع الصحيح»، وهو قريب من التنقيح للزركشي، وقد وقفتُ عليه سابقاً، ولم يقف عليه القسطلاني كما قاله هو[1].

٢٨ـ ومنهم: الإمام النووي يحيىٰ أبو زكريا[2]، لكنه علىٰ قطعة من أوله إلىٰ آخر كتاب الإيمان، وقد وقفت عليها في مجلدة.

٢٩ـ ومنهم: الحافظُ عماد الدين بن كثير[3]، لكنه علىٰ قطعة من أوله؛ كما قال القسطلاني[4].

٣٠ـ ومنهم: الإمام سراج الدين البلقيني[5]، قال القسطلاني: رأيت منه مجلداً[6].

٣١ـ ومنهم: العلامة أبو الفضل[7] جلال الدين البلقيني[8]، ابن الذي قبله، وسمىٰ كتابه: «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، وقفت عليه في مجلد وسط.

٣٢ـ ومنهم: أبو الفضل النُّويري[9]، خطيب مكة المشرفة، قال القسطلاني: وبلغني أنه شرح مواضع من البخاري[10].

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٣).

(٢) المتوفى سنة (٦٧٦هـ).

(٣) المتوفى سنة(٧٧٤هـ).

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٥) المتوفى سنة(٨٠٥).

(٦) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٧) في الأصل: «أبو البقاء».

(٨) المتوفى سنة(٨٢٤هـ).

(٩) المتوفى سنة(٨٧٣هـ).

(١٠) المرجع السابق، الموضع نفسه.

٣٣ـ **ومنهم**: محمد بن أحمد بن مرزوق[١]، شارح بردة البوصيري، قال القسطلاني: سماه: «المتجر الربيح والمسعىٰ الرجيح في شرح الجامع الصحيح»، ولم يَكْمُل[٢].

٣٤ـ **ومنهم**: العارف عبد الله بن أبي جمرة[٣]، فإنه قد اختصر من البخاري أحاديث، وشرحها، وسماه: «بهجة النفوس»، وقد وقفت عليه في جزء كبير.

٣٥ـ **ومنهم**: البرهان النُّعْمَانِي[٤]، قال القسطلاني: وصل فيه إلىٰ أثناء الصلاة، ولم يَفِ بما التزمه[٥].

٣٦ـ **ومنهم**: شيخ الإسلام زكريا[٦]، فإنه شرح من أوله إلىٰ أثناء المعاملة في مجلدين، لكنه يذكر بعض الحديث، وقد وقفت عليه، ونقلت منه في شرحي، وسماه في ظهر أول الشرح: «منحة الباري»، وفي بعض النسخ «تحفة القاري بشرح صحيح البخاري».

٣٧ـ **ومنهم**: محمد شمس الدين الكُوراني[٧]، شيخ السلطان محمد فاتح القسطنطينية، وقد وقفت عليه سابقاً في مجلد ضخم بالقطع الكامل، يعترض فيه كثيراً علىٰ الكرماني، وهو من تلامذة الحافظ ابن حجر؛ كما صرح هو بذلك في شرحه، وسماه: «الكوثر الجاري إلىٰ رياض صحيح البخاري».

---

(١) المتوفى سنة(٨٤٢هـ).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المتوفى سنة(٦٩٩هـ).

(٤) المتوفى سنة(٨٩٨هـ).

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٦) الأنصاري، المتوفى سنة(٩٢٦هـ).

(٧) المتوفى سنة(٨٩٣هـ).

٣٨ـ **ومنهم**: أبو البقاء الأحمدي[١]، وهو من المعاصرين للقسطلاني.

٣٩ـ **ومنهم**: الشيخ جلال الدين البكري[٢]، من مشايخ القسطلاني، قال: وأظنه لم يكمل[٣].

٤٠ـ **ومنهم**: الشيخ محمد شمس الدين الدلجي[٤]، قال القسطلاني: كتب عليه قطعة لطيفة[٥].

٤١ـ **ومنهم**: الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن العَبَّاسِيّ الشَّافعيّ[٦]، قال القسطلاني: رتبه علىٰ ترتيب عجيب، وأسلوب غريب، علىٰ منوال مصنف ابن الأثير، وجرَّده من الأسانيد، راقماً علىٰ هامشه بإزاء كل حديث حرفاً أو حروفاً يعلم بها من وافق البخاري علىٰ إخراج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الخمسة، جاعلاً إثر كل كتاب جامع منه باباً لشرح غريبه، واضعاً الكلمات الغريبة علىٰ هامش الكتاب موازياً لشرحها؛ ليكون أسرع في الكشف، وقَرَّضَ عليه البرهان بن أبي شريف، والزين عبد البر بن الشحنة، والرضي الغزي[٧]، انتهىٰ.

٤٢ـ **ومنهم**: ابن عبد البر الحافظ الشهير[٨]، فإنه سأله المهلب بن أبي صفرة عن أشياء في البخاري، فأجاب عنها، ومن ثم سماها: «الأجوبة علىٰ المسائل المستغربة».

---

(١) المتوفى بعد سنة(٩٠٩هـ).

(٢) المتوفى سنة(٨٩١هـ).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المتوفى سنة(٩٤٧هـ).

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٦) المتوفى سنة(٩٦٣هـ).

(٧) المرجع السابق (١/ ٤٤).

(٨) المتوفى سنة(٤٦٣هـ).

٤٣ـ **ومنهم**: أبو عبد الله بن رشيد[١]، كتب علىٰ تراجمه، سماه: «ترجمان التراجم».

٤٤ـ **ومنهم**: الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور السِّجْلماسي المَغْراوي، فإنه كتب علىٰ مئة ترجمة، سماه: «حَلُّ أغراضِ البُخَاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»[٢].

٤٥ـ **ومنهم**: الشيخ أبو محمد بن حزم[٣]، فإن له عدة أجوبة عليه.

٤٦ـ **ومنهم**: ركن الدين، فإن له شرحاً عليه، لكنه لم يكمل.

٤٧ـ **ومنهم**: العلامة جمال الدين بن مالك[٤]، وسماه: «التوضيح لشواهد الصحيح».

هذا ما ذكره القسطلاني ممن كتب علىٰ البخاري سوىٰ الحافظ ابن حجر، والعيني، وصاحب القاموس؛ فإن القسطلاني، وإن ذكرهم، لكنَّا أخَّرنا الكلام عليهم وعلى القسطلاني للطول.

وممن لم يذكره القسطلاني:

٤٨ـ الشيخ أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور[٥]؛ فإن له حواشي علىٰ البخاري، كما ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» في كتاب: الوصايا، في باب: أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفَّفوا الناس[٦].

---

(١) المتوفى سنة(٧٢١هـ).

(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٤).

(٣) المتوفى سنة(٤٥٦هـ).

(٤) المتوفى سنة(٦٧٢هـ).

(٥) المتوفى سنة(٥٤٠هـ).

(٦) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ٣٦٤).

٤٩ـ ومنهم: السَّفِيري ـ بفتح السين المهملة، وكسر الفاء ـ[(١)]، فإن له شرحاً، رأيت منه الجزء الأول.

٥٠ـ ومنهم: الشيخ أبو بكر بن العربي المالكي[(٢)]؛ فإن له شرحاً على البخاري، كما ذكره صاحب «فتح الباري» ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[(٣)].

٥١ـ ومنهم: القاضي بدر الدين بنُ جَمَاعَةٍ[(٤)]، كما ذكره الحافظ ابن حجر في «المقدمة»، فإنه كما فيها تكلم علىٰ أربع مئة ترجمة، لخَّصها من كلام ناصر الدين بن المنيِّر، وزاد عليه أشياء[(٥)].

٥٢ـ ومنهم: البَازِلي ـ باللام بعد الزاي ـ محمد بن داود الكردي ثم الحَمَوي ـ بفتح الحاء المهملة والميم الخفيفة مفتوحة ـ[(٦)]، فإنه كتب علىٰ رجاله، وسماه: «غاية المرام في رجال البخاري إلىٰ سيد الأنام»، وهو مجلدان ضخمان، وقفت علىٰ الثاني منهما.

٥٣ـ ومنهم: أبو الوليد سليمان الباجي ـ بموحدة وجيم ـ المغربي[(٧)]، وسماه: «التعديل والتجريح لرجال البخاري»، ذكره الكرماني[(٨)]، وكذا ابن حجر في «المقدمة»[(٩)] ـ رحمهم الله تعالىٰ ـ.

٥٤ـ ومنهم: الشيخ العارف أبو العباس سيدي أحمد زروق، شارح

---

(١) المتوفى سنة(٩٥٦هـ).

(٢) المتوفى سنة(٥٤٣هـ).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٧١، ٨٣) وغيرهما.

(٤) المتوفى سنة (٧٣٣هـ).

(٥) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٤).

(٦) المتوفى سنة(٩٢٥هـ).

(٧) المتوفى سنة(٤٧٤هـ).

(٨) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٥).

(٩) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٨).

«الحِكَم» لابن عطاء الله؛ فإن له حاشية عليه، كما قاله بعضهم[١].

٥٥ـ ومنهم: الكُفيري محمد بن أحمد الشافعي[٢] ـ نسبة إلىٰ كفير مصغراً قرية ببلاد عجلون ـ، وقد ملكته في جزءٍ وسطٍ بخط مؤلفه، قال في خطبته: انتقيته من كتاب «مقاصد التنقيح في شرح الجامع الصحيح» تأليف الكازروني سعيد بن مسعود. ثم رأيتُ صاحبنا الشيخَ محمد بن عمر الكُفيري ذكر في ثبته أن المذكور جده الأعلىٰ، وأنه أخذ عن ابن قاضي شهبة، وأن ابن قاضي شهبة ذكر أن الكفيري جمع شرحاً علىٰ البخاري لخصه من شرح الكرماني وابن الملقن في ست مجلدات[٣]، انتهىٰ. ولعل له شرحين[٤]، فاعرفه.

٥٦ـ ومنهم: الإمام أبو المحامل سعيد بن مسعود بن محمد بن مسعود الكازروني[٥]، سماه: «مقاصد التنقيح» كما قاله الكفيري، ولم أقف عليه.

٥٧ـ ومنهم: ابنُ كَمَال باشا[٦]، له تعليقة لطيفة من أول الصحيح إلىٰ آخر كتاب الإيمان، رأيتها مسودةً بخطه، يعترض فيها كثيراً علىٰ الكرماني والنووي.

---

(١) انظر: «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٤٥٥).

(٢) المتوفى سنة (٨٣١هـ).

(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠٠).

(٤) وهذا ما ذكره الحافظ في «إنباء الغمر» (٨/ ١٦٠ـ ١٦١) فقال: وجمع شرحاً على البخاري في ست مجلدات، وكان قد لخص شرح ابن الملقن وشرح الكرماني، ثم جمع بينهما.
قلت: وحدثني الشيخ العلامة نظام يعقوبي ـ حفظه الله تعالى ـ: أنه اقتنى مؤخراً نسخةً خطيةً لهذا الشرح، ضمها إلى خزانة مخطوطاته العامرة بالبحرين، وتقع في ثلاث مجلدات، وكأنها بخط المؤلف، فهنيئاً له بها، ومثله في علمه وفضله وبذله يستحق أن تساق له كرائم المخطوطات، ونفائس المنسوخات، وإنما نبهت على ذلك ـ مع ما لدي من تنبيهات كثيرة في مواضع شروح البخاري ـ؛ لأني لم أقع في بحثي على نسخة خطية لهذا الشرح، فسعدتُ جداً لما أخبرني بوجوده لديه، وكم في الزوايا من خبايا.

(٥) المتوفى سنة (٧٨١هـ).

(٦) المتوفى سنة (٩٤٠هـ).

٥٨ـ ومنهم: أبو الحسن علي بن ناصر الدين محمد بن محمد بن محمد ـ ثلاثاً ـ المالكي المصري[1]، فإنه شرح البخاري شرحين، سمىٰ أحدهما: «معونة القاري بشرح صحيح البخاري»، وسمىٰ الآخر: «صيانة القاري عن الخطأ في صحيح البخاري»، ذكره الشيخ محمد الفيشي المالكي في «شرح العزية»، وذكر فيها ـ أيضاً ـ أنه ممن أخذ عن الحافظ السيوطي، وأن له تصانيف كثيرة.

٦٠ـ٦١ـ ومنهم: الحافظ محمد بن طاهر المقدسي[2]؛ فإن له عليه جزءاً سماه: «جواب المتعنت»، ذكره الحافظ ابن حجر في «المقدمة»[3]، وكذا له كتاب في «أسماء رجال الصحيحين».

٦٢ـ ومنهم: العلاَّمة حسين الكفوي[4]؛ فإن له شرحاً علىٰ البخاري كما ذكره شيخ مشايخنا محمد الزرقاني في «شرح المواهب».

٦٣ـ ومنهم: شيخنا المرحوم الشيخ عبد الله بن سالم البصري ثم المكي[5]، ولم أقف عليه، غير أني سألت مؤلفه عنه في منزله بمكة المشرفة حين حججت سنة ثلاث وثلاثين ومئة وألف، فقال: إنه لم يَكْمُل وسماه: «الضوء الساري بشرح صحيح البخاري»، وقال شيخنا محمد عقيلة: هو أبسط من القسطلاني، ودون فتح الباري، وصل فيه إلىٰ نحو الثلث.

٦٤ـ ومنهم: شيخنا المرحوم أبو الحسن السِّندي ثم المدني[6]، وقد

---

(١) المتوفى سنة(٩٣٩هـ).
(٢) المتوفى سنة(٥٠٧هـ).
(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٥).
(٤) المتوفى سنة(١٠١٠هـ).
(٥) المتوفى سنة(١١٣٤هـ).
(٦) المتوفى سنة(١١٣٩هـ).

أراني شرحه سفرين كبيرين، وذلك حين أخذت عنه الحديث إجازةً بمنزله في المدينة المنورة قرب باب الرحمة، ولا يحضرني الآن اسم الشرح.

٦٥ـ ومنهم: المرحوم عبد الباقي[١] والد شيخنا أبي المواهب الحنبلي؛ فإنه كتب علىٰ حِصَّةٍ منه علىٰ ما بلغني من ولده، وقال المُحبِّي: له شرح علىٰ البخاري لم يكمله[٢].

٦٦ـ ومنهم: المرحوم السيد إبراهيم الشهير بابن حمزة نقيب الأشراف بدمشق الشام[٣]، وقد وصل فيه إلىٰ أثناء كتاب الصلاة، وقد رأيت المسودة بخطه، ويعمل خطبة أول كل كتاب أو باب.

٦٧ـ ومنهم: مؤلف هذه الرسالة الفقير إسماعيل ـ غفر الله له ذنبه الحقير والجليل ـ، فإني قد شرعتُ في كتابةِ شَرْحٍ عليه ممزوجٍ سميتُهُ: «الفيضُ الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري»، ويناسب أنْ يسمىٰ: «المنهل الجاري بشرح صحيح البخاري»، وقد وصلتُ فيه بحمد الله ـ تعالىٰ ـ إلىٰ باب ما جاء في التطوع مثنىٰ مثنىٰ، وجملة ذلك سبعون كراسة في المسودة، نسأل الله إكماله والنفع به، آمين، وقد ابتدأت فيه من سنة إحدىٰ وأربعين ومئة وألف مع قراءة «صحيح البخاري» في المرة الثانية عقب كل يوم في رجب وشعبان ورمضان في الجامع الأموي تحت القبة.

* **ومنهم**: القسطلاني، وصاحب «القاموس»، والعيني، والحافظ ابن حجر، ولنذكرهم علىٰ هذا الترتيب.

٦٨ـ فأما القسطلاني، فهو الشهاب أحمد بن محمد بن أبي بكر

---

(١) المتوفىٰ سنة(١٠٧١هـ).

(٢) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٢/ ٢٨٤).

(٣) المتوفىٰ سنة (١١٢٠هـ).

المصري الشافعي[1]، شرحه شرحاً مزجاً، سماه: «إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري» جمعه من الشراح، فأحسن فيه الصَّنيع والاصطلاح، وهو سبع مجلدات كبار، مشهور لدىٰ الخاص والعام، ولعل ذلك لإخلاصِ مؤلفه للمولىٰ العلام، وذكر الزرقاني في آخر «شرح المواهب»: أن القسطلاني اختصر شرحه للبخاري المسمىٰ بـ«إشارد الساري»، وسماه: «الإسعاد بمختصر الإرشاد»، لكنه لم يتم[2]، انتهىٰ.

وقال القسطلاني في خطبة شرحه المذكور المشهور: وقد اعتنىٰ الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن محدث الشام تقي الدين محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي بضبط روايات «الجامع الصحيح»، فقابل أصله علىٰ أصلٍ مسموعٍ علىٰ الحافظ أبي ذر الهروي، وعلىٰ أصلٍ مسموعٍ علىٰ الأصيلي، وعلىٰ أصلٍ مسموعٍ علىٰ أبي الوقت، فلذا عوَّل النَّاس عليه في روايات الجامع المذكور، وكانت المقابلة بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني بحضرة سيبويه زمانه الإمام محمد جمال الدين بن مالك النحوي بدمشق الشام، سنة ست وسبعين وست مئة[3]، مع حضور أصلِ سماعِ الحافظ أبي محمد المقدسي وقف السُّمَيسَاطِي، وكان ابن مالك عند المقابلة إذا تراءى له لفظ أنه مخالف في الظاهر للعربية يقول لليونيني: هل الرواية كذلك؟ فإن أجاب بأنها كذلك، أخذ ابن مالك في توجيهها علىٰ وفق القواعد العربية، ولذا وضع عليه كتاباً سماه: «التوضيح لشواهد الصحيح». قال: ولقد وقفتُ علىٰ فروعٍ مُقَابَلَةٍ علىٰ هذا الأصل، فرأيتُ من أجلها الفَرْعَ المنسوبَ

---

(١) المتوفى سنة (٩٢٣هـ).

(٢) انظر: «شرح المواهب اللدنية» للزرقاني (١٢ / ٤٣١).

(٣) في الأصل: «وسبع مئة»، والصواب ما أثبت.

للمحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي. قال: وقد جعل اليونيني علامات لمن ذكر، فعلامة أبي ذر الهروي هكذا «ه»، والأصيلي «ص»، وابن عساكر الدمشقي «ش»، وأبي الوقت «ط»، ولمشايخ أبي ذر الثلاثة؛ «ح» للحَمُّوي، «ست» للمستملي، «هـ» للكشميهني.

ثم قال القسطلاني: فما كان من ذلك بالحمرة، فهو ثابت في النسخة التي قرأها الحافظ عبد الغني المقدسي علىٰ الحافظ أبي عبد الله الأرتاحي، وله علامات أخرىٰ، وهي «عط» «ق» «ج» «صع». قال القسطلاني: لم أجد ما يدل عليها، ولعل الجيم للجرجاني، والعين لابن السمعاني، والقاف لأبي الوقت، أي: والباقي لمن تقدم إذا كان منفرداً، فأما المجتمع، فلعل «عط» لابن السمعاني وأبي الوقت، و«صع» للأصيلي وابن السمعاني، فتدبر.

ثم قال: فإن اجتمع ابن حمويه والكشميهني فرقمهما «حهـ» هكذا، أو المستملي والحموي فرقمهما «حسـ»، وإن اتفق الأربعة الذين رووا عنهم فرقمهم «ه ص ش ظ»، وما سقط عند الأربعة زاد معها «لا»، وما سقط عند البعض أسقط رقمه من غير «لا»، وأثبت رقم الباقيين، وما صح عنده، وخالف مشايخ أبي ذر رقم عليها «لا» وفوقها «صح»، وإن وافق أحد مشايخه، وضعه فوقه[1]، انتهىٰ ملخصاً مع زيادة.

واليونيني أخذ عنه جماعة منهم الحافظ الذهبي والبِرزالي.

٦٩ـ وأما صاحب «القاموس»، فهو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي[2]، شرع في شرح سماه: «فتح الباري بالسيح الفسيح الجاري في شرح صحيح البخاري»، ذكروا أنه كَمَّلَ ربع العبادات منه في

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٠ـ ٤١).
(٢) المتوفى سنة (٨١٧هـ).

عشرين مجلداً، وقَدَّرَ تمامه في أربعين سفراً. قال التقي الفاسي: وقد ملأه بغرائب المنقول، لا سيما لما اشتهر باليمن من مقالة ابن العربي، وغلب ذلك علىٰ علماء تلك البلاد، وصار يدخل في شرحه من فتوحاتِهِ الكثيرَ حتىٰ كان سبباً لشين شرحه عند الطاعنين فيه[1]، انتهىٰ.

وقال الحافظ ابن حجر: إنه رأىٰ القطعة التي كتبت في حياة مؤلفه قد أكلتها الأرضة بحيث لا يُقدر علىٰ قراءةِ شيء منها[2].

وقال السيوطي في ترجمته في «بغية الوعاة في طبقات النحاة» بعد أن ذكر أنه سمىٰ شرحه علىٰ البخاري بما تقدم آنفاً، قال: قلت: وقد أخذ ابن حجر منه اسمه، وَسَمَّىٰ به شرح البخاري تأليفه[3]، انتهىٰ.

وبهذا يظهر أن ما يقع في بعض نسخ القسطلاني من أن اسم تأليف صاحب القاموس «منح الباري» إلىٰ آخره ـ بميم فنون، فحاء مهملة ـ[4]، من تحريف الناسخ، فتأمل.

٧٠ـ وأما الإمام العيني، فهو محمود بن أحمد.

قال السيوطي في «بغية الوعاة»: ولد بعنتاب، ونشأ بها، واشتغل بالفنون، وبرع، ثم دخل القاهرة مع العلاء السِّيرامي[5]، واستوطنها[6].

وسمىٰ شرحه للبخاري: «عمدة القاري بشرح صحيح البخاري»، وهو عندي أربعة أسفار كبار جداً.

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٣).
(٢) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (١٠/ ٨٤).
(٣) انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٢٧٤).
(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٣).
(٥) نسبة إلى سِيرام ـ بالكسر ـ مدينة بالروم.
(٦) انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٧٥).

وقال القسطلاني: عشرة أجزاء وأزيد، وهو بخطه في إحدىٰ وعشرين جزءاً مجلداً بمدرسته التي أنشأها بحارة كتامة بالقرب من الجامع الأزهر، وشَرَعَ في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة إحدىٰ وعشرين وثمان مئة، وفرغ منه في آخر الثلث الأول من ليلة السبت خامس شهر جمادىٰ الأولىٰ سنة سبع[١] وأربعين وثمان مئة.

قال: واستمد فيه من «فتح الباري»، كان فيما قيل: يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له، وتعقبه في مواضع، وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر في «الفتح» حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كُلٍّ من تراجم الرواة بالكلام، وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة، وغير ذلك. وقد حكىٰ بعض الفضلاء أنه ذكر للحافظ ابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيرِه، فقال الحافظ بديهة: هذا شيء نقله من شرحٍ لركن الدين، وكنت وقفت عليه قبله، ولكن تركت النقل منه؛ لكونه لم يتم، إنما كتب منه قطعة، وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال في هذا المَهْيع، ولذا لم يتكلم البدر العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك[٢]، انتهىٰ.

واستمد العيني أيضاً كثيراً من الكرماني وابن الملقن، ولا محذور في ذلك إذا لم ينسب عبارتهما إليه، فراجعه.

٧١ـ **وأما الحافظ**، فهو الشهاب أحمد بن حَجَرٍ العَسْقَلاني، شرحه شرحاً حافلاً، يبلغ ستة أجزاء كبار، سماه: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، قال القسطلاني: وشهرته وانفراده بما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنِّكات الأدبية، والفرائد الفقهية تغني عن وصفه، لا سيما وقد

---

(١) في الأصل: «أربع».

(٢) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢ـ ٤٣).

امتاز ـ كما نبه عليه شيخنا؛ يعني: السخاوي ـ بجمع طرق الحديث التي يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً، وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرحها في كل موضع، فما يتعلق بقصد البخاري يذكره فيه، ويحيل بباقي شرحه علىٰ المكان المشروح فيه.

قال شيخنا: وكثيراً ما كان ـ رحمه الله ـ يقول: أود لو تتبعت الحوالات التي تقع لي فيه، فإن لم يكن المحال به مذكوراً، أو ذكر في مكان غير المحال عليه ليقع إصلاحه، فلم يتفق له ذلك؛ فاعلمه.

وكذا ربما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب، أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، ثم يرجح في موضع آخر غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه، بل هذا أمر لا ينفك عنه كثير من الأئمة المعتمدين.

وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة سبع عشرة وثمان مئة علىٰ طريق الإملاء، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً، فيكتب الكراسة، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع، وذلك بقراءة العلامة ابن خضر، فصار لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرر، إلىٰ أن انتهىٰ في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة، سوىٰ ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينته إلا قبيل وفاة المؤلف بيسير. ولما تم، عَمِل مصنِّفُه وليمة بالمكان المسمى «بالتاج والسبع وجوه» في يوم السبت ثاني شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة، وقُرِىءَ المجلس الأخير هناك بحضرة الأئمة؛ كالقاياتي، والمناوي، والوفائي، والسَّعد الدَّيري، وكان المصروف علىٰ الوليمة المذكورة نحو خمس مئة دينار، وكَمُلَتْ مقدمته، وهي مجلد ضخم، في سنة ثلاث عشرة وثمان مئة[1]، انتهىٰ كلام القسطلاني.

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٢).

وللحافظ ابن حجر عليه كتابات أخر :

منها: «مقدمة فتح الباري»، وهي عندي في جزء كبير، وتقدمت في كلام القسطلاني.

ومنها: «تغليق التعليق»، وهو بغين معجمة في اللفظ الأول، وبمهملة في الثاني، وهي مجلد ذكر فيه تعاليق أحاديث الجامع المرفوعة، وآثاره الموقوفة، والمتابعات، ومن وصلها بأسانيده إلىٰ المعلق عنه، وهو كتاب عظيم في بابه لم يسبق إليه، وقرض له عليه صاحب «القاموس» كما وجد بخط على نسخة بخط مؤلفه، لَخَّصَه في مقدمة الفتح، فحذف الأسانيد ذاكراً من خرَّجه موصولاً.

وقال المناوي في خطبة «شرح النخبة» في ترجمة الحافظ : ومن تصانيفه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، وآخر يسمىٰ : «هدي الساري»، وهو أكبر منه، واختصره، ولم يتما، و«تغليق التعليق»، ومختصره، ويسمىٰ بـ«التشريق»، ومختصر المختصر، ويسمىٰ «التوفيق»، و«تقريب الغريب في غريب البخاري»[1]، انتهىٰ.

ومنها: كتاب له في أحوال رجال البخاري زيادة علىٰ ما في «تهذيب الكمال»، وسماه: «الإعلام فيمن ذكر في البخاري من الأعلام».

ومنها ـ أيضاً ـ: «انتقاض الاعتراض»، وهو كتاب يبلغ نحو عشرين كراسة يجيب فيه عما اعترض به العينيُّ عليه في شرحه، وقفتُ عليه، لكنه لم يجب عن كثيرها، قيل: ولعله كان يبيض لها ليجيب عنها، فلم يتيسر له، وقد أجبتُ عن أكثرها في شرحي المار المسمىٰ بـ «الفيض الجاري»، فانظره فيه.

---

(١) انظر : «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

وله أيضاً «الاستنصار علىٰ الطاعن المعثار»، قال القسطلاني: وهو صورة فتيا عما وقع له في شرح خطبة البخاري للعلامة العيني[1]. انتهىٰ.

ولم أقف عليه، لكن قال الحافظ في خطبة «الانتقاض»: وفي سنة اثنتين وعشرين ـ أي: وثمان مئة ـ أحضر إليَّ طالبُ عِلمٍ كُرَّاسةً بخط محتسب القاهرة الذي تولىٰ بعد ذلك قضاء الحنفية في الدولة الأشرفية، فرأيت فيه ما نصه: «الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين، وأفصح وجوه الشك بكشف النقاب عن وجه اليقين، بالعلماء المستنبطين الراسخين»، إلىٰ آخر خطبة شرح العيني. ثم قال في «الانتقاض»: ذكر مقدمة لطيفة انتزعها من القطعة للإمام النووي، لكنه وقع له تصحيف كثير من الأسماء والمسميات، والتحريف لبعض الكلمات. قال: وتتبعت ما وقع له من ذلك، فزاد علىٰ ثمانين غلطة، فأفردت ذلك في جزء سميته: «الاستنصار علىٰ الطاعن المعثار»، فكتب علماء العصر بتصويب ما تعقبت؛ فمن جملة ما أنكر عليه قوله: وأفصح، فإن الرباعي إنما استعمل في اللازم[2]. إلىٰ غير ذلك مما ذكره في خطبة «الانتقاض»، وفي ذلك الكتاب.

وأقول: شأن العلماء أن يَرُدَّ بعضهم علىٰ بعض بحسبِ ما يظهر له كما قال بعض الأئمة المعتبرين: ما مِنّا إلا من ردَّ ورُدَّ عليه، إلا صاحب هذا القبر ـ يعني النبي ﷺ ـ، شكر الله صنيع الجميع بجاه نبينا محمد الشفيع، وجعلنا الله وإياهم من الإخوان متقابلين، علىٰ سرر من الأرائك متكئين.

* ومع كثرة الشارحين لصحيح البخاري والخادمين، فقد قالوا: إنه كالبكر التي لم تمسها الرجال، وكالمستور من ربات الخباء والحجال.

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٤).

(٢) انظر: «انتقاض الاعتراض» لابن حجر (١/ ٨ـ ١٠).

وهو أول كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد، كما يأتي قريباً.

وأما أول من دوَّن الحديث مطلقاً، فأبو بكر بن محمد بن حزم بأمر عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ لخوف اندراسه كما في «الموطأ»[1]، وذلك لأنه لما مات أكثر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وتفرقت أتباعهم، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل أن يلتبس بالحق، خاف عمر بن عبد العزيز علىٰ اندراس الحديث، فأمر بكتابته؛ صَوناً له عن الضياع، فكتب إلىٰ أبي بكر المذكور: انظر ما كان من سنة أو حديث اكتبه؛ فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء.

وفي رواية أبي نُعيمٍ الأصبهاني بسنده: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ الآفاق: انظروا في حديث رسول الله ﷺ، فاجمعوه[2].

وعلقه البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم بهذا اللفظ، وزاد: ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتىٰ يعلم من لا يعلم؛ فإن العلم لا يهلك حتىٰ يكون سراً[3]، انتهىٰ.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: فيستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي[4]، انتهىٰ.

وقال في «المقدمة»: اعلم أن آثار النبي ﷺ لم تكن في أعصار الصحابة وكبار أتباعهم مدونة في الجوامع، ولا مُرتَّبة؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن ذلك، كما ثبت في

---

(١) انظر: «الموطأ ـ رواية محمد بن الحسن» (٣/ ٤٢٨).

(٢) رواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٦٦).

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١/ ٤٩) في باب: كيف يقبض العلم.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٩٤).

«صحيح مسلم»[1]؛ خشية أن يختلطَ بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، وأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب علىٰ حدة، إلىٰ أن انتهىٰ الأمر إلىٰ كبار الطبقة الثالثة، فَصَنَّفَ الإمامُ مالكُ بن أنسٍ «الموطأ» بالمدينة، وتوخىٰ فيه القويَّ من حديث أهل الحجاز، ومَزَجَه بأقوال الصحابة وفتاوىٰ التابعين ومن بعدهم، وصنَّفَ عبدُ الملكِ بنُ جريج بمكة، وعبد الرحمن الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سَلَمة بن دينار بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج علىٰ منوالهم، إلىٰ أن رأىٰ بعض الأئمة منهم أن يُفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك رأس المئتين.

فصنف أبو عبد الله بن موسىٰ العَبْسِيُّ الكوفيُّ مسنداً، وصنف مُسدد بن مُسَرْهَد البصري مسنداً، وصنف أسد بن موسىٰ الأموي مسنداً، وصنف نُعَيمُ بن حَمَّادٍ الخُزَاعي نزيل مصر مسنداً، ثم تلاهم كثير من الأئمة، فرتَّبَ علىٰ ما سنح له.

فمنهم من رتب علىٰ المسانيد؛ كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي أحمد بن مَنيع، وأبي بكر البزَّار، وغيرهم.

---

(١) روى مسلم (٣٠٠٤)، كتاب: الزهد والرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...» الحديث.

ومنهم من رتب على الأبواب والمسانيد معاً؛ كأبي بكر بن أبي شيبة[1]، انتهى.

أي: **ومنهم** من رتب على العلل بأن جمع في كل متن طرقه، واختلاف الرواة فيه، وغيرهم بحيث يظهر إرسال المتصل، ووقف المرفوع، وغير ذلك.

ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية وغيرها، ونوَّعه أنواعاً، وجمع كلَّ نوع إثباتاً ونفياً في باب؛ بحيث ميَّز ما يتعلق بالصلاة مثلاً عمَّا يتعلق بالصوم والزكاة، وهكذا. وأهل هذه الطريقة منهم من تقيَّدَ بالصحيح فقط؛ كالشيخين، ومنهم من لم يتقيد بذلك؛ كباقي أصحاب السنن الستة.

ومنهم من اقتصر على الأحاديث المتضمنة للترغيب والترهيب؛ كالمنذري.

ومنهم من اقتصر على الحديث، وحَذَفَ سنده؛ كالبغوي في «مصابيحه»، واللؤلؤي في «مشكاته» من المتقدمين، وكالجلال السيوطي وغيره من المتأخرين.

* **تنبيه**: لينظر التوفيق بين ما في «فتح الباري»[2]، وبين ما في «المقدمة» له؛ لاختلافهما في أول من دَوَّنَ الحديثَ، ولعل الأولية نسبية بحسب البلاد، أو بوجه آخر مخصوص في التأليف، فتدبَّر.

قال في «المقدمة»: فلما رأى البخاري ـ رحمه الله ـ هذه التصانيف.

أي: تصانيف من تقدمه، ورواها، وانتشق رياها، واستجلى مُحيَّاها،

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٠٨) حيث قال: وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المئة بأمر من عمر بن عبد العزيز... إلخ.

وجدها بحسب الوضع جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوىٰ عزمه علىٰ ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه. وذكره، وساق سنده إلىٰ البخاري، فقال: كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً في صحيح سنة النبي ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع «الجامع الصحيح»[١]، انتهى.

وقدَّمنا ذلك وغيرَه عند وجه تسمية هذا الصحيح بأبسط، فالبخاري أول من صنف في الصحيح المجرد.

قال النووي ـ رحمه الله ـ: وأما محله، فقال العلماء: هو أول كتاب صُنِّفَ في الحديث الصحيح المجرد. واتفقوا علىٰ أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم؛ لتلقي الأمة لهما بالقبول، وإنما اختلفوا في الأصح منهما، واتفق الجمهور علىٰ أن «صحيح البخاري» أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائدَ وترجيحاً، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: «صحيح مسلم» أصح، وفي رواية عنه أنه قال: ما تحت أديمِ السَّمَاءِ أصحُّ من كتابِ مسلم، وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح «صحيح البخاري»، وقد قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه «المدخل» ترجيح صحيح البخاري علىٰ صحيح مسلم، وذكر دلائله، وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعت الأمة علىٰ صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما[٢]، انتهىٰ.

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٦ـ٧).
(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩١).

واتفقوا علىٰ أن «صحيح البخاري» مقدم علىٰ «صحيح مسلم» في الوضع والتأليف، وقد نظم ذلك الحافظ عبد الرحيم العراقي في «ألفيته» بقوله: [من الرجز]

أَوَّلُ مَـنْ صَنَّـفَ فـي الصَّحيـحِ ... مُحَمَّـدٌ وخُـصَّ بـالتَّـرْجيـحِ
وَمُسْلِمٌ بَعْدُ وبَعضُ الغَرْبِ مَعْ ... أَبـي عَلِـيٍّ فَضَّلـوا ذا لَـو نَفَـعْ[1]

وقد أشرتُ إلىٰ ذلك بقولي: [من الطويل]

لَقَـدْ صَنَّـفَ الأَعْـلامُ كُتْبـاً كَثيـرةً ... مُفَصَّلةً بالبحْثِ عن هَدْيِ أَحْمَدِ
وأَرْجَحُهـا عِنْـدَ الأَنـامِ جَميعِهِـمْ ... سِوَىٰ البَعْضِ يا هٰذا صَحيحُ مُحَمَّدِ

وقلت ـ أيضاً ـ مع زيادة: [من الطويل]

لأَوَّلُ جَمْعٍ في الصَّحيحِ المُجَرَّدِ ... صَحيـحُ البُخـاريِّ الإمـامِ مُحَمَّـدِ
ويَتْلُوهُ في الرُّجْحانِ والوَضْعِ مُسْلِمٌ ... علىٰ المَذْهَبِ الأقوىٰ فَحقِّق وسَدِّدِ

فقولي: علىٰ المذهب الأقوىٰ، أي: الأرجح، ناظراً إلىٰ قولي: ويتلوه في الرُّجحان، لا إلىٰ قولي: والوضع؛ لأن تأخير «صحيح مسلم» في الوضع والتأليف عن «صحيح البخاري» بالاتفاق، ولذلك قلت: فحققْ وسدد، والأولىٰ أن يقال: علىٰ المذهب الأقوىٰ في الأول سدد بالنقل في الأول.

ولبعضهم: [من الطويل]

أَصَـحُّ كِتـابٍ بَعْـدَ تَنْـزيـلِ رَبِّنـا ... صَحيحُ البُخاري الَّذي جمع الأشيا
عليـكَ بـه حِفْظَـاً ودَرْسَـاً تَنَـلْ بـه ... حياتَكَ في الأُخرىٰ وما شِئْت في الدُّنْيا

---

(١) انظر: «ألفية العراقي» (البيتان: ٢٢ـ٢٣).

وقال شيخ الإسلام زكريا وغيره: وأما قول الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ما علىٰ وجه الأرض بعد كتاب الله ـ تعالىٰ ـ أصحّ من كتاب مالك، فذاك قبل وجودهما[1]، انتهىٰ.

وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة» نقلاً عن ابن الصلاح في «علوم الحديث»: وأما ما رويناه عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: ما أعلمُ في الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك، قال: ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ ـ يعني بلفظ: أصحّ من الموطأ ـ؛ فإنما قال ذلك قبل وجودِ كتاب البخاري ومسلم.

ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً، وأكثرهما فوائدَ وترجيحاً، وأما ما رويناه عن أبي عليٍّ الحافظِ النيسابوري أستاذِ الحاكمِ أبي عبد الله الحافظِ من أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج، فهذا وقول من فضَّل من شيوخ المغرب كتاب مسلم علىٰ كتاب البخاري، إن كان المرادُ به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوجٍ بمثل ما في كتاب البخاري من تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يسندها علىٰ الوصف المشروط في الصحيح، فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أن كتابَ مسلم أرجحُ فيما يرجعِ إلىٰ نفس الصحيح علىٰ كتاب البخاري، وإن كان المرادُ به أن كتابَ مُسلمٍ أصح صحيحاً، فهذا مردود علىٰ قائله، انتهىٰ كلام ابن الصلاح المنقول في «المقدمة»[2].

---

(١) انظر: «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» لزكريا الأنصاري (ص: ٥٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٦).

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٨ـ ١٩)، و«هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٠).

وقال السيوطي في «شرح مسلم»: ومما امتاز به كتاب مسلم علىٰ كتاب البخاري أنه لم يكثر من التعليق؛ إذ ليس فيه شيء تعليقاً، سوىٰ موضعين، ومتابعات سوىٰ اثني عشر موضعاً، انتهىٰ.

ثم قال في «المقدمة»: وقد استشكل بعض الأئمة إطلاقَ أصحيَّة كتاب البخاري علىٰ كتاب مالك، مع اشتراكهما في اشتراط الصحة، والمبالغة في التحري والتثبيت، وكونُ البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة.

والجواب عن ذلك: أنه محمول علىٰ أصل اشتراط الصحة، فمالك لا يرىٰ الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يُخرِّج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاريّ يَرَىٰ أن الانقطاع علة، فلا يُخرِّج ما هذا سبيله، إلا في غير أصل موضوع كتابه؛ كالتعليقات والتراجم، ولا شك أن المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يُحْتَجُّ به، فالمتصل أقوىٰ منه إذا اشترك كلٌّ من راويهما في العدالة والحفظ، فبان بذلك شفوف كتاب البخاري، وعلم أن الشافعي إنما أطلق علىٰ «الموطأ» أفضلية الصحة بالنسبة إلىٰ الجوامع الموجودة في زمنه؛ كجامع سفيان الثوري، ومصنف حماد بن سلمة، وغير ذلك، وهو تفصيل مُسَلَّمٌ لا نزاع فيه، انتهىٰ ما في «المقدمة»[1]، فاعرفه.

وقال الحافظ السيوطي في «شرح تقريب النووي»: ثم تلا البخاري في تصنيف الصحيحِ الإمامُ مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ تلميذُهُ.

قال العراقي: وقد اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم بن الحجاج في تأليف هذا الكتاب سنة خمس ومئتين، وهذا تصحيف، إنما هو سنة خمسين، بزيادة الياء والنون؛ لأن في سنة خمس

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٠).

ومئتين كان عمر مسلمٍ سنة، بل لم يكن البخاري صنف إذ ذاك؛ لأن مولده سنة أربع وتسعين ومئة[1]، انتهىٰ.

فالحاصل أن صحيح البخاري أصح علىٰ الصحيح، وأن تأليفه ووضعه قبل تأليف مسلم اتفاقاً.

وتوقَّف بعضهم فلم يرجح واحداً منهما، وقال ابن الملقن: رأيت بعض المتأخرين قال: إن الكتابين سواء، فهذا قول ثالث، وحكاه الطوفي في «شرح الأربعين»، ومال إليه القرطبي[2]، انتهىٰ.

وهذا غير القول بالتوقف، فهو ثالث بالنسبة للقولين المشهورين، وإلا فهو قول رابع، فافهم.

وأنصف الحافظ عبد الرحمن بن الدَّيْبع، فَفَضَّلَ كُلَّ وَاحِدٍ منهما من جهة، فقال: [من الطويل]

تَنازَعَ قَومٌ فِي البُخارِيْ ومُسْلِمٍ ... لَـدَيَّ وَقـالـوا أَيُّ ذَيـنِ مُقَـدَّمُ
فَقُلْـتُ لَقَـدْ فـاقَ البُخـارِيُّ صِحَّـةً ... كَما فاقَ فِي حُسْنِ الصِّناعَةِ مُسْلِمُ[3]

انتهىٰ.

فجملةُ الأقوال في ذلك خمسة.

وقال النووي في «شرح مسلم»: اتفق العلماء علىٰ أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، وعلىٰ تلقيهما بالقبول، وعلىٰ أن البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وصح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ٢٥). وانظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٩١).

(٢) انظر: «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ٦٠).

(٣) انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٢٥٦).

الحديث. وما ذكرناه من ترجيح البخاري هوالمذهب المختار الذي قال به الجماهير وأهلُ الإتقانِ والحِذْقِ والغَوْصِ علىٰ أسرار الحديث.

وقال أبو عليٍّ النيسابوري: كتابُ مسلمٍ أصحُّ، ووافقه بعض شيوخ الغَرْبِ، والصحيحُ الأوَّلُ[1]. إلىٰ آخر ما أطال به.

وقال السيوطيُّ في «شرح التقريب» المسمىٰ بـ«تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»: كلام الحافظ أبي سعيد العَلائي يُشْعِرُ بأنَّ أبا علي لم يقف علىٰ «صحيح البخاري»، قال: وهذا عندي بعيد، فقد صح عن بَلَدِيِّهِ وشيخه أبي بكر بن خزيمة أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل. والذي يظهر من كلام أبي علي أنه قَدَّمَ «صحيح مسلم» لمعنىً آخر، غير الشرائط المطلوبة في الصحة، وهو أن مسلماً صنف كتابَهُ في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرىٰ في السياق، بخلاف البخاري، فربما كتب الحديث من حفظه، ولم يميز ألفاظ رواته، ولهذا قد يعرض له الشك، وقد صح عنه أنه قال: ربَّ حديث سمعته بالبصرة، فكتبته بالشام. ولم يتصدَّ مسلم لما تصدىٰ له البخاري من استنباط الأحكام، وتقطيع الأحاديث، ولم يُخَرِّج الموقوفات، وما نقل عن بعض شيوخ المغاربة فلا يُحْفَظُ عن أحدٍ منهم تقييد الأفضلية بالأصحية، بل أطلقوها، فحكىٰ عياضُ عن أبي مروان الطُّبْني - بضم المهملة وسكون الموحدة، ثم نون - أنه قال: كان بعضُ شيوخي يُفَضِّلُ صحيح مسلم علىٰ صحيح البخاري، قال: وأظنه ابن حزم؛ لأنه قال في «فهرسته»: ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث[2].

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤).

(٢) انظر: «تدريب الراوي»: فقد حكى القاسم التجيبي في «فهرسته» عنه ذلك، قال: لأنه ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث.

وقال مسلمة بن قاسم القُرطبي: لم يضع أحد مثل صحيح مسلم في حسن الوضع، وجودة الترتيب، لا في الصحة، ولهذا قال النووي: واختصَّ مُسْلِمٌ بجمعِ الحديثِ وطرقه في مكان، بخلاف البخاري، فإنه قَطَّعَهُ، وأورد كثيراً منها في غير مظنته.

قال الحافظ ابن حجر: ولهذا ترىٰ كثيراً من المغاربة يعتمد علىٰ مسلمٍ، يعني: كعبد الحق في «أحكامه» و«جمعه» يعتمد علىٰ كتاب مسلم في نقل المتون وسياقها؛ دون البخاريّ لوجودها عند مسلم تامة، وتقطيع البخاري لها، وإذا امتاز مسلم بهذا، فللبخاري في مقابِلِهِ من الفضل ما ضمَّنه التراجم التي حيَّرت الأفكار[1]، وما ذكره ابن أبي جمرة عن بعض السادات أنه قال: ما قُرِىءَ في شدة إلا فُرِجَتْ، ولا رُكِبَ به في مركب فغرق، ولا كان في موضع فسرق أو احترق[2]، كما مر.

وأقولُ: ما ذكره السيوطي في ضبط الطبني من أنه بسكون الموحدة[3]، لعله تخفيف من ضمها؛ فإنه قال في «لب الألباب» له: الطُّبُني ـ بضمتين ونون ـ، نسبة إلىٰ طُبُنَة بلدة بالمغرب[4]، انتهىٰ، فتأمل هذا.

وما قاله السيوطي في «شرح التقريب» مُلَخَّصٌ مما في «المقدمة» للحافظ ابن حجر[5].

وقال فيها ـ أيضاً ـ: ووجدتُ تفسير هذا التفضيل ـ أي: الذي حكاه عياض ـ قال: فقرأت في «فهرْست أبي محمد القاسم بن القاسم التجيبي»

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٣).
(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٩٥ـ٩٦).
(٣) وقد ضبطه الحافظ في «هدي الساري» (ص: ١٢) هكذا.
(٤) انظر: «لب الألباب في تحرير الأنساب» للسيوطي (ص: ١٦٧).
(٥) (ص: ١٢ـ١٣).

قال: كان أبو محمد بن حزم يُفَضِّلُ كتابَ مسلم علىٰ كتاب البخاري؛ لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد، انتهىٰ، قال: وعندي أن ابن حزم هذا هو شيخ أبي مروان الطبني الذي أبهمَهُ عياض، ويجوز أن يكون غيره، ومحمل تفضيلهما واحد. قال: ومن ذلك قول مَسلمة بن قاسم القرطبي، وهو من أقران الدارقطني لما ذكر في «تاريخه» صحيح مسلم، قال: لم يضع أحد مثله، فهذا محمول علىٰ حسن الوضع، وجودة الترتيب، وكون أحاديثه تامة في محل، وتقطيع البخاري لها في محال. قال: وإذا تقرر ذلك، فليقابل هذا التفضيل بجهة أخرىٰ، وهو قول العارف ابنِ أبي جمرة السابق: وكان البخاري مجاب الدعوة، وقد دعا لقارئه، وكذلك الجهة العظمىٰ الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار. قال: وإنما بلغت هذه الرتبة، وفازت بهذه الحظوة، بسبب عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة مشايخ يقولون: حَوَّلَ البخاريُّ تراجمَ جامعه ـ يعني: بيضها ـ بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، انتهىٰ ما في «المقدمة»[1].

وقوله هذا، أمرٌ لا يرجع إلىٰ أصحية الحديث وقوة سنده، بل لأمر خارجي، كما يفهم من كلامه، فليتأمل.

ومن الأدلة علىٰ ترجيح صحيح البخاري علىٰ صحيح مسلم: اشتراطُهُ في المُعَنْعَنِ مع المعاصرة اللقيَّ بالفعل؛ لأنه لو لم يكن لقي جزماً؛ لقوي الاحتمال للإرسال، واكتفىٰ مُسْلِمٌ بإمكانِ اللُّقي، وَرَدَّ قولَ البخاريِّ، فقال في خطبة «صحيحه»: إنه قول مخترع لم يسبق إليه، ولا مُساعِدَ لَهُ عليه،

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٣).

وإنه كما يحتمل الإرسال عند إمكان اللقاء، يحتمله عند ثبوته، فلا وجه لاشتراط الثبوت[1].

وَرُدَّ بما تقدم آنفاً: أنه عند إمكان اللقي يقوىٰ احتمال الإرسال، بخلافه عند اللقي بالفعل، فإنه يضعف جداً، ويغلب علىٰ الظن الاتصال، والبابُ مبنيٌّ علىٰ غلبة الظن، وليس هذا موجوداً فيما إذا أمكن اللقي، ولم يثبت بالفعل، فلا يحمل عليه؛ لأنه يصير كالمجهول، والمجهول روايته مردودة، لا للقطع بكذبه أو ضعفه، بلِ للشك في حاله.

وَرَدَّ النوويُّ وغيره علىٰ مسلم ـ أيضاً ـ بأن ما رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن منهم، علي بن المديني والبخاري، وغيرهما[2].

وأقول: في ذكر البخاري وقفة؛ لأنه الذي معه النزاع، فتأمل.

وأما ما زاده جماعة من المتأخرين من اشتراطه ـ أيضاً ـ أن يكون أدركه إدراكاً بيناً، وما زاده أبو المظفر السمعاني من اشتراطه طول الصحبة بينهما، وما زاده أبو عمرو الداني من اشتراطه أن يكون معروفاً بالرواية عنه، فليس بمعتبر جميع ذلك علِىٰ الصحيح، بل الشرط عند البخاري اللقاء بالفعل لمن روىٰ عنه، ولو مرة واحدة.

قال النوويُّ: وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، فلا يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجودَ كتابٍ أصحَّ من كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساواة، وكذلك ما نُقِلَ عن بعض المغاربة أنه فضَّل صحيح مسلم علىٰ صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلىٰ حُسْنِ السياق، وجودة الوضع والترتيب، ولم يصرح أحد بأن ذلك راجع إلىٰ

---

(١) انظر: «صحيح مسلم» (١/ ٢٩ـ ٣٠).
(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٢٨).

الأصحية، ولو صرحوا به، لردَّه عليهم شاهدُ الوجود؛ إذ الصفات التي تدور عليها الصحة؛ كالاتصال وعدم الشذوذ والإعلال، وُجودُها في كتاب البخاري أتمُّ منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوىٰ وأسد[1].

قال: **أما** رجحانه من حيث الاتصال، فلاشتراطه كما تقدم أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روىٰ عنه، ولو مرة واحدة، واكتفىٰ مسلم بمطلق المعاصرة، وألزم البخاري بأنه يحتاج ألاّ يقبل المعنعن أصلاً، وما ألزمه به ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة، لا يجري في روايته احتمال ألاّ يكون سمع؛ لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلساً، والمسألة مفروضة في غيره.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط، فلأن الرجال الذين تُكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس أحاديثهم، ومَيَّزَ جيدها من موهومها، بخلافِ مسلمٍ؛ فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا ريب أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال، فلأن ما انتقد علىٰ البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد علىٰ مسلم.

وقد أجيب عما انتقد عليهما: بأنه لا يقدح في الشيخين كونهما خرَّجا لمن طُعن فيه؛ لأن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ مقتضٍ لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، فالأحاديث التي انتقدت عليهما لا تقدح في أصل موضوع الصحيح؛ فإن جميعها وارد من جهة أخرىٰ.

وقد علم أن الإجماع واقع علىٰ تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا

---

(١) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص: ١٠ـ١١).

ما انتقد عليهما فيه، علىٰ أنه لا ريب في تقديمهما علىٰ أئمة عصرهما ومن بعده في معرفة الصحيح والعليل، فلا يقدح طعن غيرهما فيما روياه في كتابيهما، لاسيما وقد انضاف إلىٰ ذلك إطباق الأمة علىٰ تسميتهما بالصحيحين، وهذا في الأصول.

أما المتابعات والشواهد والتعاليق، فتتفاوت درجات من أخرجا له في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وقد روىٰ الفربري ـ كما تقدم ـ عن البخاري أنه قال: ما أدخلتِ في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالىٰ، وتيقنت صحته، وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عرضه علىٰ أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة، انتهىٰ.

وأقول: لم أقف علىٰ تعيينها، فلتراجع.

وقال مكي بن عبدان: كان مسلم يقول: عرضت كتابي علىٰ أبي زرعة الرازي، فكلُّ ما أشار عليَّ أن له علةً تركته، وكل ما قال إنه صحيح، وليس به علة، خرجته[١].

وروىٰ مكي ـ أيضاً ـ أنه قال: سمعتُ مسلماً يقول: لو أنَّ أهلَ الحديثِ يكتبون مئتي سنة الحديثَ؛ فمدارهم علىٰ هذا المسند[٢]، يعني: صحيحه.

وروىٰ الخطيبُ البغداديُّ بإسناده عن مسلم أنه قال: صنفتُ هذا المسندَ

---

(١) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص: ٦٧).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

الصحيحَ من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة[1]، نقله النووي في «شرح مسلم»[2].

فإذا وجدنا مطعوناً فيه، فذلك الطعن مقابَلٌ بتعديل هذين الإمامين، أو أحدهما، ولا يقبل الجَرْحُ إلا مُفَسَّراً بقَادِحٍ فيه، أو في ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبرٍ معين؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة علىٰ الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جَازَ القنطرة، يعني: لا يلتفت لما قيل فيه[3].

فإذا علمت هذا، ظهر لك أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة لكنها غير مؤثرة، وكلام من انتقدهما يكون معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما علىٰ غيرهما، وحينئذٍ فيندفع الاعتراض عليهما.

وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: اقتضىٰ كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون علىٰ القول بأفضلية البخاري في الصحة علىٰ كتاب مسلم، إلا ما حكاه عن أبي علي النيسابوري من قوله المتقدم، وعن بعض شيوخ المغاربة: أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري، من غير تعرض للصحة.

فنقول: روينا بالسند الصحيح عن أبي عبد الرحمن النسائي، وهو شيخ أبي علي النيسابوري: أنه قال: ما في هذه الكتب كلها أجودُ من كتاب

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٩٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٥).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٣٨٤).

محمد بن إسماعيل، والنسائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلىٰ الفهم من اصطلاح أهل الحديث، ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف، مع شدة تحريه وتوقيه وتثبته في نقد الرجال، وتقدمه في ذلك على أهل عصره، حتىٰ قَدَّمَهُ قومٌ من الحذاق في معرفة ذلك علىٰ مسلم بن الحجاج، وقدَّمه الدارقطني في ذلك وغيره علىٰ إمامِ الأئمةِ أبي بكر بن خزيمةَ صاحب «الصحيح». وقال الإسماعيلي في «المدخل» له: أما بعد: فإني نظرت في الكتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري، فرأيته جامعاً ـ كما سمىٰ ـ لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً علىٰ جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلىٰ معرفة الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكناً منها كلها، وتبحراً فيها. وكان ـ يرحمه الله ـ الرجل الذي قصر زمانه علىٰ ذلك، فبرع وبلغ الغاية، فحاز السبق، وجمع إلىٰ ذلك حسن النية والقصد للخير، فنفعه الله، ونفع به[1].

قال: وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة، **منهم**: الحسن بن علي الحلواني، لكنه اقتصر علىٰ اليسير، **ومنهم**: أبو داود السجستاني، وكان في عصر أبي عبد الله البخاري، فسلك فيما سماه «سنناً» ذكر ما روي في الشيء، وإن كان في السند ضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، **ومنهم**: مسلم بن الحجاج، وكان يقاربه في العمر، فرام مرامه، وكان يأخذ عنه، أو عن كتبه، إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروىٰ عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وكلٌّ قصد الخير، غير أن أحداً منهم لم يبلغ من التشديد مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبَّب إلىٰ استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقه الحديث، وتراجم الأبواب الدالة علىٰ

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٠ـ ١١).

ما له وصلة بالحديث المروي فيه تسببه، ولله الفضل، يختص به من يشاء.

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري، وهو عصريُّ أبي علي النيسابوري، ومقدَّم عليه في معرفة الرجال، فيما حكاه أبو يعلىٰ الخليلي الحافظ في «الإرشاد» ما ملخصه: رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألف الأصول ـ يعني: أصول الأحكام من الأحاديث ـ وبَيَّنَ للناسِ، وكلُّ من عمل بعده، فإنما أخذه من كتابه؛ كمسلم بن الحجاج[1].

وقال الدارقطني لمَّا ذكر عنده الصحيحان: لولا البخاري، لما ذهب مسلم ولا جاء[2]، وقال مرةً أخرىٰ: وأي شيء صنع مسلم؟ إنما أخذ كتاب البخاري، فعمل عليه مستخرجاً، وزاد فيه زيادات[3].

وهذا الذي حكيناه عن الدارقطني جَزَمَ به أبو العباس القرطبي في أول كتابه «المفهم في شرح صحيح مسلم»[4].

والكلام في نقل الأئمة في تفضيله كثير، ويكفي منه اتفاقهم علىٰ أنه كان أعلم بهذا الفَنِّ من مسلمٍ، وأن مسلماً كان يشهد له بالتقدم في ذلك، والإمامة فيه، والتفرد بمعرفة ذلك في عصره، حتىٰ هجر من أجله شيخه محمد بن يحيىٰ الذهلي في قصة مشهورة تقدمت، فهذا من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل، فقد قررنا أن مدار الحديث الصحيح علىٰ الاتصال، وإتقان الرجال، وعدم العلل، وعند التأمل: يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً، وأشد اتصالاً، وبيان ذلك من أوجه:

---

(١) انظر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (٣/ ٩٦٢).

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٩٠).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١١).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٩٢ـ٩٦).

أحدها: أن الذي انفردَ البخاريُّ بالإخراجِ لهم دونَ مُسلمٍ أربعُ مئةٍ وبضع وثلاثون رجلاً، المتكلَّم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ست مئة وخمسة وعشرون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم مئة وستون رجلاً، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولىٰ من التخريج عمن تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كثيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم؛ فإنه أخرج أكثر تلك النسخ؛ كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحمَّاد بن سَلَمة عن ثابت، وغير ذلك.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلِّمَ فيه أكثرُهم من شيوخه الذين لقيهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع علىٰ أحاديثهم، وميَّز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم فإن أكثرَ من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدثَ أعرفَ بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم.

رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولاً؛ كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازمي.

فهذه الأوجه الأربعة تتعلق بإتقان الرواة، وبقي ما يتعلق بالاتصال:

وهو **الوجه الخامس**، وذلك أن مسلماً كان مذهبه ـ علىٰ ما صرح به في مقدمة «صحيحه»، وبالغ في الرد علىٰ مَنْ خالفه ـ أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، وإن لم يثبت

اجتماعُهما، إلا إن كان المعنعِن مُدَلِّساً، والبخاريّ لا يحمل ذلك على الاتصال حتىٰ يثبت اجتماعهما، ولو مرة، وقد أظهر البخاري هذا المذهب في «تاريخه»، وجرىٰ عليه في «صحيحه» الذي لا تعلق له بالباب جملة، إلا ليبين سماع راو من شيخه؛ لكونه قد أخرجَ له قبلَ ذلك شيئاً معنعناً، وهذا مما ترجح به كتابه؛ لأنا ـ وإن سلَّمنا ما ذكره مسلمٌ من الحكمِ بالاتصال ـ فلا يخفىٰ أن شرط البخاري أوضح في الاتصال، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بعدم العلة:

وهو الوجه السادس، فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مئتي حديث وعشرة أحاديث في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، انتهىٰ ما في «المقدمة»[1].

* **تنبيه**: تقدم أن شرط البخاري في الحديث المعنعن اللقي بالفعل، مع المعاصرة، وتقدم ما شرطه أبو المظفر السمعاني وغيره، وادعىٰ الحاكم أبو عبد الله أن من شرط البخاري ومسلم ألاّ يذكرا إلا ما رواه صحابيٌّ مشهورٌ عن النبي ﷺ له راويان ثقتان فأكثر، وهكذا إلىٰ آخر السند[2]، وَرَدَّهُ الحافظُ ابنُ طاهرٍ بأن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط، ولا نُقِلَ عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم شرط لهما هذا الشرط علىٰ ما ظنه، ولعَمْري إنه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، بل وجدنا هذه القاعدة التي ذكرها منتقضة في الكتابين جميعاً[3]، انتهىٰ.

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٠ـ١١).

(٢) انظر: «المدخل إلى الإكليل» للحاكم (ص: ٣٣).

(٣) وانظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٣/ ٢٨٢).

وقال الحافظ ابن حجر في «المقدمة»: قال أبو الفضل بن طاهر: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق علىٰ ثقة نقلته إلىٰ الصحابي المشهور من غير اختلافٍ بين الثقات الأثبات، ويكون إسنادُهُ متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعداً، فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد، وصح الطريق إليه، كفىٰ، قال: وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان، إلىٰ آخر السند، فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد[1]، انتهىٰ.

ثم قال فيها: والشرط الذي ذكره الحاكم، وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم، فإنه معتبر في حقٍّ من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصلاً من رواية من ليس له إلا راو واحد قط.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: هذا الذي قاله الحاكم قولُ من لم يُمْعِنِ الغوصَ في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه، لوجد جملةً من الكتاب ناقضة دعواه. ثم قال: إن شرط الصحيح أن يكون إسنادُهُ مُتَّصِلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مُدَلِّسٍ، ولا مختلطٍ، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليمَ الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد. قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حالَ الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضُهم حديثه صحيح ثابت، وبعصهم حديثه مدخول. قال: وهذا باب فيه غموض، وطريقة إيضاحه معرفة طبقاتِ الرُّواةِ عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري ـ مثلاً ـ علىٰ خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية علىٰ التي تليها.

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٩).

فمن كان في الطبقة الأولىٰ، فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري.

والطبقة الثانية شاركت الأولىٰ في التثبت، إلا أن الأولىٰ جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتىٰ كان فيهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر.

والطبقة الثانية: لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولىٰ، وهو شرط مسلم.

ثم مَثَّلَ الطبقةَ الأولىٰ بيونس بن يزيد، وعقيل بن خالد الأيليين، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب.

قال: والطبقة الثالثة: نحو جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين، وإسحاق بن يحيىٰ الكلبي.

والرابعة: نحو زمعة بن صالح، ومعاوية بن يحيىٰ الصَّدَفي، والمثنىٰ بن الصَّبَّاح.

والخامسة: نحو عبد القدوس بن حبيب، والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد بن سعيد المصلوب.

فأما الطبقة الأولىٰ، فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين علىٰ سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة علىٰ النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة، فلا يعرِّجان عليهما.

قلت: وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما

أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً ـ أيضاً ـ، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين، فيُقَاس علىٰ هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة، وغيرهم. فأما غير المكثرين، فإنما اعتمدَ الشيخانِ في تخريج أحاديثهم علىٰ الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوِيَ الاعتماد عليه، فأخرجا ما تفرد به، كيحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقوَ الاعتمادُ عليه، فأخرجا له ما شارك فيه غيره، وهو الأكثر، انتهىٰ ما في «المقدمة»[1].

وادعىٰ بعضهم أنه يشترط أيضاً عند الشيخين التعدد في الصحابي، فقد قال العيني تبعاً لابن الملقن: وأغربُ من قول الحاكم قول المَيَانِجي في «إيضاح ما لا يسع المحدثَ جَهْلُهُ»: شرطهما في صحيحيهما ألاّ يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ اثنانِ من الصحابةِ فصاعداً، وما نقلَهُ عن كلِّ واحدٍ من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة.

قال: والظاهر أن شرطهما اتصالُ الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من مبتدأه إلىٰ منتهاه، من غير شذوذ ولا علة[2]، انتهىٰ.

وقال في «شرح التقريب» نقلاً عن الحافظ ابن حجر: كلام ابن الصلاح في «شرح مسلم» له، يدل علىٰ أنه أخذ الحَدَّ المذكور هنا من كلام مسلم؛ فإنه قال: شرط مسلم في «صحيحه» أن يكون متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلىٰ منتهاه، غير شاذ ولا معلل، وهذا هو حد الصحيح في نفس الأمر[3].

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٩ـ ١٠).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٨٦)، و«عمدة القاري» للعيني (١/ ٦).

(٣) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص: ٧٢).

قال الحافظ: ولم يتبين لي أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم، فإن كان وقف عليه في كلامه في غير مقدمة صحيحه، فذاك، وإلا، فليس فيها.

قال: ثم ظهر لي ما أخذ ابن الصلاح، وهو أنه يرىٰ أن الشاذ والمنكر لمسمًّى واحد، وقد صرح مسلم بأن علامة المنكر أن يروي الراوي عن شيخٍ كثير الحديث والراوةَ شيئاً ينفرد به عنهم، فيكون الشاذُّ كذلك، فيشترط انتفاؤُهُ[1].

وقال النووي بعد ذكر ما ادعاه الحاكم من شرط الشيخين المتقدم: ليس ذلك شرطهما؛ لإخراجهما أحاديث ليس لها إلا إسناد واحد؛ كحديث: «إنمَّا الأَعْمالُ بالنِّيّاتِ»[2]، قال: ونظائره في الصحيحين كثيرة[3]، انتهىٰ.

وأقول: بما ذكر من قول النووي وغيره في الرد علىٰ الحاكم: ونظائرهُ في الصحيحين كثيرة، يُعلم أن جواب الجلال السيوطي الآتي عن إيراد ابن حبان حديث: «إنّما الأعمالُ بالنيات» علىٰ كلام الحاكم ـ وإن أفادَ دفعَ الإيراد بهذا الحديث في الصحابي ـ لا يفيد فيمن بعده، ولا يفيد أيضاً دفع نظائره؛ حيث قال: [من الكامل]

شَـرْطُ البخُـارِيِّ الإمـامِ ومُسْلِـمٍ ... فيمـا حكـاهُ جمَـاعـةٌ مُتَـوافِـرَهْ

تخريجُ ما يَرْويه عَنْ خير الوَرىٰ ... اثنـانِ مِـنْ أَصْحـابِـهِ المُتكـاثِـرَهْ

وعليـهِ أوردَ إنَّمـا الأَعْمـالُ مَـنْ ... في الحِفْظ رُتبَتُهُمْ لَديهِمْ قاصِرَهْ

إِذْ قَـدْ روَاه أبـو سَعيـدٍ فـانْتَفـىٰ ... الإيرادُ وارْتَفَعتْ حُلاهُ الفاخِرَهْ

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٦٩).

(٢) رواه البخاري (١)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف بدء الوحي، ومسلم (١٩٠٧)، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) المرجع السابق (٢/ ٢٦٦ـ ٢٦٧).

سِـواهُ زادَ أَبـو هُـرَيْـرَةَ فيـهِ مَـعْ　　أَنَـسٍ فصَـارَتْ أَرْبَعـاً مُتَظـافِـرَهْ

وجمَـاعَـةٌ قـالـوا بَلَـغْ مِنْـه لأَنْ　　نُـدْرِجَـهُ فـي زُمْـرَةِ المُتَـواتِـرَهْ

فَعِـنِ ابـنِ مَنْـدَةَ قَـدْ رَواهُ ثَمـانِيَـهْ　　مِنَ الصحَّابَةِ كالنُّجومِ الزاهِرَهْ

يا مَنْ يَرومُ الخَوضَ في ذا الفَنِّ لا　　تَقْـدِمْ عليـهِ بِهِمَّـةٍ مُتَقـاصِـرَهْ

لا يَصْلُـحُ الإِقْـدامُ فيمـا رُمْتَـهُ　　حَتَّىٰ تَلَجَّجَ في البُحورِ الزَّاخِرَهْ

انتهىٰ، فتدبر.

وقال السيوطي ـ أيضاً ـ في «شرح التقريب»: وبقي للصحيح شروطٌ مختلَف فيها:

منها: ماذكره الحاكم في «علوم الحديث» أن يكون راويه مشهوراً بالطلب، وليس المراد مجرد الشهرة المخرجة عن الجهالة، بل قدرٌ زائدٌ علىٰ ذلك[١].

قال الحافظ ابن حجر: والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا إذا كثرت مخارج الحديث، فيستغنيان عن ذلك؛ كما يُسْتَغْنَىٰ بكثرة الطرق عن الضبط التام، قال: ويمكن أن يقال: اشتراط الضبط التام يغني عن ذلك؛ إذ المقصود بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد اعتناء بالرواية؛ لتركنَ النفسُ إلىٰ كونِهِ ضَبَطَ ما رَوَىٰ[٢].

ومنها: ما ذكره السمعاني في «القواطع» أن الصحيح لا يُعْرَفُ برواية الثقات فقط، وإنما يعرف بالفهم والمعرفة، وكثرة السماع والمذاكرة[٣].

قال الحافظ ابن حجر: وهذا يؤخذ من اشتراط انتفاءِ كونه معلولاً؛ لأن

---

(١) انظر: «المدخل إلى الإكليل» للحاكم (ص: ٣٣).

(٢) انظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٣٨).

(٣) انظر: «قواطع الأدلة» للسمعاني (١/ ٣٩٩).

الاطلاع علىٰ ذلك إنما يَحْصُلُ بما ذكر من الفهم والمذاكرة وغيرهما.

ومنها: أن بعضهم اشترطَ علمه بمعاني الحديث حيثُ يَروي بالمعنىٰ، وهو شرط لا بد منه، لكنه داخل في الضبط.

ومنها: أن أبا حنيفة ـ رضي الله عنه ـ اشترطَ فقه الراوي.

قال الحافظ ابن حجر: والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة، أو التفرد بما تعم به البلوىٰ.

ومنها: اشتراطُ البخاري ثبوتَ السماع لكل راو من شيخه، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة، وقيل: لم يذهب أحد إلىٰ أن ذلك شرط للصحيح.

ومنها: أن بعضهم اشترط العدد في الرواية كالشهادة، قال العراقي: حكاه الحازمي في «شروط الأئمة» عن بعض متأخري المعتزلة، وعن بعض أصحاب الحديث[1].

قال الحافظ: وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحاكم في «علوم الحديث»، وفي «المدخل»، وبذلك جزم ابنُ الأثيرِ في مقدمة «جامع الأصول»، وغيره، وأعجبُ من ذلك ما ذكره الميانجي في كتاب «ما لا يسع المحدث جهله»: شرط الشيخين في صحيحيهما ألاّ يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن النبي ﷺ اثنان فصاعداً، ونقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، ورواه عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة[2]، انتهىٰ.

ثم قال السيوطي فيه ـ أيضاً ـ: قال الحافظ ابن حجر: وهو كلام من لم

---

(١) انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ٢٠).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٦٩ ـ ٧١).

يمارس الصحيحين أدنىٰ ممارسة، فلو قال قائل: ليس في الكتابين حديثٌ واحد بهذه الصفة، لما أبعدَ.

وقال السيوطي: قال ابن العربي في «شرح الموطأ»: كأن مذهب الشيخين أن الحديث لا يثبت حتىٰ يرويه اثنان، وهو مذهب باطل، بل رواية الواحد عن الواحد إلىٰ النبي ﷺ صحيحة.

وقال في «شرح البخاري» عند حديث: «إنَّما الأَعْمالُ بالنِّيّات»: انفرد به عمر، وقد رواه البزار من طريق أبي سعيد بإسناد ضعيف[1]، قال: وحديث عمر، وإن كان طريقه واحداً، وإنما بنىٰ البخاري كتابه علىٰ حديث يرويه أكثر من واحد، وهذا الحديث ليس من ذلك؛ لأن عمر قاله علىٰ المنبر بمحضر الأعيان من الصحابة، فصار كالمجمَع عليه. وقد نقل ابن رُشَيْدٍ عن أبي حَيَّانَ: أنه تعجب من دعوىٰ ابن العربي وغيره أن الشيخين اشترطا رواية اثنين عن اثنين، ومَنْ زعمه، مع أنه مستحيل، ومذهب باطل، قال أبو حَيَّان: فليت شعري من أعلمه بأنهما اشترطا ذلك؟ فإن كان منقولاً، فليبين طريقه؛ لينظر فيها، وإن كان عرفه بالاستقراء، فقد وهم في ذلك، فلقد كان يكفيه في ذلك أول حديث في البخاري، وما اعتذر به عنه فيه تقصير؛ لأن عمر لم ينفرد به وحده، بل انفرد به علقمة عنه، ثم انفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، ثم انفرد به يحيىٰ بن سعيد عن محمد، وتعددت الرواة عن يحيىٰ، وكون عمر قاله علىٰ المنبر لا يستلزم أن يكون ذكر السامعين بما هو عندهم، بل هو محتمل لأمرين، وإنما لم ينكروه؛ لأنه عندهم ثقة، فلو حدثهم بما لم يسمعوه قط، لم ينكروا عليه.

---

(١) ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٧٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٢٣٥). قال أبو حاتم: هذا حديث باطل. انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١/ ١٣١).

ومِمن اشترط رجلين: إبراهيم بن عليّة، وهو وإن كان من الفقهاء المحدثين، لكنه مهجور القول عند الأئمة؛ لميله إلىٰ الاعتزال، ومن ثم كان الشافعي يرد عليه، ويحذر منه.

وحُكِي عن الجُبَّائي من المعتزلة أنه لا يقبل الخبر إذا رواه العدل، إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر، أو عَضَدَهُ موافقةُ ظَاهِرِ الكتاب، أو ظاهرُ خَبَرٍ آخر، أو يكون منتشراً بين الصحابة، أو عَمِلَ به بعضُهم[1].

وحكىٰ بعضهم عنه أنه لا يقبله إلا إذا رواه أربعة.

واحتج المعتزلة في رد خبر الواحد بقصة ذي اليدين[2]؛ فإن النبي ﷺ توقف في خبره حتىٰ وافقه غيره، وبتوقف أبي بكر في خبر المغيرة في ميراث الجدة حتىٰ تابعه محمد بن مسلمة[3]، وبتوقف عمر في خبر أبي موسىٰ في الاستئذان حتىٰ تابعه أبو سعيد[4].

وأجيب عن قصة ذي اليدين: بأنه أخبر عن فعل النبي ﷺ، وأمر الصلاة لا يرجع المصلي فيه إلىٰ خبر غيره، ولو بلغوا حد التواتر، فلعله تذكر عند إخبار غيره له، انتهىٰ.

وأقول: الذي ذكره فقهاؤنا الشافعية أن المخبرين إذا بلغوا عدد التواتر

---

(١) انظر: «الإبهاج» للسبكي (٢/ ٣٢٤).

(٢) رواه البخاري (٦٨٢)، كتاب: الجماعة والإمامة، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، ومسلم (٥٧٣)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود (٢٨٩٤)، كتاب: الفرائض، باب: في الجدة، والترمذي (٢١٠٠)، كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة، وابن ماجه (٢٧٢٤)، كتاب: الفرائض، باب: فرائض الجد، من حديث قبيصة بن ذؤيب.

(٤) رواه مسلم (٢١٥٣)، كتاب: الآداب، باب: الاستئذان، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

يعمل بخبرهم مطلقاً، في الصلاة وغيرها، وقد اختلفوا في فعلهم، وصحح كثيرون الأخذ بفعلهم إذا بلغوا ذلك.

ثم قال السيوطي: وقد بَعَثَ ﷺ الآحادَ إلىٰ الملوك، ووفد عليه الآحاد من القبائل، وأرسلهم إلىٰ قبائلهم، فالحجة قائمة بأخبارهم.

وأما قصة أبي بكر، فأراد زيادة التوثق، وقد قَبِلَ خبرَ عائشة وحدها في قدر كفن النبي ﷺ[1].

وأما قصة عُمَرَ، فإنَّ أبا موسىٰ أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه رجوعه، فأراد التثبت، وقد قبل خبر ابن عوف وحده في أخذ الجزية من المجوس[2].

ونقل أبو منصور البغدادي أن بعضهم اشترط في قبول الخبرأن يرويَه ثلاثة عن ثلاثة إلىٰ منتهاه، وشَرَطَ بعضُهم أربعةً عن أربعةٍ، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة، انتهىٰ ما في «شرح التقريب» للسيوطي ملخصاً[3].

هذا وقال النووي وغيره: اعلم أن الأمة أجمعت علىٰ صحة هذين الكتابين، وعلىٰ أنه يجب العمل بأحاديثهما، وأنها تفيد الظن، إلا ما تواتر منها؛ فإنه يفيد العلم. وذكر أن قوماً من أهل الحديث ذَهَبوا إلى أن أحاديثهما كلها تفيد العلم القطعي، وأن الجمهور أو المحققين أنكروه، وقالوا بإفادته العلم الظني، إلا المتواتر منهما[4].

---

(١) رواه البخاري (١٣٢١)، كتاب: الجنائز، باب: موت يوم الإثنين، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٢٩٨٧)، كتاب: الجزية، باب: ما جاء في أخذ الجزية من اليهود.

(٣) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٧٣ـ ٧٤).

(٤) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٩١).

وعبارةُ النَّوويِّ في «شرحِ مسلم»: قال الشيخُ ابن الصلاح: جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوعٌ بصحته، والعلمُ النظريُّ حاصلٌ بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لتلقي الأمة له بالقبول، سوىٰ من كان لا يعتد بخلافه ووفاقه[1].

قال الشيخ ـ يعني: ابن الصلاح ـ: والذي نختارُهُ أن تلقِّي الأمة للخبر المنحطّ عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصِدْقِهِ، خلافاً لبعض محققي الأصوليين؛ حيث نفىٰ ذلك؛ بناءً علىٰ أنه لا يفيد في حقِّ كُلِّ واحِدٍ إلا الظَّنَّ، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطىء.

قال الشيخ: وهذا مندفع؛ لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا قال إمام الحرمين: لو حَلَفَ إنسانٌ بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ، لما ألزمْتُهُ الطلاقَ، ولا حَنَّثْتُهُ؛ لإجماع علماء المسلمين على صحتهما.

قال الشيخُ: ولقائلٍ أن يقولَ: لا يَحْنَثُ، ولو لم يجمع المسلمون علىٰ صحتهما؛ للشك في الحَنْثِ؛ فإنه لو حَلَفَ بذلك في حديثٍ ليس هذا صفته، لم يحنث، وإن كان راويه فاسقاً؛ فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع، فلا يضاف إلىٰ الإجماع.

قال الشيخ: والجواب: أن المضاف إلىٰ الإجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك، فعدم الحنث محكوم به ظاهراً، مع

---

(1) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص: ٨٥)، وانظر: «شرح مسلم» للنووي (١٩/١).

احتمال وجوده باطناً، فعلىٰ هذا يحمل كلام إمام الحرمين، فهو اللائق بتحقيقه.

فإذا عُلِمَ هذا، فما أُخذ علىٰ البخاري ومسلم، وقدح فيه، معتمد من الحفاظ، فهو مستثنىٰ مما ذكرناه؛ لعدم الإجماع علىٰ تلقيه بالقبول، وما ذاك إلا في مواضع قليلة، سنبينه علىٰ ما وقع في هذا الكتاب. هذا آخر كلام ابن الصلاح هنا[1].

قال: وقال في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم علىٰ إخراجه، فهو مقطوع بصدق مخبره، وثابتٌ يقيناً؛ لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري، وقد اتفقت الأمة علىٰ أن ما اتفق البخاري ومسلم علىٰ صحته فهو حق وصدق.

قال الشيخ أيضاً في «علوم الحديث»: وقد كنتُ أميلُ إلىٰ أن ما اتفقا عليه مظنون، وأحسبُهُ مذهباً قوياً، وقد بان لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب أنه يفيد العلم[2]، انتهىٰ.

قال النوويُّ: وهذا الذي قاله الشيخُ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون؛ فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظنَّ، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن علىٰ ما تقرر عندهم، ولا فرق بين البخاري ومسلمٍ وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمةِ بالقبولِ إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه؛ فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها، ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في

---

(١) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص: ٨٥ـ٨٦).
(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٨).

كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلىٰ النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتىٰ ينظر، ويوجد فيه شروط الصحة، ولا يلزم من إجماع الأمة علىٰ العمل بما فيهما إجماعهم علىٰ أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ.

وقد اشتد إنكار الإمام ابن برهان علىٰ من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه، انتهىٰ كلام «شرح مسلم» للنووي[١].

وقد أشار إلىٰ ذلك الزين العراقي في «ألفيته» بقوله: [من الرجز]

واقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِما قَدْ أَسْنَدا ... كَذا لَهُ، وقيلَ ظَنّاً، ولَدىٰ
مُحَقِّقيهِم قَدْ عَزاهُ النَّوَوي ... وفي الصَّحيحِ بَعْضُ شَيءٍ قَدْ رُوي
مُمَرَّضاً فَلا، ولٰكِنْ يُشْعِرُ ... بِصِحَّةِ الأَصْلِ لَهُ كَيُذْكَرُ[٢]

ثم قال النووي في «شرح مسلم»: وأما ما قاله الشيخ في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحنث، فهو بناءً علىٰ ما اختاره الشيخُ، وأما علىٰ مذهب الأكثرين، فيحتمل أنه أراد أنه لا يحنث ظاهراً، ولا يستحب له التزام الحنث حتىٰ يستحب له الرجعة؛ كما إذا حَلَفَ بمثل ذلك في غير الصحيحين، فإنه لا يحنث، لكن يستحب له الرجعة احتياطاً؛ لاحتمال الحنث، وهو احتمال ظاهر، وأما الصحيحان، فاحتمال الحنث فيهما في غاية الضعف، فلا تستحب له المراجعة؛ لضعف احتمال موجبها[٣]، انتهىٰ، فتأمله.

وقال السيوطي في «شرح التقريب»: وكذا عاب ابنُ عبد السلام علىٰ ابن الصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملتْ

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٠).
(٢) انظر: «ألفية العراقي» (البيتان: ٤٠ـ ٤١).
(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٠ـ ٢١).

بحديثٍ، اقتضىٰ ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء. وقال البُلقيني: ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعيةِ؛ كأبي إسحاق، وأبي حامد الإسفرائيين، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السَّرَخسي من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، وأبي يعلىٰ وأبي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة، وابن فُورَك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذاهب السلف عامة، بل بالغ ابن طاهر المقدسي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، فألحق به ما كان شرطهما، وإن لم يخرجاه[1].

وقال الحافظ ابن حجر: ما ذكره النووي مُسَلَّمٌ من جهة الأكثرين، أما المحققون، فلا، فقد وافقَ ابنُ الصلاح أيضاً جماعة محققون، انتهىٰ، فتدبر.

ثم قال السيوطي: وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه، وأرشد إليه[2].

قلت: وهو الذي أختاره، ولا أعتقد سواه، نعم يبقىٰ الكلام في التوفيق بينه وبين ما ذكره أولاً من أن المراد بقولهم: هذا حديث صحيح أنه وُجدت فيه شروط الصحة، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر؛ فإنه مخالف لما هنا، فلينظر في الجمع بينهما؛ فإنه عسر، ولم أر من تنبه له، انتهىٰ.

وأقول: يحتمل أن يجاب بأن مراده ما عدا ما في الصحيحين، أو بأن هذا قوله الأول الذي كان يظنه كما تقدم عنده، فتدبر.

---

(١) انظر: «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص: ١٧٢).

(٢) انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ٣٣).

ثم قال السيوطي: واستثنىٰ ابنُ الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تكلم فيه من أحاديثهما، فقال: سوىٰ أحرفٍ يسيرةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهل النقد من الحفاظ؛ كالدارقطني، وغيره[١].

قال الحافظ ابن حجر: وعِدَّةُ ذلكَ مئتانِ وعشرونَ حديثاً، اشتركا في اثنين وثلاثين، واختص البخاري بثمانين إلا اثنين، ومسلم بمئةٍ وعَشَرةٍ[٢].

قال النووي في «شرح البخاري»: ما ضُعِّفَ من أحاديثهما مبنيٌّ علىٰ عِلَلٍ ليستْ بقادحةٍ[٣].

قال الحافظ ابن حجر: فكأنه مال بهذا إلىٰ أنه ليس فيهما ضعيف، وكلامه في «شرح مسلم» يقتضي تقرير قول من ضعف[٤]، فكان هذا بالنسبة إلىٰ مقامهما، انتهىٰ كلام السيوطي في «شرح التقريب»[٥].

وقد ذكر ذلك الحافظ في «المقدمة»، وأجاب عنه إجمالاً وتفصيلاً، فراجعه[٦].

* تنبيه: عُلِمَ مما مرَّ أن أصح الصحيح صحيح البخاري، وبعده صحيح مسلم، وبقيت مراتب الخمسة، أشار إلىٰ الجميع العراقي بقوله: [من الرجز]

وأَرْفَـعُ الصَّحيـحِ مَـرْويُّهُمـا ... ثُـمَّ البُخـارِيُّ فَمُسْلِـمٌ فَمـا
شَرْطُهُمَا حَوىٰ فَشَرْطُ الجُعْفِي ... فَمُسْلِـمٍ فَشَـرْطُ غَيْـرُ يَكْفِـي[٧]

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٨).
(٢) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٣٤٦).
(٣) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ١٥).
(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٧).
(٥) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٣٤).
(٦) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٣٤٦ـ٣٨٣).
(٧) انظر: «ألفية العراقي» (البيتان: ٣٧ـ٣٨).

وزاد السيوطي أقساماً أُخر في «شرح التقريب»، فقال: أصح من صنف في الصحيح بعد الصحيحين ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم.

قال: فينبغي أن يقال: أصحهما بعد مسلم: ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة، وابن حبان، ثم هو والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث علىٰ شرط الشيخين.

قال: ولم أر من تعرض لذلك(١)، انتهىٰ.

* واعلم أن الحكم علىٰ الحديث بالصحة أو غيرها إنما هو بحسب الظاهر للمحدثين بالنسبة للإسناد أو غيره، لا باعتبار نفس الأمر والواقع؛ لجواز أن يكون الصحيح مثلاً باعتبار نظر المحدث موضوعاً في نفس الأمر، وبالعكس، ولو لما في الصحيحين علىٰ الصحيح، خلافاً لابن الصلاح كما مَرَّتِ الإشارةُ إليه آنفاً، لكن يعمل بمقتضىٰ ما ثبت عند المحدث، ويترتب عليه الحكم الشرعي.

وفي «الفتوحات المكية» للشيخ الأكبر ـ قُدس الله سرّه ـ ما حاصله: فربَّ حديثٍ يكون صحيحاً من طريق رواتِهِ يحصلُ لهذا المُكَاشفِ أنه غير صحيح؛ لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيعلم وضعه، ويترك العملَ به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، وربَّ حديثٍ ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحاً في نفس الأمر؛ لسماع المكاشفِ له من الرُّوح حين إلقائه علىٰ رسول الله(٢)، انتهىٰ.

* * *

---

(١) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٣٤).

(٢) قلت: وهذا جارٍ على مذهبه في تصحيح الحديث وتضعيفه عن طريق الكشف، وهو مذهب ممنوع، بل مردود عند أهل الحديث.

* وأما عِدَّةُ أحاديثِ صحيحِ البخاري بالمكرر وغيره علىٰ ما نقله شيخ الإسلام وغيره في «شرح ألفية العراقي» وغيرها عن الشيخ ابن الصلاح ومن قلَّده: فهي سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً[1].

قال شيخ الإسلام: قال الناظم: هو مُسَلَّمٌ في رواية الفربري، وأما رواية حَمَّادِ بن شاكر، فهي دونها بمئتي حديث، ودون هذه بمئة حديث رواية إبراهيم بن معقل.

قال: وَرَدَّهُ شيخُنَا بأن عدة أحاديث البخاري في رويات الثلاثة سواء، وإنما حصل الاشتباه من جهة أن الأَخيرين فاتهما من سماع الصحيح علىٰ البخاري ما ذكر من آخر الكتاب، فروياه بالإجازة، فالنقصُ إنما هو من السماع لا في الكتاب.

قال ـ أي: شيخنا ـ: والذي تحرَّرَ لي أنها بالمكرر ـ سوىٰ المعلقات والمتابعات والموقوفات والمقطوعات ـ سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً، وبغير المكرر من المتون الموصولة ألفان وست مئة وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه مئة وتسعة وخمسون، فمجموع غير المكرر ألفان وسبع مئة وأحد وستون، انتهىٰ كلام شيخ الإسلام زكريا في «شرح الألفية»[2].

وأقول: أما ابن الصلاح ومن قلَّده، فهم مسبوقون بالحَمُّوي ومن قلَّده، فقد قال الجلال السيوطي في «شرح الألفية» أيضاً عند قولها: [من الرجز]

وفي البُخارِي أَرْبَعَةُ آلافِ والمُكَرَّرُ   فَوْقَ ثَلاثَةِ أُلوفاً ذَكَروا

---

(1) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٩١).

(2) انظر: «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (ص: ٦٠ـ٦١).

فمجموعه سبعة آلاف، ومئتان، وخمسة وسبعون حديثاً، هكذا قاله الحموي فقلدوه.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: والصواب أنه سبعةُ آلافٍ وثلاثُ مئة وسبعة وتسعون حديثاً، وبدون المكرر: ألفان وخمس مئة وثلاثة عشر حديثاً، خارجاً عن المعلقات والموقوفات، وفي مسلم أربعة آلاف حديث بغير المكرر، وبالمكرر اثنا عشر ألفاً، وقيل: ثمانية آلاف، انتهىٰ كلام السيوطي[1].

وقال شيخ الإسلام زكريا: قال الناظم ـ يعني: الزين العراقي ـ: ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم، وقد ذكر النوويُّ أنها نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر[2]، ولم يذكر عدتها بالمكرر، وهي تزيد علىٰ عِدَّةِ كتاب البخاري لكثرة طرقه.

قال: ورأيتُ عن أبي الفضل أحمدَ بن سلمة أنها اثنا عشر ألفاً. قال الزركشي بعد نقله كلامَ ابن سلمة: وقال أبو حفص الميانجي: إنها ثمانية آلاف. قال: ولعل هذا أقرب[3]، انتهىٰ.

وقال النووي في «شرح مسلم» قال الشيخ أبو عَمْرو: روينا عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازي، فجاء مسلم بن الحجاج، فَسَلَّم عليه، وجلس ساعة، وتَذَاكرا، فلما قام، قلتُ له: هذا الذي جمع أربعةَ آلاف حديث في الصحيح، قال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي؟ قال الشيخ: أراد أن كتابَهُ هذا أربعة آلاف حديث أصول دون

---

(١) انظر: «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للسيوطي (ص: ٧١٩).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (ص: ١٩١)، وانظر: «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (ص: ٦١ـ ٦٢).

المكررات، وبالمكرر سبعة آلافٍ ومئتانِ وخمسةٌ وسبعون حديثاً[1]، انتهىٰ.

وقال النووي في «شرح البخاري» تبعاً للحَموي: جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وبحذفها نحو أربعة آلاف حديث[2]، انتهىٰ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «المقدمة»: فَخَرَجَ بقوله: المسندة: الأحاديثُ المعلقة، وما أورده في التراجم والمتابعات، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصل[3]، انتهىٰ.

ثم قال في «المقدمة»: فجملةُ ما في الكتاب من التعاليق: ألف وثلاث مئة وأحد وأربعون حديثاً، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه، سوىٰ مئة وستين حديثاً قد أفردْتُها في كتاب لطيف[4]، انتهىٰ.

ثم قال: وجملة ما فيه من المتابعات، والتنبيه علىٰ اختلاف الروايات: ثلاث مئة وأربعة وأربعون حديثاً، فجميع ما في الكتاب علىٰ هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات علىٰ الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم[5]، انتهىٰ.

وقال في آخر «فتح الباري»: فجميع ما في الجامع من الأحاديث بالمكرر موصولاً ومعلقاً، وما في معناه من المتابعات والشواهد: تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار:

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢١).

(٢) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ١٠).

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٦٥).

(٤) يعني كتابه: «تغليق التعليق».

(٥) انظر: «هدي الساري» (ص: ٤٦٩).

ألفا حديث وخمس مئة حديث وثلاثة عشر حديثاً، فمن ذلك المعلق وما في معناه من المتابعة مئة وستون حديثاً، والباقي موصول، وافقه مسلم علىٰ تخريجها سوىٰ ثمان مئة حديث وعشرين حديثاً.

وقد بيَّنت ذلك مفصَّلاً في آخر كل كتاب من كتب هذا الجامع، وجمعت ذلك هنا تنبيهاً علىٰ وهم من زعم أن عدده بالمكرر سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون، وأن عدده بغير المكرر أربعة آلاف، أو نحو أربعة آلاف، وقد أوضحت ذلك مفصلاً في أواخر «المقدمة»، وذلك كله خارج عما أودعه في تراجم الأبواب من ألفاظِ الحديثِ من غير تصريحٍ بما يدل علىٰ أنه حديث مرفوع، كما نبهتُ علىٰ كلِّ موضع من ذلك في بابه؛ كقوله: باب اثنان فما فوقهما جماعة، فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه[1].

وفيه من الآثار الموقوفة علىٰ الصحابة فمن بعدهم: ألف وست مئة وثمانية، وقد ذكرت تفاصيلها ـ أيضاً ـ عقب كل باب.

وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرح بنسبتها لقائل مسمًّى، ولا مبهم، خصوصاً في التفسير والتراجم، فلم تدخل في هذه العدة، وقد نبهت عليها أيضاً في أماكنها[2]، انتهىٰ.

وقال ابن الملقن في «التوضيح»: قال أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي في «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله»: الذي اشتمل عليه كتابُ البخاري من الأحاديث سبعة آلاف وست مئة ونيف، قال: واشتمل كتابه وكتاب مسلم علىٰ ألف حديث ومئتي حديث من الأحكام، فروت عائشة ـ رضي الله عنها ـ من جملة الكتابين مئتين ونيفاً وسبعين حديثاً، لم يخرج

---

(١) برقم (٩٧٢) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٣).

غير الأحكام منها، إلا يسيراً. قال الحاكم: فحُمِلَ عنها ربع الشريعة[1]، انتهىٰ، فليتأمل. فقد يُتَوقف فيما قاله الحاكم.

وعلىٰ ما ذكره النووي تبعاً للحَموي وابن الصلاح وأبي الفضل ابنِ طاهرٍ وكثيرين نظمها بعضهم فقال: [من الطويل]

جَميعُ أَحاديثِ الصَّحيحِ الَّتي رَوىٰ البُخاري لَها خَمْسٌ وسَبْعونَ في العَدِّ

وسَبْعَـــةُ آلافٍ تُضَـــافُ وَمَـــا مَضىٰ إِلىٰ مِئَتَيْنِ عَدَّ ذاكَ أُولو الجِدِّ

وللمحدث الكبير عبد الرحمن اليماني الشيباني: [من الطويل]

عَـدُّ أَحـاديـثِ البُخـارِي خـالِصـاً مِنَ العَودِ والتَّكْرارِ أَلْفانِ مَعْ نِصْفِ

وَزِدْ عَشْـرَةً مِـنْ بَعْـدِهـا وَثَـلاثَـةً أَضِفْها إِلَيها تَنْجُ مِنْ شِدَّةِ الخُلْفِ

وأراد بقوله: مع نصف؛ أي: للألف؛ لما مر، فالجملةُ ألفان وخمس مئة وثلاثة عشر، وهذا علىٰ ما حرره الحافظ ابن حجرٍ.

وتقدم أن أحاديثَ البخاريّ باعتبار الإسناد تنقسم إلىٰ أقسام:

منها: **الثلاثي**، وهو ما بينه وبين النبي ثلاثة رجال، وهي كما قال الكرماني وغيره: اثنان وعشرون حديثاً[2]، وهذه أعلىٰ ما فيه، وليس فيه أقل من ثلاثة.

ومنها: ما فوقها من الرباعيات إلىٰ التسعيات، وهي غاية ما فيه من النزول بحسب الإسناد، وغاية ما في مسلم من علو الإسناد الرباعي، كما نبَّه على ذلك شيخ مشايخنا إبراهيم الكُوراني، فاعرفه.

* * *

---

(١) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ٤٣).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٣).

* **تنبيهان:**

الأول: لم يستوعب الشيخان الحديث الصحيح، ولم يلتزماه علىٰ شرطهما، فضلاً عن مطلق الصحيح.

قال شيخ الإسلام زكريا وغيره: كما صرحا بذلك. قال: فإلزام الدارقطني وغيره إيّاهما بأحاديث علىٰ شرطهما غيرُ لازم[1]، انتهىٰ.

وقال الحافظُ أبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري الشهير بابن الأخرم: لم يَفُتِ الشيخين منه إلا القليل[2].

لكن ردَّه ابنُ الصلاح بأن الذي فاتهما كثير لا قليل، كما يعلم من «مستدرك الحاكم»[3].

وقال النووي: الصوابُ أنه لم يفت الأصول الخمسة ـ وهي السنن الستة ما عدا سنن ابن ماجه ـ إلا القليل[4].

وإلىٰ ذلك أشار العراقيُّ بقوله: [من الرجز]

وَلَـمْ يَعُمّـاهُ ولكـنْ قَلَّمَـا ... عِنْدَه ابنِ الأَخْرَمِ منهُ قَدْ فَاتَهُمَا

وَرُدَّ لكـنْ قـالَ يَحْيَـى البَـرُّ ... لَـمْ يَفُـتِ الخمسـةَ إلا النَّـزْرُ

وفيـهِ مَـا فِيـه لقَـولِ الجُعْفِـي ... أَحفَـظُ منـه عَشْـرَ ألـفِ ألـفِ

وعلَّـهُ أرادَ بَـالتَّكْـرَارِ ... لَهَـا وَمَـوقُـوفٌ وفِـي البُخَـارِي[5]

قال شيخ الإسلام زكريا: أي: وما أُلحق به من آثار الصحابة وغيرهم،

---

(1) انظر: «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (ص: ٥٨).
(2) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٩٩).
(3) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٠).
(4) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٩٩).
(5) انظر: «ألفية العراقي» (الأبيات: ٢٤ـ٢٧).

فلا ينافي كلامهُ كلامي ابن الأخرم والنووي.

علىٰ أن شيخنا ـ يعني: الحافظ ابن حجر ـ قال: والظاهرُ أن ابنَ الأخرم إنما أراد ما فاتهما مما عرفاه واطلعا عليه مما يبلغ شرطهما، لا بقيد كتابيهما، كما فهمه ابن الصلاح.

قال: وقولُ النوويّ: لم يَفُتِ الخمسةَ إلا القليلُ، مرادُهُ من أحاديثِ الأحكام خاصة، أما غيرُها فكثير[1]، انتهىٰ.

وقال السيوطيُّ في «شرحِ التقريبِ» وغيره: المراد بالأصول الخمسة: هي السنن الستة، ما عدا ابن ماجه، فإنه خارج عنها عند المتقدمين.

قيل: وأول من ضمه إليها ابنُ طاهرٍ المقدسي، وتابعه الناس بعده، وإنما لم يعد فيها؛ لما قاله المزي من أن كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف.

قال الحسني: يعني: من الأحاديث، وقال ابن حجر: الأولىٰ حمله علىٰ الرجال؛ لأنه انفرد بأحاديث كثيرة صحيحة.

والمراد بسنن النسائي المعدودة في الستة، أو الخمسة: «السنن الصغرىٰ»؛ كما صرح به التاج السبكي، قال: وهي التي يخرجون عليها الأطراف والرجال، وضم إليها شيخُه المزيُّ «الكبرىٰ». وذكر ابن الملقن أنها «الكبرىٰ»، ونَظَرَ فيه، فقال: لأنه وجد بخط أبي الفضل العراقي: أن النسائي لما صَنَّفَ الكبرىٰ، أهداها لأمير الرَّمْلَةِ، فقال له: كلُّ ما فيها صحيح؟ فقال: لا، فقال: ميِّز لي الصحيحَ من غيره، فصنف له «الصغرىٰ»، انتهىٰ[2]، فاعرفه.

---

(١) انظر: «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (ص: ٥٩ـ ٦٠).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٠٢).

* **التنبيه الثاني:**

قال السيوطي في «شرح التقريب»: قال ابن الجوزي: حصر الأحاديث يبعد إمكانه، غير أن جماعة بالغوا في تتبعها وحصرها.

فقال الإمام أحمد: صح سبع مئة ألف حديث وكسر، وقال: جمعت في «المسند» أحاديث انتخبتها من أكثر من سبع مئة ألف وخمسين ألفاً.

وقال الحافظ ابن حجر: ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله - تعالىٰ - ذلك؛ بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالذيل عليه، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحُسْنِ.

ولقد صَنَعَ المتأخرونَ ما يقرب من ذلك، فجمع بعضُ المُحدِّثينَ ممن كان في عصر ابن حجر زوائد «سنن ابن ماجه» علىٰ الأصول الخمسة[1]، وجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمي زوائد «مسند أحمد» علىٰ الكتب الستة المذكورة في مجلدين[2]، وزوائد «مسند البزار» في مجلد ضخم[3]، وزوائد «معجم الطبراني الكبير» في ثلاثة، وزوائد «الأوسط والصغير» في مجلدين[4]، وزوائد «مسند أبي يعلىٰ» في مجلد[5]، ثم جمع هذه الزوائد كلها في كتاب محذوف الأسانيد، وتكلم علىٰ الأحاديث، ويوجد فيها صحيح كثير[6]،

---

(١) هو البوصيري أحمد بن أبي بكر المتوفى سنة (٧٦٢هـ) في كتابه: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

(٢) أسماه: «غاية المقصد في زوائد المسند».

(٣) أسماه: «البحر الزخار في زوائد مسند البزار».

(٤) أسماه: «مجمع البحرين في زوائد المعجمين».

(٥) أسماه: «المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى».

(٦) أسماه: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

وجمع زوائد «الحلية» لأبي نعيم في مجلد ضخم(١).

وجَمَعَ ابن حجر زوائد «مسانيد إسحاق، وابن أبي عمر، ومسدد، وابن أبي شيبة، والحميدي، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والطيالسي» في مجلدين(٢)، وزوائد «مسند الفردوس» في مجلد(٣).

وجمع الشيخ قاسم الحنفي زوائد «سنن الدارقطني» في مجلد.

وجمعت زوائد «شعب الإيمان» للبيهقي في مجلد، وكتب الحديث سواها كثيرة جداً، وفيها الزوائد بكثرة، فبلوغها العدد السابق لا يبعد، انتهىٰ ما في «شرح التقريب» للسيوطي(٤)، فاعرفه.

واعلم أن البخاريَّ كثيراً ما يُقَطِّعُ الأحاديثَ، ويختصرُهَا في أبوابٍ، ويعيدها فيها لفوائد كثيرة.

قال في «المقدمة»: قال الحافظ أبو الفضلِ محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه: «جواب المتعنت»: اعلم أن البخاري ـ رحمه الله ـ كان يذكر الحديثَ في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنىً يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلَّما يورد حديثاً في موضعين بإسنادٍ واحدٍ، ولفظٍ واحدٍ، وإنما يورده من طريق أخرىٰ؛ لمعان نذكرها، والله أعلم بمراده منها.

فمنها: أنه يخرج الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر. والمقصود منه أن يَخْرُجَ الحديثُ عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل

---

(١) أسماه: «تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحلية».

(٢) أسماه: «المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية».

(٣) أسماه: «تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس».

(٤) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٠٠).

الطبقة الثانية والثالثة، وهلُمَّ جرّاً، فيعتقد من يرىٰ ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار، وليس كذلك؛ لاشتماله علىٰ فائدة زائدة.

ومنها: أنه صحح أحاديثَ علىٰ هذه القاعدة يشتملُ كُلُّ حَديثٍ منها علىٰ معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول.

ومنها: أحاديثُ يرويها بعضُ الرواةِ تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت؛ ليزيل الشبهة عن ناقليها.

ومنها: أن الرواةَ ربما اختلفت عباراتهم، فَحَدَّثَ ذا بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرىٰ تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت علىٰ شرطه، ويفرد لكل لفظة باباً.

ومنها: أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل، فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً علىٰ أنه لا تأثير له عنده في الموصول.

ومنها: أحاديث تعارض فيها الرفع والوقف، والحكم فيها كذلك.

ومنها: أحاديثُ زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد، وبعضهم نَقَصَهُ، فيوردها علىٰ الوجهين؛ حيثُ يصحُّ عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه علىٰ الوجهين.

ومنها: أنه رُبَّمَا أوردَ حديثاً عنعنه راويه، فيورده من طريق أُخرىٰ مصرحاً فيها بالسماع، علىٰ ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

فهذا جميعه فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر.

وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة، واقتصارُهُ منه علىٰ بعضه أخرىٰ، فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً، أو مرتبطاً بعضُه ببعض، وقد

اشتمل علىٰ حكمين فصاعداً، فإنه يعيده بحسب ذلك، مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، وهي إيراده له عن شيخٍ سوىٰ الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، يستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث؛ حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً علىٰ طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً علىٰ جُمَلٍ متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرىٰ، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل؛ فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كله في التقطيع.

وأما اقتصاره علىٰ بعض المتن، ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر، فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيثُ يكونُ المحذوفُ موقوفاً علىٰ الصحابي، وفيه شيء قد يُحْكَمُ برفعه، فيقتصر علىٰ الجملة التي يُحْكَمُ لها بالرفع، ويحذف الباقي؛ لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه؛ كما وقع له في حديث هُذيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: إن أهل الإسلام لايسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون[1]. هكذا أورده هو مختصراً من حديث موقوف، أوله: جاء رجل إلىٰ عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، فقال: إني أعتقت عبداً لي سائبة، فمات وترك مالاً، ولم يدع وارثاً، فقال عبد الله: إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون، فأنت ولي نعمته، فلك ميراثه، فإن تأثَّمتَ وتَحرَّجْتَ في شيءٍ، فنحنُ نَقْبَلُهُ منكَ، ونجعله في بيت المال[2]، فاقتصر البخاري علىٰ

---

(١) رواه البخاري (٦٣٧٢)، كتاب: الفرائض، باب: ميراث السائبة.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦٢٢٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٤٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٠٠)، وغيرهم.

ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف، وهو قوله: «إن أهل الإسلام لا يسيبون»؛ لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي؛ لأنه ليس من موضوع كتابه، وهذا من أخفىٰ المواضع التي وقعت له من هذا الجنس.

وإذا تقرر ذلك، اتَّضَحَ أنه لا يعيد إلا لفائدةٍ، حتىٰ ولو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد، ولا من جهة المتن، لكان لإعادته لأجلِ مغايرة الحُكْمِ الذي تشتمل عليه الترجمةُ الثانيةُ مُوجبٌ؛ لئلا يعد مكرراً بلا فائدة، وهو لا يخليه ـ مع ذلك ـ من فائدة إسنادية، وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي، أو غير ذلك علىٰ ما سبق تفصيله، وهذا بَيِّنٌ لِمَنِ استقرأَ كتابَهُ، وأنصف من نفسه، انتهىٰ ما في «المقدمة»[1]، فاعرفه.

وقد ذكر القسطلاني أنه رأىٰ ورقةً بخط الحافظ ابن حجر ذكر فيها اثنين وعشرين حديثاً ذكرها البخاري مُتَّحِدَةً سنداً ومتناً، وسردها القسطلاني[2]، فراجعه.

* **وأما عدد كتب صحيح البخاري وأبوابه وتراجمه**، فقال الكرماني: واعلم أن عدد كتب الجامع: مئة وشيء، وعَدَدُ الأبواب: ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً، مع اختلاف قليلٍ في نُسَخِ الأصولِ[3]، انتهىٰ.

ويشيرُ فيها إلىٰ الاستنباطات الدقيقة، وإلىٰ المذاهب الوثيقة المستخرجة من الأحاديث الصحيحة، التي يَعْجَزُ عن حَلِّها فحولُ العلماء وأربابُ الألبابِ الرَّجيحةِ.

قال النوويُّ وغيره ـ واللفظ للنووي في «شرح البخاري» ـ: اعلم أن

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٥ـ١٦).
(٢) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٥ـ٢٦). ثم زاد القسطلاني عليها حديثاً.
(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢).

البخاري ـ رحمه الله ـ كان بالغاية المُرْضِيَةِ من التمكن في أنواع العلوم.

قال: وأما دقائق الحديث، واستنباط اللطائف منه، فلا يكاد أحدٌ يقارِبُهُ فيها، وقد قدمنا عن أعلام الأعلام من شيوخه وغيرهم ما يدلك علىٰ هذا، وإذا نظرت في كتابِهِ، جزمتَ بذلك بلا شك، ثم ليس مقصودُهُ بهذا الكتابِ الاقتصارُ علىٰ الحديث، وتكثير المتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبوابٍ أرادها من الأصول والفروع، والزهد والآداب والأمثال، وغيرها من الفنون.

ولهذا المعنىٰ أخلىٰ كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر علىٰ قوله فيه: فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو فيه حديث فلان، ونحو ذلك.

وقد يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحداً فأكثر، وهذان النوعان يسمَّيان تعليقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، واستغنىٰ عن ذكر إسناد الحديث، أو عن إسناده ومتنه، وأشار إليه لكونه معلوماً.

وذكر في تراجم الأبواب آيات كثيرة من القرآن العزيز، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها، فلا يذكر معها شيئاً أصلاً.

وذكر أيضاً في تراجم الأبواب أشياء كثيرة جداً من فتاوىٰ الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وهذا يصرِّح لك بما ذكرنا.

وإذا عرفت أن مقصوده ما ذكرناه، فلا حَجْرَ في إعادة الحديث في مواضع كثيرة لائقة به، وقد أطبقَ العلماءُ من الفقهاءِ وغيرهم علىٰ مثل هذا، فيحتجونَ بالحديث الواحد في أبواب كثيرة مختلفة[1]، انتهىٰ.

وقال القسطلاني: وقد وَقَعَ في بعضِ نُسَخِ الكتاب ضمُّ بابٍ لم يذكر فيه

---

(١) انظر: «شرح البخاري» للنووي (ص: ١٢).

حديث إلىٰ حديث لم يذكر فيه باب، فاستشكله بعضُهم، لكن أزال الإشكال الحافظ أبو ذر الهروي بما رواه عن الحافظ أبي إسحاق المُسْتَملي مما ذكره أبو الوليد الباجي ـ بالموحدة والجيم ـ في كتابه «أسماء رجال البخاري»، قال: استنسختُ كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفربري، فرأيتُ أشياءَ لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئاً، وأحاديث لم يُترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلىٰ بعض.

قال الباجي: ومما يدل علىٰ صحة ذلك: أن رواية السرخسي، والمستملي، والكشميهني، وأبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قد رأىٰ كل منهم فيما كان في طُرَّةٍ أو رُقْعَةٍ مضافة أنه من موضع، فأضافها إليه، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث.

قال الحافظ ابن حجر ـ يعني: في «المقدمة» ـ: وهذه قاعدة حسنة يُفْزَعُ إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمةِ والحديثِ، وهي مواضع قليلة[1]، انتهىٰ.

وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرىء علىٰ مؤلفه، ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتباً مبوباً، فالعبرة بالرواية، لا بالمسودة التي ذكر صفتها، انتهىٰ كلام القسطلاني[2].

وأقول: قراءته علىٰ مؤلفه لا يلزمه ما ذكر، فتدبر.

وقال الحافظ في «المقدمة»: ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب، إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب، ولو على

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٨).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٣ـ ٢٤).

وجهٍ خفيٍّ، ووافقَ شرطه، أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحه لموضوع كتابه، وهي: حدثنا، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده. وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه، مع صلاحيته للحجة، كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثم أورد التعاليق. وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً، لا علىٰ شرطه، ولا علىٰ غيره، وكان مما يستأنس به، ويقدمه قوم علىٰ القياس، استعمل لفظ ذلك الحديث، أو معناه ترجمةَ باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله ـ تعالىٰ ـ تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر، وعلىٰ هذا، فالأحاديث التي فيه ثلاثة أقسام[1]، انتهىٰ.

ثم قال القسطلاني تبعاً لما في «المقدمة» للحافظ ابن حجر: ثم إن الترجمة الواقعة فيه تكون ظاهرة وخفية. قال: ظاهرة: أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يوردها في ضمنها، وفائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب، من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة؛ كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له، أو ببعضه، أو بمعناه.

وقد يأتي من ذلك ما يكون في لفظِ الترجمةِ محتملاً لأكثر من معنىٰ واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكره تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه عكس ذلك؛ بأن يكون الاحتمال في الحديث، والتعيين في الترجمة، والترجمةُ هنا بيان لتأويل ذلك الحديث، نائبةٌ مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العامِّ الخصوصُ، أو بهذا الحديثِ الخاصِّ العمومُ؛ إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاصُّ المرادُ به ما هو أعم؛ مما يدل عليه ظاهرُه بالطريق الأعلىٰ، أو الأدنىٰ، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكر في العام والخاص، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض،

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٨ـ ٩).

وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل، وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم البخاري، ولذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقهُ البخاري في تراجمه. وأكثرُ ما يَفْعَلُ ذلك إذا لم يجد حديثاً علىٰ شرطه في الباب ظاهرَ المعنىٰ في القصد الذي يترجم له، ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرضٍ تشحيذ الأذهان في إظهار مضمَره، واستخراج خبيئه، وكثيراً ما يفعل هذا الأخير؛ حيث يذكر الحديثَ المُفَسِّر لذلك في موضع آخر، متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه، ويومِيء بالرمز والإشارة إليه.

وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام؛ كقوله: باب: هل يكون كذا؟ أو: من قال كذا؟ ونحو ذلك، وهذا حيثُ لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضُه بيانُ هل ثبت ذلك الحكم، أو لم يثبت؟ فيترجم علىٰ الحكم، ومراده ما يتفسر بعدُ من إثباته أو نفيه، أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتمَلين أظهر، وغرضه أن يُبقيٰ للناظر مجالاً، وينبِّه علىٰ أن هُنَاكَ احتمالاً، أو تعارضاً يُوجِبُ التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالاً، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به.

وكثيراً ما يترجم بلفظٍ ظاهرُه قليل الجدوىٰ، لكنه إذا تحققه المتأمل، أجدىٰ؛ كقوله: باب قول الرجل: ما صلينا؛ فإنه أشار به إلىٰ الرد علىٰ من كره ذلك.

وكثيراً ما يترجم بأمر يختصُّ ببعضِ الوقائع لا يظهر في بادىء الرأي؛ كقوله: بابُ: استياكِ الإمام بحضرة رعيته؛ فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المِهْنة، فلعله يظن أن إخفاءه أولى؛ مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أنه ﷺ استاك بحضرة الناس، دل علىٰ أنه من باب التطيُّب، لا من الباب الآخر، نبه علىٰ ذلك ابن دقيق العيد[1].

---

(١) انظر: «شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق (١/ ٧١).

قال الحافظ ابن حجر: ولم أَرَ هذا في البخاري، فكأنه ذكره علىٰ سبيل المثال.

وكثيراً ما يُترجم بلفظٍ يوميء إلىٰ معنىٰ حديث لم يصح علىٰ شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح علىٰ شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه بأمرٍ ظاهر، وتارةً بأمرٍ خفي، من ذلك قوله: باب: الأمراء من قريش، وهذا لفظ حديثٍ يُروىٰ عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وليس علىٰ شرطه[1]، وأورد فيه حديث: «لا يَزالُ والٍ من قُرَيْشٍ»[2].

وربما اكتفىٰ أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح علىٰ شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء علىٰ شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض[3]، انتهىٰ.

والحاصلُ أن تراجمه حَيَّرَتِ الأفكارَ، وأدهشتِ العقولَ والأبصارَ، وكيفَ لا تفوز بهذه المنقبة، وقد بيضه ـ كما تقدم ـ بين قبر النبي ﷺ ومنبره، أو بين زمزم والمقام، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين؟!

وعبارةُ «المقدمة» للحافظ ابن حجر: وإنما بلغتْ تراجمُهُ هذه المرتبة، وفازت بهذه الحَظْوَة بسببٍ عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد بن

---

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٥٦٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٢٩): فيه من لم أعرفهم.

(٢) رواه البخاري (٣٣١٠)، كتاب: المناقب، باب: مناقب قريش، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ بلفظ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان».

(٣) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٣ ـ ١٤)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٢٤).

عدي، عن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوّل البخاري تراجم جامعه ـ يعني: بيّضها ـ بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، ولنشرع الآن في الكلام عليها، ونبين ما خفي علىٰ بعض من لم يمعن النظر، فاعترض عليه اعتراضَ شابٍّ غرّ علىٰ شيخٍ مُجرّبٍ، أو مكتهلٍ[1]. إلىٰ آخر ما أطال به مما تقدم بعضه آنفاً، وسيأتي بعض آخر، فراجعه.

ولله دَرُّ القَائِل: [من الكامل]

أَعْيا فُحولَ العِلْمِ حَلُّ رُموزِ ما ... أَبْداهُ في الأَبْوابِ مِنْ أَسْرارِ
فازُوا من الأَوراقِ مِنْهُ بِما جَنَوا ... مِنْها ولَمْ يَصِلُوا إِلىٰ الأَثْمارِ
ما زالَ بِكْراً لَمْ يُفَضَّ خِتامُهُ ... وَعُراه ما حُلَّتْ مِنَ الأَزْرارِ
حجبَتْ مَعانيهِ التي أَوراقُها ... ضربَتْ علىٰ الأَكْوابِ كالأَسْتارِ
مِنْ كُلِّ بابٍ حينَ يُفْتَحُ بَعْضُهُ ... يَنْهارُ مِنْهُ العِلْمُ كالأَنْهارِ
لا غَرْوَ إن أَمْسىٰ البُخاري لِلْوَرىٰ ... مِثْلَ البِحارِ لِمَنْشَأِ الأَمْطارِ
خَضَعَتْ لَهُ الأَقْرانُ فيهِ إِذْ بَدا ... خَرُّوا علىٰ الأَذْقانِ والأَكْوارِ

هذا وقد فَصَّلَ النوويُّ ـ رحمه الله ـ في شرحه أحاديث هذا «الجامع الصحيح» ببيان ما اشتمل عليه كل كتاب من الأحاديث، وتبعه الحافظ في آخر «المقدمة»، مع التعقب عليه فيما أهمله، فلذا زادت عدتها عنده علىٰ ما عرفت فيما مر[2].

وقد ذكرنا ما في «المقدمة» في أوائل «الفيض الجاري». ولنذكر كلام النووي في «شرح البخاري»، للتبرك به، ولما ذكره، فنقول:

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ١٣).
(٢) المرجع السابق (ص: ٤٦٥ـ٤٦٧).

قال فيه: وقد رأيت أن أذكرها مفصلةً؛ لتكون كالفهرستِ لأبواب الكتابِ، وليسهل معرفة مظانِّ أحاديثِهِ علىٰ الطلاب.

روينا بإسنادنا الصحيح عن الحَمُّوي ـ رحمه الله ـ: أنه قال: عدد أحاديث صحيح البخاري ـ رحمه الله ـ: **بدء الوحي**: خمسة أحاديث، **الإيمان**: خمسون، **العلم**: خمسة وسبعون، **الوضوء**: مئة وتسعة، **غسل الجنابة**: ثلاثة وأربعون، **الحيض**: سبعة وثلاثون، **التيمم**: خمسة عشر، **فرض الصلاة**: حديثان، **الصلاة في الثياب**: تسعة وثلاثون؛ **القبلة**: ثلاثة عشر، **المساجد**: ستة وسبعون، **سترة المصلي**: ثلاثون، **مواقيت الصلاة**: خمسة وسبعون، **الأذان**: ثمانية وعشرون، **فَضلُ صلاة الجماعة وإقامتها**: أربعون، **الإمامة**: أربعون، **إقامة الصفوف**: ثمانية عشر، **افتتاح الصلاة**: ثمانية وعشرون، **القراءة**: ثلاثون، **الركوع والسجود والتشهد**: اثنان وخمسون، **انقضاء الصلاة**: سبعة عشر، **اجتناب أكل الثوم**: خمسة أحاديث، **صلاة النساء والصبيان**: خمسة عشر، **الجمعة**: خمسة وستون، **صلاة الخوف**: ستة، **العيد**: أربعون، **الوتر**: خمسة عشر، **الاستسقاء**: خمسة وثلاثون، **الكسوف**: خمسة وعشرون، **سجود القرآن**: أربعة عشر، **القصر**: ستة وثلاثون، **الاستخارة**: ثمانية، **التحريض علىٰ قيام الليل**: أحد وأربعون، **النوافل**: ثمانية عشر، **الصلاة بمسجد مكة**: سبعة، **العمل في الصلاة**: ستة وعشرون، **السهو**: أربعة عشر، **الجنائز**: مئة وأربعة وخمسون، **الزكاة**: مئة وثلاثة عشر، **صدقة الفطر**: عشرة، **الحج**: مئتان وأربعون، **العمرة**: اثنان وثلاثون، **الإحصار**: أربعون، **جزاء الصيد**: أربعون، **الصوم**: ستة وثلاثون، **ليلة القدر**: عشرة، **قيام رمضان**: ستة، **الاعتكاف**: عشرون، **البيوع**: مئة وأحد وتسعون، **السَلَم**: تسعة عشر، **الشُّفعة**: ثلاث، **الإجارة**: أربعة وعشرون، **الحوالة**: ثلاثون، الكفالة:

ثمانية، **الوكالة**: سبعة عشر، **المزارعة والشِّرب**: تسعة وعشرون، **الاستقراض وأداء الديون**: خمسة وعشرون، **الأشخاص**: ثلاثة عشر، **الملازمة**: حديثان، **اللقطة**: خمسة عشر، **المظالم والغصب**: أحد وأربعون، **الشركة**: اثنان وسبعون، **الرهن**: تسعة، **العتق**: أحد وأربعون، **المكاتب**: ستة، **الهبة**: تسعة وستون، **الشهادات**: ثمانية وخمسون، **الصلح**: اثنان وعشرون، **الشروط**: أربعة وعشرون، **الوصايا**: أحد وأربعون، **الجهاد والسِّير**: مئة وخمسة وخمسون، **بقية الجهاد ـ أيضاً ـ**: اثنان وأربعون، **فرض الخُمس**: ثمانية وخمسون، **الجزية والموادعة**: ثلاثة وستون، **بَدْء الخلق**: مئتان وحديثان، **الأنبياء والمغازي**: أربع مئة وثمانية وعشرون، **جزء آخر بعد المغازي**: مئة وثمانية وثلاثون، **التفسير**: خمس مئة وأربعون، **فضائل القرآن**: أحد وثمانون، **النكاح والطلاق**: مئتان وأربعة وأربعون، **النفقات**: ثلاثة وعشرون، **الأطعمة**: سبعون، **العقيقة**: أحد عشر، **الصيد والذبائح وغيره**: سبعون، **الذبائح والأضاحي**: ثلاثون، **الأشربة**: خمسة وستون، **الطب**: تسعة وسبعون، **اللباس**: مئة وعشرون، **المرضىٰ**: أحد وأربعون، **اللباس ـ أيضاً ـ**: مئة، **الأدب**: مئتان وستة وخمسون، **الاستئذان**: سبعة وسبعون، **الدعوات**: ستة وسبعون، **ومن الدعوات**: ثلاثون، **الرقاق**: مئة، **الحوض**: ستة عشر، **الجنة والنار**: سبعة وخمسون، **القدر**: ثمانية وعشرون، **الأيمان والنذور**: أحد وثلاثون، **كفارة اليمين**: خمسة عشر، **الفرائض**: خمسة وأربعون، **الحدود**: ثلاثون، **المحاربون**: اثنان وخمسون، **الديات**: أربعة وخمسون، **استتابة المرتد**: عشرون، **الإكراه**: ثلاثة عشر، **ترك الحيل**: ثلاثة وعشرون، **التعبير**: ستون، **الفتن**: ثمانون، **الأحكام**: اثنان وثمانون، **الأمان**: اثنان وعشرون، **إجازة خبر الواحد**: تسعة عشر، **الاعتصام**: ستة وتسعون، **التوحيد وعظمة**

الرب ـ سبحانه وتعالىٰ ـ، وغير ذلك إلىٰ آخر الباب: مئة وسبعون.

هذا عَدُّ الحَمُّوي، وقد روينا عن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي بإسناده عن الحموي أيضاً هكذا، وهذا فصل نفيس يغتبط به أهل العناية، والله أعلم[1]، انتهىٰ كلام النووي، رحمه الله تعالىٰ آمين.

وقد نظم شيخُ الإسلام عمرُ البلقيني ترتيب تراجم صحيح البخاري، فقال وأجاد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: [من الطويل]

أَتىٰ في البُخاري حِكْمَةٌ في التَّراجِمِ ... مُنَاسَبَةٌ في الكُتْبِ مِثْلَ البَراجِمِ
فمبـدأُ وَحْـيِ اللهِ جـاء نبيَّـهُ ... وإيمـانُ يَتْلـوه بِعَقْـدِ المَعـالِـمِ
وإنّ كِتـابَ العِلْـم يُـذْكَـرُ بَعْـدَهُ ... فَبالوَحْيِ إيمانٌ وعِلْمُ العَوالِمِ
وما بَعْدَ إعلامٍ سِوىٰ العَمَلِ الَّذي ... بِـهِ يَـرِدُ الإِنْسـانُ وِرْدَ الأَكـارِمِ
وَمَبْـدَؤُهُ طُهْـرٌ أَتـى لِصـلاتِنـا ... وأَبْـوابُـهُ فيهـا بَيـانُ المُـلائِـمِ
وبَعْـدَ صَـلاةٍ فـالـزَّكـاة تبيعُهَـا ... وَحَجٌّ وصَوْمٌ فيهما خُلْفُ عالِمِ
رِوايَتُـهُ جـاءَتْ بِخُلْـفٍ بِصِحَّـةٍ ... كَذا جاءَ في التَّصْنيفِ طِبْقَ الدَّعائِمِ
وفي الحَجِّ أَبوابٌ كَذاك بعُمْرَةٍ ... لِطَيْبَةَ جاءَ الفَضْلُ مِنْ طيبِ خاتَمِ
مُعـاملـةُ الإنْسـانِ فـي طَـوعِ رَبِّـهِ ... يَليها ابتغاءُ الفَضْلِ شَوق المَواسم
وأنـواعُهـا فـي كُـلِّ بـابٍ تَمَيَّـزَتْ ... وفي الرَّهْنِ والإعْتاقِ فَكُّ المُلازِمِ
فَجاء كتابُ الرَّهْنِ والعِتْقُ بعدَهُ ... مناسبةٌ تَخْفىٰ علىٰ فَهْمِ صارمِ
كتـابَـةُ عَبْـدٍ ثُـمَّ فيهـا تَبَـرُّعٌ ... كَـذا هِبَـةٌ فيهـا شُهـودُ التَّحـاكُـمِ
كِتـابُ شَهاداتٍ تَلي هِبَةٌ جَرَتْ ... وَللشُّهَدا في الوَصْفِ أَمْرٌ لِحاكِمِ
وكانَ حديثُ الإِفْكِ فيه افْتِراؤُهُمْ ... فَـوَيْـلٌ لأَفّـاكٍ وتَبّـاً لآثِـمِ
وكَـمْ فيـهِ تَعْـديـلٌ لِعـائِشَـةَ الَّتـي ... يبـرِئُهـا المَـوْلـىٰ بِـدَفْـعِ العَظـائِـمِ

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (ص: ١٠ـ ١١).

كَذا الصُّلْحُ بَيْنَ النّاسِ يُذْكَرُ بَعْدَهُ ... فَبالصُّلْح إِصْلاحٌ ودَفْعُ المظَالِمِ

وَصُلْحٌ وشَرْطٌ جائِزانِ لِشَرْعِهِ ... فَذِكْرُ شُروطٍ في كِتابِ المَعالِمِ

كِتابُ الوَصايا والوُقوفِ لِشارِطٍ ... بِها عَمَلُ الأَعْمالِ ثُمَّ لِقائِمِ

مُعامَلَتا رَبٍّ وخَلْقٍ كَما مضَىٰ ... وثالِثُها جَمْعٌ غَريبٌ لِفاهِمِ

كِتابُ الجِهادِ اجْهَدْ لإِعْلاءِ كِلْمَةٍ ... وفيهِ اكْتِسابُ المالِ إلا لظالِمِ

فَيَمْلِكُ مالَ الحَرْبِ قَهْراً غَنيمَةً ... كَذا الفَيءُ يَأْتينا بِعِزِّ المَغانِمِ

وَجِزْيَتُهُمْ بالعَقْدِ فيه كِتابُها ... مُوادَعَةٌ مَعْها أَتَتْ في التَّراجِمِ

كِتابٌ لِبَدْءِ الخَلْقِ بَعْدَ تَمامِهِ ... مُقايَلَةُ الإِنْسانِ يبد المقاسِمِ

ولِلأَنْبِيا فيهِ كِتابٌ يَخُصُّهُمْ ... تَراجِمُ فيها رُتْبَةٌ لِلأَكارِمِ

فضَائِلُ تَتْلُو ثُمَّ غَزْوُ نَبيِّنا ... وَما قَدْ جَرىٰ حَتَّىٰ الوفَاةِ لِخاتَمِ

وأَنَّ نَبيَّ اللهِ وَصَّىٰ وَصِيَّةً ... يخُصُّ كِتابَ اللهِ أطيب عازِمِ

كِتابٌ لِتَفْسيرٍ تعَقَّبَهُ بِهِ ... وإِنْ أَوَّلَ التَّفْسيرَ أَهْلُ العَزائِمِ

وفي ذاكَ إِعْجازٌ لَنا ودَليلُنا ... وإِحْياؤُهُ أَرْواحَ أَهْلِ الكَرائِمِ

كِتابُ النِّكاحِ انْظُرْهُ منهُ تَناسُلٌ ... حَياةٌ أَتَتْ مِنْهُ لِطِفْلٍ بحالِمِ

وأَحكامُهُ حَتَّىٰ الوَليمَةُ تِلْوُها ... ومنْ بَعْدِها حُسْنُ العشيرِ المُلائِمِ

كِتابُ طَلاقٍ فيهِ أَبْوابُ فُرْقَةٍ ... وَفي النَّفَقاتِ افْرِقْ لِيُسْرٍ وعادمِ

وأَطْعِمَةٌ حلَّتْ وأُخْرىٰ فَحُرِّمَتْ ... لِيَجْتَنِبَ الإِنْسانُ إِثْمَ المَحارِمِ

وعَقٌّ عَنِ المَولودِ يَتْلُو مَطاعِماً ... كَذا الذَّبْحُ مَعْ صَيْدٍ بيانُ المُلائِمِ

وَأُضْحِيَّةٌ فيها ضِيافَةُ رَبِّنا ... ومِنْ بَعْدِها المَشْروبُ يَأْتي لِطاعِمِ

وغالِبُ أَمْراضٍ بِأَكْلٍ وشُرْبِهِ ... كِتابٌ لِمَرْضانا بِرَفْعِ المَآثِمِ

فَبِالطِّبِّ يُسْتَشْفَىٰ مِنَ الدّا بِرُقْيَةٍ ... بِفاتِحَةِ القُرْآنِ ثُمَّ الخَواتِمِ

لِباسٌ بِهِ التَّزْيينُ فَانْظُرْهُ بَعْدَهُ ... كَذا أَدَبٌ يُؤْتَىٰ بِهِ بِالكَرائِمِ

وأَنَّ بالاسْتِئْذانِ حَلَّتْ مَصالِحٌ ... به يَفْتَحُ الأَبْوابَ وَجْهُ المُسَالِمِ

وَبالدَّعَواتِ الفَتْحُ مِنْ كُلِّ مُغْلَقٍ ... وتَيْسيرُ أَحْوالٍ لِأَهْلِ المَغارِمِ

رِقاقٌ لَها بَعْدَ الدُّعاءِ تَذَكُّرٌ ... وَلِلقَدَرِ اذكرْهُ لأَصْلِ الدَّعائِمِ

ولا قَدَرٌ إلاَّ مِنَ اللهِ وَحْدَهُ ... تَبَرُّرُنا بالنَّذْرِ شَوقاً لحاتِمِ

وأيمانُ مِنْ كتبٍ وكَفّارَةٌ لَها ... كَذا النَّذْرُ في لَجّ بدا مِنْ مُلاحِمِ

وأَحْوالُ أَحْياءٍ تَتِمُّ وبَعْدَها ... مَواريثُ أَمْواتٍ أَتَتْ لِلْمَقاسِمِ

فَرائِضُهُمْ فيها كِتابٌ يَخُصُّها ... وَقَدْ تَمَّتِ الأَحْوالُ حالات سالِمِ

وَمَنْ يَأْتِ قاذوراً تَبَيَّنَ حَدُّهُ ... مُحارِبُهُمْ فيهِ أَتَتْ حَتْمَ حاتِمِ

وفي غُرّةٍ فَاذْكُرْ دِياتٍ لأَنْفُسٍ ... وفيها قِصاصٌ جا لِأَهْلِ الجَرائِمِ

وَرِدَّةُ مُرْتَدٍّ ففيه اسْتِتابَةٌ ... بِرِدَّتِهِ زالَتْ عُقودُ العَواصِمِ

وَلٰكِنَّما الإِكْراهُ رافِعُ حُكْمِهِ ... كَذا حِيَلٌ جاءَتْ لِفَكِّ التَّلازُمِ

وفي باطِنِ الرُّؤْيا لِتَعْبيرِ أَمرِها ... وفِتْنَتُها قامَتْ فَما مِنْ مُقاوِمِ

وأحكام خِلِّيفا[1] يُزيلُ تَنازُعاً ... كِتابُ التَّمَنِّي جاءَ رَمْزاً لِراقِمِ

وَلا تَتَمَنَّوا جاءَ فيهِ تَواتُرٌ ... وأَخْبارُ آحادٍ حِجاجٌ لِعالِمِ

كتابُ اعْتِصامٍ فَاعْتَصِمْ بِكِتابِهِ ... وَسُنَّةُ خَيْرِ الخَلْقِ عِصْمَةُ عاصِمِ

وخاتِمَةُ التَّوحيدِ طابَ خِتامُها ... يميدُ بها عِطْرٌ ومِسْكٌ لِخاتِمِ

فَجاءَ كِتابٌ جامِعٌ مِنْ صِحاحِنا ... لِحافظِ عَصْرٍ قَدْ مَضىٰ في التَّقادُمِ

أَتىٰ في البُخاري مِدْحَةٌ لِصَحيحِهِ ... وحَسْبُكَ بالإجماعِ في مَدْحِ حازمِ

أَصَحُّ كِتابٍ بَعْدَ تَنْزيلِ رَبِّنا ... وناهيكَ بالتَّفْضيلِ فاجْأَرْ لِراحِمِ

وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمٰنُ عَبْداً مُوَحِّداً ... تَحَرَّىٰ صَحيحَ القَصْدِ سُبْلَ العلائمِ

وَفي سُنَّةِ المُخْتارِ يُبْدي صَحيحَها ... بإسنادِ أَهْلِ الصِّدْقِ مِنْ كُلِّ حازمِ

---

(١) في «إرشاد الساري»: «وأحكامها خلفاً».

وإنّـا تَـواخَيْنـا كِتـابـاً نَخُصُّـهُ عَلَىٰ أَوْجُهٍ تَأْتي عُجاباً لِغانِمِ
عَسَـىٰ اللهُ يَهْـدينا جَميعاً بِفَضْلِـهِ إلىٰ سُنَنِ المُخْتارِ رَأْسِ الأَكارِمِ
وصَلَّىٰ علىٰ المُخْتارِ مَولاي رَبُّنا يُقارِنُهـا التَّسْليمُ في حـالِ دائِمِ
وآلٍ لَهُ والصَّحْبِ مَعْ تابعٍ لَهُمْ يَقُفُّـونَ آثـاراً أَتَـتْ بِـدَعـائِـمِ
بِتكْريرِ ما يَبْدو وتَضْعيفِ عَدِّهِ وفي بَدْئِها والخَتْمِ مِسْكُ الخواتِمِ(١)

وذكر الحافظ ابن حجر في آخر «المقدمة» وجه مناسبة الترتيب المذكور بالأبواب المذكورة ملخصاً من كلام شيخه شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني، فنذكره ملخصاً أيضاً، مع زيادة، فنقول:

قال: بَدَأ البخاريُّ بقوله: كيف بَدْءِ الوحي؟ ولم يقل: كتاب الوحي، ولا: كتاب بدء الوحي؛ لأن بدء الوحي بعض ما يشتمل عليه الوحي.

قلت: ويظهر لي أنه إنما عراهُ من باب؛ لأن كُلَّ بابٍ يأتي بعده منقسم منه، فهو أم الأبواب، فلا يكون قسيماً لها.

قال: وقدمه؛ لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان، ثم العلم، فلذا ذكر بعده كتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، وبعده يكون العمل، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة، ولا يتوصل إليها إلا بالطهارة، فلذا قدم عليها كتاب الطهارة بأنواعها، وما يتعلق بذلك؛ كالذي يشترك فيه الرجال والنساء، وما ينفرد به النساء، ثم كتاب الصلاة بأنواعها، ثم كتاب الزكاة؛ كما جاء في حديث: «بُنِيَ الإِسْلامُ علىٰ خَمْسٍ»، ثُمّ الحجُّ والصوم، علىٰ الخلاف في المُقَدَّم منهما، ولذا اختلفت النُّسَخُ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر؛ لاختلاف الرواية في الحديث لذلك.

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٤٤ـ٤٦).

ولما كان الغالب أن مَنْ يَحُجّ يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكر ما يتعلق بزيارة النبي ﷺ، وما يتعلق بحرم المدينة.

قلت: ظهر لي أن يُقَال في تعقيبه الزكاة بالحج: إن الأعمال لما كانت بدنية محضة، ومالية محضية، وبدنية مالية، رتبها كذلك، فذكر الصلاة، ثم الزكاة، ثم الحج، ولما كان الصيامُ هو الركن الخامس المذكور في حديث ابن عمر: «بُنيَ الإسلامُ علىٰ خمس» عقب بذكره، وإنما أخره لأنه من التروك، ولو اعتمد علىٰ الترتيب الذي في حديث ابن عمر، لَقَدَّمَ الصيام علىٰ الحج.

وهذه التراجم فيها معاملة العبد مع الخالق، وبعدها معاملة العبد مع الخَلْق، فذكر البيوع: بيوعَ الأعيان، ثم بيع الدين، وهو السَّلَم، ثم ذكر البيع القهري؛ كالشفعة. ولما كان من البيوع ما يقع علىٰ دينين لا يجب فيهما قبض في المجلس، وهو الحوالة، فذكرها.

ولما كان في الحوالة انتقال الدين من ذمة إلىٰ ذمة، أردفها بما فيه ضَمُّ ذمة إلىٰ ذمة، أو ضم شيء يحفظ به العامة، وهو الكفالة والضمان، ثم ذكر الوكالة؛ لما فيها من حفظ المال، ثم أردفها بما فيه التوكل علىٰ الله، فذكر كتاب الحرث والمزارعة، وذكر فيها متعلقات الأرض والمَوات، والغرس والشِّرب، وتوابع ذلك.

ولما كان في كثيرٍ من ذلك يقع الإرفاق، أعقبه بكتاب الاستقراض، ثم ذكر: «العبدُ راعٍ في مالِ سيِّده، لا يعملُ إلا بإذنه»؛ للإعلام بمعاملة الأرقاء.

ولما كانت المعاملات لا بد أن يقع فيها منازعات، فذكر الإشخاص، والملازمة، والالتقاط.

ولما كان في الالتقاط وضعُ اليدِ بالأمانةِ الشرعيةِ، ذكر بعده وضع اليد تعدياً، وهو المظالم والغصب، وعقبه بما يُظن أنه غصب؛ كوضع الخشب

في جدار الجار، وصب الخمر في الطريق، والجلوس في الأفنية، والآبار في الطريق، والحقوق المشتركة، وقد يقع [في] الاشتراك نهي، فترجم بها، ثم بالشركة وتفاريعها.

ولما كانت هذه المعاملات في مصالح الخلق، ذكر سبباً يتعلق بها، كالرهن، وهو يحتاج إلىٰ فك رقبته، فأردفه بالعتق ومتعلقاته، ومنها الكتابة، وهي تستدعي إيتاءً، فأردفها بالهبة، وهي تستدعي الملك بلا عوض، فأردفه بالعارية والمنيحة.

ولما كانت المعاملات مع الخَلْقِ قد يقع فيه نزاع، فيَحْتَاجُ إلىٰ الإشهاد، فأردفه بالشهادات والبينات، وقد يقع فيها تَعَارضٌ، فيحتاج إلىٰ الصلح، فذكره، وقد يقع في الصلح شروطٌ، فعقبه بها، وهي قد تكون بعد الوفاة، فذكر الوصيةَ والوقف.

ثم ذكر المعاملة مع الخالق، وفيها نوع اكتساب، فترجمَ بالجهاد، وبما يتعلق به من استرقاق نحو نسائهم، وغنيمة أموالهم، والتخيير في كامليهم، وكالطليعة، وأحوال الخيل، وبغلة النبي ﷺ، وناقته، وآلات الحرب، والدعاء قبل القتال، وعزم الإمام علىٰ الناس في الجهاد، والاستعانة بهم، وقد تكون بالجُعْل، فذكر الجعائل.

ولمَّا كان الإمامُ ينبغي له أن يكون أول القوم، فترجم بالمبادرة عند الفزع، وهي لا تمنع من التوكل، فذكرهْ، وهو لا ينافي تعاطي الأسبابِ، فذكر حَمْلَ الزاد، وآداب السفر، وقد يكون مع المجاهدين غنيمة، فترجم بفرض الخُمُسِ، وما يؤخذ من الكفار، تارة بالحرب، وتارة بالمصالحة، فذكر الجزية، وأحوال أهل الذمة؛ كالموادعة والعهد والحذر من الغدر.

ولما تمت المعاملات الثلاث المأخوذة من الوحي، ذكر بعدها بدء الخلق، واستظهر في المقدمة التعليل بأن الجهاد لما كان يشتمل علىٰ

إزهاق الروح، ناسب أن يذكر أن هذه المخلوقات محدثات، وما لها بَعْدَ الفناءِ إما إلىٰ الجنة وإما إلىٰ النار، فناسب ذكرهما، فذكرهما، ثم ذكر إبليس وجنوده؛ لمناسبته النار، وكذا الجن.

قال: ولما كان خلقُ الدَّوابِّ قبلَ خَلْقِ آدمَ، عقبه بخلق آدم والأنبياء علىٰ الترتيب، وذكر فيهم ذا القرنين؛ لأنه نبي عنده قبل إبراهيم، وذكر ترجمة أيوب بعد يوسف؛ لما بينهما من الابتلاء، وقدم يونسَ علىٰ قوله: ﴿ وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، لالتقام الحوت له، فصَبَرَ فنجا، وأولئك ابتلوا بالحيتان، فمنهم من صبر فنجا، ثم ذكر لقمان بعد سليمان؛ لأنه عنده إما نبي، أو من أتباع داود ـ عليه السلام ـ، وذكر مريم، لأنها عنده نبية، ثم ذكر بعد الأنبياء أشياء من العجائب الواقعة في زمن بني إسرائيل، ثم ذكر الفضائل المتعلقة بهذه الأمة، وقدم قريشاً علىٰ سائر القبائل؛ لأنه بلسانهم أُنزلَ الكتابُ.

ولما ذكر أسلمَ وغِفَاراً، ذكر قريباً من ذلك إسلام أبي ذر؛ لأنه أول من أسلم من غِفَار، ثم ذكر أسماء النبي وشمائله، وفضائل أصحابه، وقدم المهاجرين؛ لسبقهم إلىٰ الإسلام، والأنصار، ثم بقية الصحابة، ثم ذكر أذىٰ المشركين للنبي ﷺ وأصحابه، وأحواله ـ عليه الصلاة والسلام ـ بمكة قبل هجرة أصحابه إلىٰ الحبشة، ثم هجرتهم إليها، وأحوال الأسرىٰ، وغير ذلك، ثم الهجرة إلىٰ المدينة، ثم المغازي، وبدأ بإسلام ابن سَلاَم تفاؤلاً بالسلامة، ثم ذكر الوفود، ثم حجة الوداع، ثم مرض النبي ﷺ ووفاته، وما قُبِضَ إلا وشريعته كاملة، وكتابه كمل نزوله.

وأعقبه بالتفسير، ثم فضائل القرآن وآداب تلاوته، ويتعلق بالكتاب والسنة حفظ الدين في الأقطار، واستمرار الأحكام، وبذلك تحصل الحياة المعتبرة.

وأعقب ذلك بما يحصل به النسل والذرية، وهو النكاح، فذكر كتابَ النكاح، وأعقبه بالرضاع؛ لما فيه من متعلقات التحريم به، ثم ذكر ما يحرم من النساء وما يحل، ثم أردفه بالمصاهرة، والنكاح المحرم والمكروه، والخطبة والعقد والصداق والولي، وضرب الدف في النكاح، والوليمة، والشروط في النكاح، وبقية أحوال الوليمة، ثم عِشرة النساء، ثم كتاب الطلاق، ثم أنكحة الكفار.

ولما كان الإيلاء مذكوراً في كتاب الله بعد نكاح المشركين، ذكره البخاري عقبه، ثم ذكر الظِّهار؛ لأنه فُرقةٌ مؤقتة، ثم اللعان؛ لأنه فرقة مؤبدة، ثم العِدد والرَّجعة، ثم ذكر حكم الوطء من غير عقد، ثم ذكر مهر البغي، والنكاح الفاسد، ثم المتعة.

ثم لما كان من الأحكام المتعلقة بالنكاح النفقة، ذكرها.

ثم أتبع ذلك بالأطعمة، وما يتعلق بها، كالعقيقة، وهي تحتاج إلىٰ ذبح، فذكر الذبائح، ومنها ما يصاد، فذكر أحكام الصيد، ومنها ما يذبح في العام مرة، فذكر الأضاحي.

ولما كانت المآكل يعقبها المشارب، فذكر كتاب الأشربة، وكل منهما قد يحدث منه في البدن ما يحوجُ إلىٰ الطِّبِّ، فَذَكر الطِّبَّ، وتعلقات المَرَضِ، وثوابه، وما يجوز أن يتُداوىٰ به، ولو بالرقى، وما يكره من ذلك.

ولما فرغ من جميع ذلك، أردفه بكتاب اللباس وما يتبعه.

ولما كان منها ما يتعلق بآداب النفس، أتبعه بالآداب، والبر والصلة، والاستئذان.

ولما كانت سبباً لفتح الأبواب السفلية، أردفه بالدعوات التي هي فتح الأبواب العلوية.

ولما كان الدعاء سبب المغفرة، ذكر الاستغفار، وهو سبب لهدم الذنوب، فذكر باب التوبة، والأذكار، والاستعاذة.

ولما كان الذِّكْرُ سَبَبَاً للاتِّعاظ، ذكر المواعظ والزهد، وكثيراً من أحوال القيامة.

ثم ذكر أن الأمور كلها بتصريف الله، فذكر كتاب القدر وأحواله.

ولما كان القدر قد يُحال عليه الأشياء المنذورة، قال كتاب النذر.

ولما كان قد يكون فيه كفارة، أضاف إليه الأيمان، ثم أعقبه بكتاب الكفارة.

ولما تمت أحوال الناس في الحياة، ذكر أحوالهم بعد الموت، فقال: كتاب الفرائض، وذكر أحكامها.

ولما تمت الأحوال بغير جناية، ذكر حكم الجنايات الواقعة بين الناس، فقال: كتاب الحدود، وذكر في آخره أحوال المرتدين.

ولما كان المرتد قد لا يَكْفُر إذا كان مكرهاً، قال: كتاب الإكراه، وكان المكره قد يضمر في نفسه حيلة دافعة، فذكر الحيل، وما يحل منها، وما يحرم.

ولما كانت الحيلُ فيها ارتكاب ما يخفىٰ، أردفه بتعبير الرؤيا؛ لأنها مما يخفى وإن ظهر للمعبِّر.

ولما كانت الرؤيا منها ما يكون فتنة، كما قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، أعقب ذلك بكتاب الفتن.

ولما كان من الفتن ما يرجع فيه إلىٰ الحكام، وهم يسعون في تسكين الفتن غالباً، أعقبه بكتاب الحكام، وذكر أحوال الأمراء والقضاة.

ولما كانت الإمامةُ والحُكم قد يتمناهما قوم، أردفَ ذلك بكتاب التمني.

ولما كان مدارُ حكم الحُكَّامِ في الغالب علىٰ أخبار الآحاد، قال: كتاب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق.

ولما كانت الأحكام كلها تحتاج إلىٰ الكتاب والسنة، ترجم بكتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، وكذا أحكام الاستنباط منهما، والاجتهاد، وكراهية الاختلاف.

ولما كان أصل العصمة أولاً وآخراً توحيد الله، ختم بكتاب التوحيد.

ولما كان آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها، جعله آخر تراجم كتابه، فقال: باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ولما كانت الأعمال تُوزَنُ، بدأ بحديث: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيات»، وختم بأن أعمال بني آدم توزن، وأشار بذلك إلىٰ أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالىٰ، وهو حديث: «كَلمتانِ حبيبتانِ إلىٰ الرَّحْمَنِ، خَفيفتـان علـىٰ اللِّسـانِ، ثَقيلَتـانِ فـي الميـزانِ: سُبْحَـانَ اللهِ وبِحَمْـدِهِ، سُبْحانَ اللهِ العظيمِ»[1]، انتهىٰ.

وذكر الحافظُ في آخر «فتح الباري»: أن البخاريَّ يشير في كل كتاب إلىٰ ما يدل علىٰ ختمه، فقال فيه: ومما اتفق للبخاري من المناسبات التي لم أر من نبه عليها: أنه يعتني غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير، أو من الكلام عليه؛ كقوله في آخر حديث بدء الوحي: فكان ذلك آخر شأن هرقل، وقوله في آخر كتاب الإيمان: ثم استغفر ونزل، وفي آخر كتاب العلم: وليقطعهما حتىٰ يكونا تحت الكعبين، وفي آخر كتاب

---

(١) انظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٤٧٠-٤٧٣).

الغسل: وذلك الأخير إنما بيناه لاختلافهم، وفي آخر كتاب التيمم: «عليكَ بالصَّعيدِ فإنه يَكفيك»، وفي آخر كتاب الصلاة: استئذان المرأة زوجها في الخروج، وفي آخر كتاب الجمعة: كتاب التوحيد والحمد بعد التسبيح آخر دعوىٰ أهل الجنة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]، انتهىٰ ما في «فتح الباري»[1].

* * *

وفي هذا القدر كفاية؛ فإن استيفاء ترجمة البخاري كصحيحه، يحتاج إلىٰ مزيد تطويل، والله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ يمنحنا وإيَّاه الأجرَ الجزيل، ويجعل مَقرَّنا في جنات النعيم، من غير سابقة عذاب الجحيم، ويفعل مثل ذلك بأصدقائنا والمؤمنين، والحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ نبينا محمد الصادق الأمين، وعلىٰ آله وصحبه وسائر الموحِّدين، آمين[2].

* * *

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٤٤).

(٢) * جاء في خاتمة النسخة الخطية: «وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب الشريف علىٰ يد الفقيرِ الحقيرِ المعترفِ بالذَّنبِ والتقصيرِ: إبراهيم بن المرحوم الشيخ عبد الله العُمَري العَجْلوني، وذلك نهار الأحد المبارك، بعد الظهر الواقع الثامن عشر يوماً خلا من شهر جمادىٰ الثاني، سنة ثلاث وخمسين ومئة وألف، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم».

* **يقول المفتقر لرحمة مولاه: نور الدين بن صلاح الدين طالب**، وقعَ الفراغُ من قراءته وضبطه في مكة المكرمة، أمام الكعبة الشريفة بين الركنين المباركين، في مجلسين طويلين كان آخرهما يوم الجمعة من شهر شعبان المعظم، سنة خمس و عشرين وأربع مئة وألف للهجرة، حامداً مصلياً مسلماً، سائلاً الله ـ تعالى ـ القبول لصالح القول والعمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه جواد رحيم، وأن يمنَّ عليَّ بإتمام سائر كتبي في هذه البقعة المباركة، فقد لمستُ بركتها، وبِرَّها، ولله الحمد والفضل وحده.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سُورَةُ النِّسَاءِ		
﴿ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾	٦٩	١٣٥
سُورَةُ الأَعْرَافِ		
﴿ وَسْئَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾	١٦٣	٢٣٩
سُورَةُ يُونُسَ		
﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	٢٤٣
سُورَةُ الإِسْرَاءِ		
﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾	٦٠	٢٤١
سُورَةُ طه		
﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾	١٧	١٢٨
﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾	١٨	١٢٨
سُورَةُ الأَنْبِيَاءِ		
﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	٤٧	٢٤٢
سُورَةُ الزُّمَرِ		
﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾	٢٣	١٣٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الصافات		
﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	١٨٠	١٠٩
﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٨١	١٠٩
﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٨٢	١٠٩
سورة غافر		
﴿ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾	٤٤	٦٢
سورة الشورى		
﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾	٣٦	٤٩
سورة المطففين		
﴿ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴾	٢٤	١٢٠
سورة الفجر		
﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴾	٢٧	٤٥
﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾	٢٨	٤٥
﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴾	٢٩	٤٥
﴿ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾	٣٠	٤٥
سورة الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٩٦

* * *

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
«إذا رؤوا ذكر الله . . . »	أسماء بنت يزيد	٢٨
««إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم»	قرة	١٣٣
«إذا كان يوم القيامة يجيء أصحاب الحديث . . . »	أنس	١٣٢
«إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده»	علي	١٢٩
«اطلبوا الحوائج . . . »	أبو هريرة	١٢١
«اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»	أنس وجابر وعائشة وابن عباس	١٢١
«اطلبوا الخير من حسان الوجوه»	ابن عباس	١٢٠
«الأمراء من قريش»	علي	٢٢٩
«الحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها»	علي	٧٩
«العبد راع في مال سيده . . . »		٢٣٧
«العلم ثلاثة . . . »	عبد الله بن عمرو ابن العاص	١٢٤
«الكلمة الحكمة ضالة المؤمن»	أبو هريرة	٧٩
«اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي»		٤١
«اللهم ارحم خلفائي . . . »	ابن عباس	١٢٣
«اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع . . . »	أبو هريرة	١٢٥

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
«إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها. . .»	أبو هريرة	٨٩
«إن الله تعالى تجاوز لي عن أمتي الخطأ. . .»	أبو ذر	٩٠
«إن الله يصنع كل صانع وصنعته»	حذيفة	٦٠
«أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في غُسْلٍ. . .»	أنس	٩٤
«إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة»	ابن مسعود	١٣٢
«إن تكلم بكلام خير، كان طابعاً عليه»	عائشة	١٠٨
«إنما الأعمال بالنيات. . .»	عمر بن الخطاب	٢٠١، ٢٠٤، ٢٤٢
«بئس أخو العشيرة»	عائشة	٥٦
«بلغوا عني ولو آية»	عبد الله بن عمرو ابن العاص	١٢٣
«بني الإسلام على خمس. . .»		٢٣٦، ٢٣٧
«رفع عن أمتي الخطأ. . .»	ثوبان	٩٠
«كفارة المجلس إذا قام العبد. . .»	أبو هريرة	١٠٤، ١٠٥
«كفارة المجلس إذا قام العبد. . .»	عون بن عبد الله	١٠٤
«كلمتان حبيبتان إلى الرحمن. . .»		٢٤٢
«لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه. . .»	أبو هريرة	٤١
«لا يزال وال من قريش»	ابن عمر	٢٢٩
«من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه»	عبادة بن الصامت	٤٢
«من جلس في مجلس، فكثر فيه لغطه. . .»	أبو هريرة	١٠٦
«من صلى علي في كل يوم مئة مرة. . .»	أنس	١٣٢
«نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها. . .»	ابن مسعود	١١٦، ١١٧
«نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها. . .»	أبو سعيد الخدري	١١٨
«نضر الله امرأ سمع منا حديثاً. . .»	زيد بن ثابت	١١٧

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
«نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه. . .»	زيد بن ثابت	١١٧
«نضر الله رجلاً سمع منا كلمة. . .»	ابن مسعود	١١٧
«نعم، من قال خيراً كن طابعاً له»	عائشة	١٠٨
«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله. . .»	أسامة بن زيد	١٢٦
«يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء. . .»	النعمان بن بشير	١٣١

* * *

فهرس الآثار والأقوال

طرف الأثر	القائل	الصفحة
أترون أني أختلف هدراً وأضيع أيامي	البخاري	٨٦
أتريد أن ترقى السطح بلا سلم	الزهري	٧١
اجعلني في حل يا أبا معشر	البخاري	٥٣
أجود هذه الكتب كتاب البخاري	النسائي	١٨٢ ، ١٩٣
أحفظ مئة ألف حديث صحيح	البخاري	١٠٩
أخرجت خراسان ثلاثة	علي بن حجر	٨٥
أخرجت هذا الصحيح من نحو ست مئة ألف حديث	البخاري	١٤٥
إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث	الإمام الشافعي	١٣٥
إذا لم يكن أصحاب الحديث الأبدال	يزيد بن هارون	١٣٤
أرجو أن ألقى الله تعالى ولا يحاسبني أني اغتبت	البخاري	٥٦
أرسلوني فقد ضعفت	البخاري	٤٠
أرضيت نفسي بما فعلت	البخاري	٥١
أرى أن تخرج ويخرج الناس معك إلى قبر الإمام	أبو الفتح نصر السمرقندي	٦٧
استر ما ستر الله	البخاري	١٠٤
أصح من صنف في الصحيح	السيوطي	٢١٢
أعلمهم ـ أي : الخراسانيين ـ بالحديث البخاري	صالح بن محمد جزرة	٨٦

طرف الأثر	القائل	الصفحة
أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا	البخاري	٥٩
رأيت النبي ﷺ في النوم	محمد بن يوسف الفربري	٦٦، ١١١
أقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي أصنف	البخاري	١٤٨
أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنة	البخاري	١١٠
الأبدال هم أهل العلم	يزيد بن هارون	١٣٤
الإجازة رأس مال كبير	ابن عبد البر	٧٠
الأسانيد أنساب الكتب	بعض الفضلاء	٧٠
الإسناد سلاح المؤمن	سفيان الثوري	٧٠، ١٢٩
الإسناد من الدين	عبد الله بن المبارك	٧٠
التقي النقي العالم ـ يعني: البخاري ـ	أبو عمرو الخفاف	٩٨
الذي يطلب الحديث بلا سند كحاطب ليل	الإمام الشافعي	٧١، ١٢٩
الصالحون أصحاب الحديث	ابن عيسى	١٣٥
ألفاظ العباد مخلوقة	البخاري	٦١
القرآن كلام الله غير مخلوق	محمد بن يحيى الذهلي	٦٠
اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم	البخاري	٦٥
اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور شراً	البخاري	٦٣
اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت	البخاري	٤٠
الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث	سفيان الثوري	١٣٥
ألهمت حفظ الحديث في المكتب	البخاري	٤٨
إن أفعال العباد مخلوقة	البخاري	٥٩
أن البخاري يشير في كل كتاب إلى ما يدل على ختمه	ابن حجر	٢٤٢
إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة	محمد بن حاتم الظفر	١٢٨

طرف الأثر	القائل	الصفحة
إن الله عز وجل يدفع البلاء عن هذه الأمة	إبراهيم بن أدهم	١٣٥
إنْ أنا أخذت منهم كتاباً طمعوا	البخاري	٥٠
إن أهل الإسلام لا يسيبون	ابن مسعود	٢٢٣، ٢٢٤
إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت	ابن عبد السلام	٢١٠
إن صحيح البخاري ما قرىء في شدة إلا فرجت	عبد الله بن أبي جمرة	١٤٩
إن لم يكن أهل القرآن وأهل الحديث أولياء	الخليل بن أحمد	١٣٣
إن لم يكونوا هم أصحاب الحديث فمن هم	الإمام أحمد	١٣٤
إن محمد بن إسماعيل قدم بغداد، فسمع به أهل الحديث	أحمد بن عدي	١٠٠
إنا قد أخللنا بالوتد	البخاري	٥٣
أنا لا أذل العلم	البخاري	٦٤
أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك	البخاري	٥٥
انتهى الحفظ إلى أربعة	الإمام أحمد	٨٤
انظر ما كان من سنة أو حديث اكتبه	عمر بن عبد العزيز	١٧٩
انظروا في حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه	عمر بن عبد العزيز	١٧٩
إنما الناس بأشياخهم	الإمام أحمد	٧١
إنه ـ يعني: صحيح البخاري ـ كالبكر التي لم تمسها الرجال		١٧٨
إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه	الحاكم أبو أحمد	١٤٢
إني نويت البارحة بيعها للذين أتوني ليلاً	البخاري	٥٠، ٥١
أود لو تتبعت الحوالات التي تقع لي فيه	ابن حجر العسقلاني	١٧٦
أيها الأمير! ألا أريك سحراً؟	إسحاق بن راهويه	١٤٣
بعثنا رسول الله ﷺ في سرية	جابر	١٠٤
جاء من يفصل بيننا	الحميدي	٩٤
جعلك الله زين هذه الأمة	عبد الله بن منير	٩٣
حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل	محمود بن النضر الفقيه	٩٧
حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث	عمرو بن علي	٩٢

طرف الأثر	القائل	الصفحة
حفاظ الدنيا أربعة	محمد بن بشار	٨٥
حول البخاري تراجمَ جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره	عبد القدوس	١٤٧،
	ابن همام	١٨٩، ٢٣٠
دخل اليوم سيد الفقهاء ـ يعني: البخاري ـ	محمد بن بشار	٨٨
دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم كل من كتبت عنه	البخاري	٨٧
دع قوله، هو ما رأى مثل نفسه ـ يعني: البخاري ـ	علي بن المديني	٩٠
دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين	مسلم	٩٤، ١٠٥
دعوت ربي مرتين فاستجاب لي بعين ما دعوت	البخاري	٥٢
ذاك الكبش النطاح ـ يعني: البخاري ـ	يحيى بن محمد	
	ابن صاعد	٩٨
رأيت البخاري في جنازة ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله	أبو حامد الأعمش	٩٦
رأيت النبي ﷺ في النوم ومعه جماعة من أصحابه	عبد الواحد	
	ابن آدم	٤١
رأيت النبي ﷺ، وكأنني واقف بين يديه	البخاري	١٤٧
رأيت عبد الله بن منير يكتب عن البخاري	الفربري	٩٣
رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول	أبو يعلى الخليلي	١٩٥
سأل الخدام عن أعجب ما رأوه	الملك قايتباي	١٥٧
ما تشتهي؟ ـ يعني للإمام أحمد ـ فقال: سنداً		
عالياً وبيت خالياً	الإمام أحمد	٧١
سيأتيكم أقوام يطلبون العلم	أبو سعيد الخدري	١٣١
شرحُهُ ـ يعني: صحيح البخاري ـ دَين على هذه الأمة	ابن خلدون	٧٣
صنفت هذا المسند الصحيح	مسلم	١٩٢
صنفته في المسجد الحرام	البخاري	١٤٨
طالب العلم بلا سند كراقي السطح بلا سلم	عبد الله بن المبارك	١٣٠
عرضت كتابي على أبي زرعة	مسلم	١٩٢

طرف الأثر	القائل	الصفحة
عليك بالأثر وإن رفضك الناس	الأوزاعي	١٣٦
عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة	سفيان بن عيينة	٢٨
فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء	رجاء بن مرجا	٩٢
فقه البخاري في تراجمه	جمع من الفضلاء	٢٢٨
قبول خبر ابن عوف وحده في أخذ الجزية من المجوس	ابن عوف	٢٠٦
قبول خبر عائشة وحدها في قدر كفن النبي ﷺ	عائشة	٢٠٦
قد أكثرتم علي، فاعرضوا علي ما كتبتم	البخاري	٨٦
قد انقضى الشغل من بعد العصر	ابن دقيق العيد	١٥٦
قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام	عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	٩٦
قرب الإسناد قرب إلى الله	الطوسي	١٣٠
قول وعمل، ويزيد وينقص	البخاري	٦٠
قويتني قواك الله	إسحاق بن راهويه	٩٠
كان ـ يعني: البخاري ـ أمة من الأمم	العجلي	٩٦
كان البخاري أحد الأئمة	أبو أحمد الحاكم	٩٩
كان الرتوت من أصحاب الحديث	إبراهيم بن محمد ابن سلام	٩١
كان بسمرقند أربع مئة محدث، فتجمعوا وأرادوا أن يغلطوا	أبو الأزهر	١٠٢
كتبنا عن محمد بن إسماعيل وما في وجهه شعرة	أبو بكر بن عتاب	٨٧
كل من أثنيت عليه فهو عندنا الرضا	علي بن المديني	٩١

طرف الأثر	القائل	الصفحة
كلاهما ـ يعني : مالك والبخاري ـ واحد في الحديث والفقه	حاشد بن إسماعيل	١١١
كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه	محمود بن النضر الفقيه	٩٧
كلما دخل علي محمد بن إسماعيل تحيرت	محمد بن سلام البيكندي	٨٨
كلما رفع النبي ﷺ قدمه ، وضع البخاري قدمه	المقبري	٦٦
كم رويت في العمامة السوداء	البخاري	٩٥
كنا في مجلس أبي عبد الله فطرح إنسان من لحيته قذاة	البخاري	٥٥
كنت في سورة فأحببت أن أتمها	البخاري	٥٣
لا أخص أحداً ـ يعني : بالقراءة ـ	البخاري	٦٥
لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة	البخاري	١١٠
لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة	البخاري	١١١
لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة	إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري	٤٦
لا تحدثوا إلا عن أبي عبد الله	عمرو بن زرارة، ومحمد بن رافع	٩٤
لا يخفى علي جميع ما فيها ـ يعني : مصنفاته ـ	البخاري	١١٠
لا يزال الناس بخير ماتفاضلوا		٧١
لا يكون الرجل عالماً حتى	البخاري	٧٩
لا يكون المحدث محدثاً ـ أي : كاملاً ـ حتى	البخاري	٧٨، ٧٩
لا يكون لي خصم في الآخرة	البخاري	٥٦
لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف حديث	البخاري	١٠٩
لكل دين فرسان	يزيد بن زريع	١٣٥
لم أتناول أدماً منذ أربعين سنة	البخاري	٥١

طرف الأثر	القائل	الصفحة
لم أُخرِّج في هذا الكتاب إلا صحيحاً	البخاري	١٤٦
لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان أعلم من محمد بن إسماعيل	الترمذي	٩٤
لم أر مثله ـ يعني: عبد الله بن منير ـ	البخاري	٩٣
لم أكن التقيت مع محمد بن إسماعيل	الفضل بن العباس	٩٧
لم يخرج من خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل	أبو حاتم الرازي	٩٦
لم يضع أحد مثل صحيح مسلم في حسن الوضع	مسلمة بن قاسم القرطبي	١٨٨، ١٨٩
لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله تعالى آدم أمناء	أبو حاتم الرازي	١٢٩
لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه	محمد بن عمرو العقيلي	١٩٢
لما بلغت خراسان أصبت ببصري	البخاري	٤٧
لما وضع ليصلى عليه، جاء طائر أبيض		٤٥
لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا	موسى بن هارون الحمال	٩٨
لو أن أهل الحديث يكتبون مئتي سنة	مسلم	١٩٢
لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى	الحافظ أحمد بن محمد بن عقدة	١٤٣
لو جئت قبلُ، لرأيت صبياً يحفظ سبعينَ ألفَ حديثٍ	محمد بن سلام البيكندي	٨٧
لو جمعتم كتاباً مختصراً في الصحيح	بعض أصحاب البخاري	١٤٧
لو جمعتم مختصراً في الصحيح	إسحاق بن راهويه	١٤٧، ١٨٢
لو حلف إنسان بطلاق امرأته	إمام الحرمين	٢٠٧
لو دخل هذا الباب وأنا أحدث	أبو عمرو الخفاف	٩٨
لو قدرت أن أزيد عمري في عمر محمد بن إسماعيل	يحيى بن جعفر البيكندي	٩٣

طرف الأثر	القائل	الصفحة
لو قيل لي شيء لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث	البخاري	١١٠
لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية	قتيبة بن سعيد	٩١
لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء	الدارقطني	١٩٥
لولا أنت ـ يعني: البخاري ـ ما استطبت العيش ببخارى	يحيى بن جعفر البيكندي	٩٣
لولا كثرة مواظبة طائفة المحدثين	الحاكم	١٣٠
ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث	ابن القطان	١٣٠
ليهن أهل الحديث فإن الله تعالى قد آثرهم	ابن عساكر	١٣٣
ما أتيت شيئاً بغير علم	البخاري	٥٤
ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل	الإمام أحمد	٨٤
ما أدخلت في 'الجامع' إلا ما صح	البخاري	١٤٦، ١٩٢
ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني	البخاري	٩٠
ما اشتريت من أحد شيئاً، ولا بدراهم	البخاري	٥٠
ما أعلم في الأرض كتاباً أكثر صواباً	الشافعي	١٨٤
ما اغتبت أحداً	البخاري	٥٦
ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم	أبو علي النيسابوري	١٨٢، ١٨٤
ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث	ابن خزيمة	٩٨
ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم	البخاري	١١٠
ما رأيت خراسانياً أفهم منه ـ أي: البخاري ـ	صالح بن محمد جزرة	٨٥
ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل	العجلي	٩٦
ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل	أبو بكر الكلوذاني	١٠١
ما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل	قتيبة بن سعيد	٩١
ما على وجه الأرض بعد كتاب الله تعالى أصح	الشافعي	١٨٤
ما فرحت بنكبة رئيس	أبو المناقب المعري	٧١

طرف الأثر	القائل	الصفحة
ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل	عبد الله بن محمد بن سعيد بن جعفر	٩٩
ما قدم علينا مثل البخاري	محمد بن بشار	٨٥
ما قدمت على شيخ إلا كان انتفاعه بي أكثر	البخاري	٨٧
ما منا إلا من رد ورد عليه	بعض الأئمة	١٧٨
ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصنيفي	البخاري	١٠٩
ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت	البخاري	١٤٧
محمد بن إسماعيل إمام	عبد الله بن محمد المسندي	٩٤
محمد بن إسماعيل هو أبصر مني	الدارمي	٩٧
من لم يتحقق أن أهل الحديث حفظةُ الدين	كهمس الهمداني	١٣٥
من يعظم أصحاب الحديث يعظُم	الإمام أحمد	١٣٦
هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك ـ يعني: البخاري ـ	قتيبة بن سعيد	٩١
هذا الذي ليس مثله أحد	محمد بن سلام البيكندي	٨٨
هذا الذي ينفعني	البخاري	٦٦
هذا جاز القنطرة	أبو الحسن المقدسي	١٩٣
هلكتم حين تركتم الآثار	الشعبي	١٣٦
هو ـ يعني: البخاري ـ أعلمنا وأفقهنا	عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	٩٧
هو آية من الآيات يمشي على ظهر الأرض	رجاء بن مرجا	٩٢
والله ما يبغضك إلا حاسد	مسلم	١٠٤
وما كتابك يا رسول الله ﷺ	أبو زيد المروزي	١٤٨
يا أبا عبد الله انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السقط	عبد الله بن يوسف التنيسي	٨٨

طرف الأثر	القائل	الصفحة
يا أبا عبد الله كأنك شهدت القوم	إسحاق بن راهويه	٨٩
يا أبا عبد الله! تترك العلم والناس	الإمام أحمد	٧٢
يا أبا فلان تراني أدلس!	البخاري	٥٥
يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل	يوسف بن موسى المروزي	١٠٣
يا بني! لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده	البخاري	١١٣
يا قليل العقل! أنا أذهبت عمري ومالي في طلب الحديث	البخاري	٥٢
يا محمد! كُلْ، فإني لا أعلم في مالي شيئاً من الحرام	إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري	٥٠
يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشاب	إسحاق بن راهويه	٨٧
يا هذه! قد رد الله على ابنك بصره	أم البخاري	٤٧

* * *

فهرس الأشعار

صدر البيت	عجزه	قائله	بحره	الصفحة
مُرادُونَ قَدْ خُصُّوا وصُفُّوا وَطُيِّبوا	القَدْرِ	ذو النون	الطويل	٢٨
وَرُبَّما إلى القَبيل يُنْسَبُ	الأَغْلَبُ	العراقي	الرجز	٣٣
طولُ الحَياةِ حَميدَةٌ	عَبْدُهْ	العجلوني	مجزوء الكامل المرفل	٤٢
كانَ البُخاريُّ حافِظاً ومحدِّثاً	التَّحْرِيْرِ	أحمد المصري	الكامل	٤٣
نظمتُ مَوتَ صُدور	أَهْدى	أحمد المقري	المجتث	٤٣
ميلادُ نُعْمانٍ أتى في 'عِزَّةٍ'	الأعداد		الكامل	٤٣
مُحَمَّدٌ 'نورُ' فَضْلٍ	المُفدَّى	عبد القادر العمري	المجتث	٤٤
واعْنِ بعِلْمِ الجَرْحِ والتَّعْديلِ	للتَّفْضِيْلِ	«	الرجز	٥٧
إنِّي لأَكْتُمُ مِنْ عِلْمي جَواهِرَهُ	فيُفْتِتَنا	الغزالي	البسيط	٦٢
كَمالُ الفَتى بِالعِلْمِ لا بِالمَناصِبِ	المَراتِبِ		الطويل	٨٠
وإني إذا ما فاخَروني بمالِهِمْ	أَفْخَرُ	الشافعي	الطويل	٨٠
وَناعِيَةٍ لِلْبَيْنِ قُلْتُ لَها اقْصِري	الفَقْرِ	الشافعي	الطويل	٨٠
كُنْ ابنَ مَنْ شِئْتَ واكتسبْ أدباً	الحَسَبِ		المنسرح	٨١
لَئِنْ فَخَرْتَ بآباءٍ ذوي شَرَفٍ	ولدوا		البسيط	٨١
فلَيْسَ يَسودُ المَرْءُ إلاَّ بِنَفْسِهِ	حَسَبْ		الطويل	٨١
..... لِقَوْلِ الجُعْفي	أَلْفِ	العراقي	الرجز	٨٤

صدر البيت	عجزه	قائله	بحره	الصفحة
لمُسْلِمونَ بخيْرٍ ما بَقيتَ لَهُمْ	تُفْتَقَدُ		البسيط	٩٨
ومِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنِ	الفَنِّ	العراقي	الرجز	١٠٢
اغْتَنِمْ في الفَراغِ فَضْلَ رُكوعٍ	بَغْتَهْ	البخاري	الخفيف	١١٢
إنْ عِشْتَ تُفْجَعْ بالأَحِبَّةِ كُلِّهِمْ	أَفْجَعُ	البخاري	الكامل	١١٢
خالِقِ الناسَ بِخُلْقٍ واسِعٍ	يَهِرّ	البخاري	الرمل	١١٢
مِثْلُ البَهائِمِ لا تَرى آجالَهَا	تُنْحَرُ	البخاري	الكامل	١١٢
وَمَنْ يُعَمَّرْ يَلْقَ في نَفْسِهِ	لأعدائِهِ		السريع	١١٣
هذا جَزاءُ امْرِىءٍ أقرانُهُ دَرَجُوا	الأَجَلِ	الطَّغرائي	البسيط	١١٣
كُلُّ العُلُوم سِوَى القُرْآنِ مَشْغَلَةٌ	الدِّينِ	الشافعي	البسيط	١١٥، ١٣٧
إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ	عارُ	ثابت بن قطنة	الكامل	١١٨
يا مَنْ سَبَى بالحُسْنِ كُلَّ فَقيهِ	فِيهِ	العجلوني	الكامل	١٢١
من كان من أهلِ الحديثِ فإنَّهُ	سَطَعْ		الكامل	١٢٢
انظر لحفَّاظ أَنْبَاءِ النَّبيِّ تَجِدْ	النَّظَرِ		البسيط	١٢٢
أَهْلُ الحَديثِ لَهُمْ مَفاخِرُ ظاهِرَهْ	زاهِرَهْ	السيوطي	الكامل	١٢٢
ولا العِلْمُ إلاّ مَعَ التُّقَى	الأَدبِ	الشافعي	مخلَّع البسيط	١٢٧
لَقَدْ أوصى النَّبيُّ الصَّحْبَ يَوْماً	عَنْهُ		الوافر	١٣١
يا طالِبي عِلْم النَّبيِّ مُحَمَّدٍ	بِسَواءِ		الكامل	١٣١
جَزَى اللهُ أَصْحابَ الحَديثِ مَثوبَةً	المَنازِلِ		الطويل	١٣٦
ما ماتَ مَنْ كانَ مَذْكوراً روايَتُهُ	أَحْياءُ	الخليل بن أحمد	البسيط	١٣٧
عليكَ بأَصْحابِ الحَديثِ فإنَّهُمْ	مَعْلَما	أبو محمد الشيرازي	الطويل	١٣٧
أَهْلُ الحَديثِ إذا عُدُّوا لَهُمْ شَرَفٌ	تَتَصِلُ	عبد الله بن أحمد	البسيط	١٣٧
إنَّ عِلْمَ الحَديثِ عِلْمُ رِجالٍ	لِلاتبّاع	أبو طاهر السلفي	الخفيف	١٣٧
نورُ الحَديثِ مُبينٌ فادْنُ واقْتَبِسِ	الندس	القرطبي	البسيط	١٣٨
إنْ خِفْتَ يَوْمَ الحَشْرِ مِنْ هَوْلِهِ	المَرامْ		السريع	١٣٨

صدر البيت	عجزه	قائله	بحره	الصفحة
عَلَيْكُمُ بالحَديثِ فَلَيسَ شَيءٌ	الجِهاتِ		الوافر	١٣٩
عِلْمُ الحَديث أَجَلُّ عِلْمِ الدِّينِ	الدَّارَيْنِ	السيوطي	الكامل	١٣٩
إذا اخْتارَ كُلُّ النَّاس في الدِّين مَذْهَباً	فِعْلا	الدبيثي	الطويل	١٤٠
أَهْلُ الحَديثِ هُمُ أَهْلُ النَّبيِّ وإِنْ	صَحِبوا		البسيط	١٤٠
لَمْ أَسْعَ في طَلَبِ الحَديثِ لِسُمْعَةٍ	وحَديثِهِ		الكامل	١٤٠
أَلا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ	بإِحْسانِ	ابن عبد السلام	الطويل	١٤٠
واظِبْ عَلى جَمْعِ الحديثِ وكَتْبِهِ	كُتْبِهِ	أبو القاسم هبة الله	الكامل	١٤٠
صَحيحَ البُخاري داوم على	المَشَاهِدْ		المتقارب	١٥٠
صَحيحُ البُخاريِّ الإمام مُجَرَّبٌ	يُعْطِبُ	العجلوني	الطويل	١٥٠
صَحيحُ البُخاريِّ الإمام مُحَقَّقٌ	بالناسِ	العجلوني	الطويل	١٥٠
صَحيحُ البُخاريِّ لَوْ أَنْصَفوهُ	الذَّهَبْ	الجرجاني	المتقارب	١٥١
جَمَعَ البُخاريُّ الحَديثَ وحَرَّرَهْ	نَضَّرَهْ	العمادي	الكامل	١٥١
حَدِّثْ وَشَنِّفْ بالحَديثِ مَسامِعي	بِمَسامِعِ	القيراطي	الكامل	١٥٢
عَلا عن المَدْحِ حَتَّى ما يُزانُ بِهِ	يَضَعُ	السبكي	البسيط	١٥٣
أَطالِبَ أَخْبارِ الرَّسولِ لَكَ البُشْرَى	الأُخْرى	أبو حيان	الطويل	١٥٣
وعَلى الذين لِهَدْيِهِ قَدْ دَوَّنوا	أَحْمَدِ	العجلوني	الكامل	١٥٤
إِنَّ البُخارِيْ صَحيحٌ لَسْتُ أُنْكِرُهُ	مُكَرَّرُهُ		البسيط	١٥٤
أَيُّها القَلْبُ إِنْ أَصابَكَ كَسْرُ	البُخاري		الخفيف	١٥٤
«صَحيحُ البُخاريْ» كِتابُ الرَّسولِ	المَرَامْ		المتقارب	١٥٤
خُتِمَ الصَّحيحُ بِحَمْدِ رَبِّي وانْتَهى	وانْتَهى	علي بن عبد الله بن عمر الشقيع	الكامل	١٥٥
صَحيحُ البُخاريِّ يا ذا الأَدَبْ	الرُّتَبْ	العجلي	المتقارب	١٥٥
وفَتى بُخارَى عِنْدَ كُلِّ مُحَدِّثٍ	الأَخْبارِ		الكامل	١٥٦
أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ في الصَّحيحِ	بالتَّرْجيحِ	العراقي	الرجز	١٨٣

صدر البيت	عجزه	قائله	بحره	الصفحة
لَقَدْ صَنَّفَ الأَعْلامُ كُتْباً كَثيرةً	أَحْمَدِ	العجلوني	الطويل	١٨٣
لأَوَّلُ جَمْعٍ في الصَّحيحِ المُجَرَّدِ	مُحَمَّدِ	العجلوني	الطويل	١٨٣
أَصَحُّ كِتابٍ بَعْدَ تنْزيلِ رَبِّنا	الأشيا		الطويل	١٨٣
تنازَعَ قَومٌ في البُخاريْ ومُسْلِمٍ	مُقَدَّمُ	ابن الديبع	الطويل	١٨٦
شَرْطُ البُخاريِّ الإمام ومُسْلِمٍ	مُتَوافِرَهْ	السيوطي	الكامل	٢٠١
وَاقْطَعْ بِصِحَّةٍ لِما قَدْ أَسْنَدا	ولَدى	العراقي	الرجز	٢٠٩
وأَرْفَعُ الصَّحيحِ مَرْوِيُّهُما	فَما	العراقي	الرجز	٢١١
وفي البُخارِي أَرْبَعَةُ آلافٍ والمُكَرَّرُ	ذَكَروا	السيوطي	الرجز	٢١٣
جَميعُ أَحاديثِ الصَّحيحِ الَّتي رَوى	العَدِّ		الطويل	٢١٧
عَدُّ أَحاديثِ البُخاري خالِصاً	نِصْفِ	عبد الرحمن اليماني	الطويل	٢١٧
وَلَمْ يَعُمَّاهُ ولكنْ قَلَّمَا	فَاتَهُمَا	العراقي	الرجز	٢١٨
أَعْيا فُحولَ العِلْمِ حَلُّ رُموزِ ما	أَسْرارِ		الكامل	٢٣٠
أَتى في البُخارِي حِكْمَةٌ في التَّراجِمِ	البَراجِمِ	البلقيني	الطويل	٢٣٣

* * *

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق ٥
ترجمة المؤلف ١٣
صور المخطوطات ١٩
مقدمة المؤلف ٢٧

الباب الأول

في مولد الإمام البخاري، وبدء أمره،
ونشأته، وبيان نسبه ونسبته ٣١
بيان سبب الوحشة بين البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي ٥٨

الباب الثاني

في بيان رحلته، وشيوخه، والآخذين عنه،
وبيان سعة حفظه، وسيلان ذهنه، وفهمه الثاقب،
وثناء الناس عليه بالعلم والحفظ والزهد ٦٨
شيوخ البخاري .... ٦٨، ٧٣
الآخذون عن البخاري ٨٢
بيان سعة حفظه وسيلان ذهنه، وفهمه الثاقب، وثناء الناس عليه ٨٤
ذكر طرف من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه ٩٦

الأخبار الواردة في سعة حفظه وسيلان ذهنه ١٠٠
ما ورد عن البخاري من المنظوم والمنثور ١١١

الباب الثالث

فيما ورد في أهل الحديث ومنهم البخاري ١١٦
ما ورد من النظم في فضل أهل الحديث ١٣٦

الباب الرابع

في بيان تصانيفه المفيدة، وبيان اسم كتابه «الجامع الصحيح»، وترجيحه على غيره من تآليف البشر العديدة، وفي بيان شارحيه، وعدد أحاديثه، والكلام عن تراجمه وأبوابه ١٤٢
تصانيف الإمام البخاري ١٤٢
بيان اسم «صحيح البخاري» وسبب تصنيفه، وكيفية تأليفه ١٤٦
علو مرتبة صحيح البخاري ١٤٩
بيان شارحي صحيح البخاري ١٥٨
تقديم صحيح البخاري على غيره ١٨٢
المفاضلة بين صحيحي البخاري ومسلم ١٨٥
عدة أحاديث البخاري ٢١٣
عدد كتب صحيح البخاري وأبوابه وتراجمه ٢٢٤
فهرست أبواب صحيح البخاري ٢٣٠
نظم الإمام البلقيني لتراجم صحيح البخاري ٢٣٣
وجه مناسبة ترتيب أبواب الصحيح ٢٣٦

الفهارس العامة ٢٤٥
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٢٤٧
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٤٩
فهرس الآثار والأقوال ٢٥٢
فهرس الأشعار ٢٦٢
فهرس الموضوعات ٢٦٦

* * *